د. خليل أرزوني

إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة

دراسة في التاريخ الإجتماعي

- التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية
- الانقسامات بين أتباع الديانات التوحيدية
- التشكل التاريخي للطوائف اللبنانية الكبرى
- المعطيات المشتركة لتاريخ الطوائف اللبنانية
- الطوائف اللبنانية: من الديني إلى السياسي
- هل بالإمكان إلغاء الطائفية في لبنان؟

بيروت
١٩٩٧

A
305.6
A797i
LAU LIBRARY - BEIRUT
08 FEB 2000
RECEIVED

د. خليل أرزوني

إلغاء
الطائفية في لبنان
وفصل الطوائف عن الدولة

دراسة في التاريخ الاجتماعي

- التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية
- الانشقاقات بين أتباع الديانات التوحيدية
- التشكل التاريخي للطوائف اللبنانية الكبرى
- المعطيات المشتركة لتاريخ الطوائف اللبنانية
- الطوائف اللبنانية: من الديني إلى السياسي
- هل بالامكان إلغاء الطائفية في لبنان؟

بيروت
١٩٩٧

الطبعة الأولى

١٩٩٧

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

ت: ٠٣/٧٧٨١١٨

المحتويات

تصويب

بسبب خطأ طباعي، يُرجى اضافة ٦ أعداد على الأرقام الواردة في المحتويات للحصول على الصفحات الصحيحة الواردة في المتن.

الإهداء ٥

المقدمة ٧

المبحث الأول
التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية
١٥١٦ ـ ١٩١٥

تمهيد: مفاعيل التطور التدريجي في التاريخ ١٥

أولاً: التطور السياسي للمقاطعات اللبنانية ١٨

١ ـ النظام المقاطعجي اللبناني ١٨

أ ـ المؤثرات العربية (النمط القبلي) ١٩

ب ـ المؤثرات الفيودالية الأوروبية (الاستقلال الداخلي) ٢٠

ج ـ المؤثرات العثمانية (إلتزام جمع الضرائب) ٢١

د ـ محاولة تعريف بالنظام المقاطعجي ٢٢

٢ ـ الإمارة المعنية ٢٣

أ ـ توسيع نفوذ الإمارة ٢٦

ب ـ الاهتمام بالشأن العام ٢٧
ج ـ محاولة فخر الدين في التخلص من العثمانيين ٢٨
٣ ـ الإمارة الشهابية ٣٠
أ ـ مركزة سلطة الإمارة ٣٠
ب ـ الدور السياسي في الصراع الإقليمي الدولي ٣٢
٤ ـ القائمقامية والمتصرفية ٣٤
ثانياً: التطور الاقتصادي/ الاجتماعي ٣٧
أ ـ تبدلات أساسية في الميدان الاقتصادي ٣٨
ب ـ البنية الاجتماعية: مواجهات مفصلية ٤١

المبحث الثاني
الانشقاقات بين
أتباع الديانات التوحيدية

تمهيد: أية إنشقاقات؟ ٤٧
أولاً: الانشقاقات بين اليهود وتشكل الطوائف اليهودية ٤٨
١ ـ نشأة اليهودية ٤٨
٢ ـ تذبذب انتشار اليهودية ٥٠
٣ ـ تشكل الطوائف اليهودية ٥٣
ثانياً: الانشقاقات بين المسيحيين وتشكل الطوائف المسيحية ٥٨
١ ـ نشأة المسيحية وانتشارها ٥٨
٢ ـ تشكل الطوائف والكنائس المسيحية ٦٠

ثالثاً: الانشقاقات بين المسلمين وتشكل الطوائف الإسلامية ٦٥
١ ـ نشأة الإسلام ٦٥
٢ ـ انتشار الإسلام ٦٨
٣ ـ تشكل الفرق والطوائف الإسلامية ٧٠

المبحث الثالث
التشكل التاريخي
للطوائف اللبنانية الكبرى

مدخل: الطائفية السياسية وإطار البحث ٧٧
تمهيد: خلفية احتضان لبنان للتنوع المذهبي والأثني ٧٩
أولاً: الطائفة الإسرائيلية ٨١
ثانياً: الطوائف المسيحية ٨٣
١ ـ الموارنة ٨٦
أ ـ الترقي الاقتصادي/ الاجتماعي للموارنة ٨٨
ب ـ الترقي السياسي/ العسكري للموارنة ٩١
٢ ـ الطوائف المسيحية الأخرى ٩٣
أ ـ الطوائف الكاثوليكية ٩٣
ب ـ الطوائف الأرثوذكسية ٩٤
ثالثاً: الطوائف الإسلامية ٩٦
١ ـ السنة ٩٧
٢ ـ الدروز ١٠٠

أ ـ الترقي السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي ١٠٢
ب ـ تراجع نفوذ الدروز ١٠٤
٣ ـ الشيعة (الأمامية) ١٠٦
ـ الحالة العامة للشيعة ١٠٩
٤ ـ الطوائف الإسلامية الأخرى ١١٢
رابعاً: أحجام الطوائف والاستنتاجات الرئيسية ١١٣

المبحث الرابع
المعطيات المشتركة لتاريخ
الطوائف اللبنانية

تمهيد: الطائفة ومنهج البحث الاجتماعي ١٢١
أولاً: الوحدة في شروط التشكل الاجتماعي ١٢٤
١ ـ الوحدة في التراث والنسب ١٢٥
٢ ـ وحدة السلطة والعلاقات السياسية ١٢٧
٣ ـ وحدة البنية الاقتصادية/ الاجتماعية ١٢٩
٤ ـ الوحدة في المحصلة الثقافية والتعليمية ١٣٢
ثانياً: الاستنتاج الرئيسي: تاريخ مشترك للطوائف ١٣٤

المبحث الخامس
الطوائف اللبنانية:
من الديني إلى السياسي

تمهيد: نظام «الملل» والامتيازات ١٤٠

أولاً: التأسيس العملي للطائفية السياسية ١٤٣
١ ـ نشوء التكتل الطائفي لدى الموارنة ١٤٤
٢ ـ المتغيرات الاقتصادية والتأزم الطائفي ١٤٧
٣ ـ الخطوات الأولى باتجاه الصدام الطائفي ١٤٩
٤ ـ كارثة التدخل الأجنبي في دعم الاتجاهات الطائفية ١٥٢
ثانياً: التأسيس القانوني للطائفية السياسية ١٥٤
١ ـ الخطوات الأولى في أجواء التأسيس الثقافي ١٥٤
٢ ـ المتصرفية: قوننة الطائفية في زمن السلم ١٨٦٠ ـ ١٩١٥ .... ١٥٦
٣ ـ الدستور وإنجاز التكتلات الطائفية ١٩٢٠ ـ ١٩٦٧ .... ١٥٨

المبحث السادس
هل بالإمكان إلغاء الطائفية في
الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية

تمهيد: مقولة إلغاء الطائفية ١٦٥
أولاً: الطائفية ليست قدر اللبنانيين ١٦٦
١ ـ صعوبة إلغاء الطائفية ١٦٦
٢ ـ إلغاء الطائفية ليس مستحيلاً ١٦٩
ثانياً: مشروع مقترح لإلغاء الطائفية ١٧٤
مدخل: الظروف المؤاتية ١٧٤
١ ـ مرحلة أولى: الخطوات التمهيدية ١٧٥
أ ـ تهيئة الرأي العام اللبناني ١٧٥

ب ـ تحقيق التوازن الاقتصادي/ الاجتماعي ـ السياسي ١٧٧
ج ـ «تهذيب» الامتيازات الطائفية ١٧٨
د ـ توحيد الكتاب المدرسي والتعليم الديني ١٨٠
هـ ـ توحيد الهيئات الأهلية ذات المنحى الطائفي ١٨١
و ـ وضع قوانين «مشاركة» جديدة ١٨٢
ز ـ وضع قانون انتخابي ملائم ١٨٢
٢ ـ المرحلة الثانية الحتمية ١٨٥
أ ـ ضروريات هذه المرحلة ١٨٥
ب ـ من يضع الاقتراح موضع التنفيذ ١٨٦
المصادر والمراجع ١٩٣

الإهداء

ـ إلى زوجتي وولديَّ

ساره وحمزة،

منهم، استمد جهدي

وبهم، أشعر بحاضري

ومن أجلهم أستمر وأحيا...

ـ إلى ضحايا الطائفية في لبنان،

الأموات منهم والأحياء،

أُقدم جهدي هنا،

آملاً أن أكون قد أحسنت العمل.

خليل أرزوني

المقدمة

لم تلق ظاهرة اجتماعية لبنانية اتساعاً وهيمنة على الحياة السياسية والاجتماعية كما لاقت «ظاهرة الطائفية»؛ فقد تطورت المجريات التاريخية على صعيدي السياسة والاجتماع في المقاطعات اللبنانية[1] منذ أواسط القرن التاسع عشر باتجاه سيطرة الطائفية على معظم المؤسسات والأجهزة السياسية والاجتماعية.

وقد بدأ تحقق هذه السيطرة، تدريجياً، في أعقاب انهيار النظام المقاطعجي اللبناني اللاطائفي، واختلال التوازن الاقتصادي/ السياسي بين الطوائف اللبنانية، مضافٌ إليه توسُّل الحساسية الطائفية من قبل الدول الأجنبية في الصراع فيما بينها، وفي صراعها مع الدولة العثمانية على أرض المقاطعات اللبنانية.

وأصبحت الطائفية أحد أهم مكوِّنات النظام السياسي اللبناني في عهد الانتداب، وسرعان ما استطاعت تصدُّر الحياة السياسية والاجتماعية العامة منذ مطلع عهد الاستقلال؛ فإذ هي تدخل تفاصيل الحياة اليومية للمواطن

---

(١) «المقاطعات اللبنانية» هو المصطلح المُعتمد في التاريخ الاجتماعي الحديث للبنان، للدلالة على مجمل المناطق التي فتحها العثمانيون عام ١٥١٦م والتي شكّلت لبنان الحالي بحدوده وشعبه، فهو يشير إلى المساحات الجغرافية مشمولةً بسكانها للإمارة المعنية والشهابية والقائمقامية والمتصرفية إضافة للمدن الساحلية اللبنانية وما عُرف بالأقضية الأربعة.

اللبناني. وإذ بهذا المواطن، طوعاً أو رغماً منه، مُستلب بمقتضيات الطائفية، وخاضع لإجراءاتها ومتطلباتها: فهي التي تحدد، بشكل عام، امكانية ترقيه السياسي والاجتماعي، وتضبط، حَسْبُها، مسلكيته العامة، حتى أنها، أحياناً، تتدخل في تحديد مكان إقامته ومركز عمله وطريقة لباسه وتحديد أسماء أولاده.

واستفحل أمر الطائفية خلال الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، بعد أن حُرِّفت مجرياتها فباتت حرباً بين الطوائف اللبنانية الكبرى[١]، وحين وضعت أوزارها بضغوط عربية ودولية، خرج زعماء الطوائف من هذه الحرب أكثر قوة، فيما أبناء الطوائف ذاتها أكثر ضعفاً وخراباً.

انطلاقاً من قوة وتأثير مفاعيل الطائفية في اكتساح مفاصل السياسة والاجتماع في لبنان وعلى مدى تاريخي ملموس، يكتسب البحث حول الطائفية أو حول أي جانب من جوانبها مشروعيته وأهليته، خاصة إذ تركّز البحث على خلفية تهدف إلى تحصين الولاء الوطني دون التخلي عن احترام التعاليم الدينية التي من المفترض أن تكون القاسم المشترك لهذه الطوائف.

خلال العقود الثلاثة الماضية، تكاثرت الكتابات حول المسألة الطائفية اللبنانية؛ منها كتابات تدعو للإبقاء على النظام الطائفي، بانيةً موقفها على صلابة الواقع المعاش في لبنان، وبالتالي استحالة تغييره وهي تستند على أدلجة فئوية وآراء وجدانية. ومنها كتابات تدعو للتخفيف من صرامة النظام الطائفي ولتطويره باتجاه تقاسم عادل للامتيازات والمواقع العائدة لهذه الطائفة أو تلك داخل النظام ذاته.

---

(١) من نافل القول إن هذه الحرب كانت متعددة الدوافع والأهداف من سياسية واجتماعية واقتصادية إلى تصارع عوامل محلية وإقليمية، وتمظهرت في سياقات متعددة، كان أبرزها السياق الطائفي من تهجير وقتل الأبرياء من أبناء كل الطوائف إلى رفع الشعارات الطائفية.

ومنها كتابات تعتقد أنه لا أمل في تطور لبنان كدولة وكيان، أو في تحصين ثابتٍ للوحدة الوطنية الحقيقية إلا بإخراج الطائفية من الهيكل السياسي الاجتماعي، وإعادة الطوائف للعب دورها الديني دون غيره. دراستنا هذه تنتمي لهذا النوع من الكتابات، وهي كتابات على قلتها، بدأت تظهر في مقالات وأبحاث ودراسات، تدعو مباشرة أو بشكل غير مباشر «لفصل الطوائف عن الدولة» أي إلغاء الطائفية والنظام الطائفي في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية. ويتيح لهذه الكتابات امتلاك حيوية مؤثرة في دعواها تساقط حواجز العزلة بين أبناء الطوائف اللبنانية على أثر الانفتاحات والحوارات الواسعة بين ممثلي الديانتين الأساسيتين للبنانيين، المسيحية والإسلام، في لبنان وخارجه[١].

القسم الأكبر من الكتابات المناهضة للطائفية تعتمد الأسلوب العلمي، شكلاً ومضموناً، وتدعو لتحديث وعصرنة البنية السياسية الاجتماعية للبنان، مُستلهمةً التراث اللبناني في تاريخه وعاداته وتقاليده. والتحديث لا يعني أن ننزع جلودنا ولا أن ندير الظهر لتاريخ طويل، عاشته طوائفنا متشاركة في المودة والسلام، وإلا سيكون تغريباً واغتراباً عن ذواتنا.

لذلك، لا بد من العودة إلى التاريخ: فلا إمكانية حقيقية لفهم حاضر الطائفية دون الاقتراب، ما أمكن، من معرفة الحقائق والأحداث التاريخية التي أدت إليها ثم عملت على إذكاء شعلتها. فالعودة للتاريخ تسمح لنا، من جهة بمعرفة الجذور والدوافع والأسباب المؤدية لهذا الاكتساح الطائفي للسياسة والمجتمع في لبنان، ومن جهة ثانية بتأكيد مقولة جديدة ترى أن أبناء الطوائف اللبنانية يعودون إلى نسب واحد، ويمتلكون تراثاً واحداً وتقاليد وعادات

---

(١) راجع بهذا الشأن: «البيانات المسيحية ـ الإسلامية المشتركة ١٩٥٤ ـ ١٩٩٢»، جامعة القديس يوسف، معهد الدراسات الإسلامية المسيحية، دار المشرق، ط ١، بيروت ١٩٩٥. حيث أحصي ٢٥١ بياناً مشتركاً مسيحياً ـ إسلامياً، تدعو للاحترام المتبادل والتعاون والتفاهم ودعم القواسم المشتركة...، صفحات ١٨٩ ـ ١٩٧.

واحدة، أي تاريخاً واحداً، وبالتالي، هذه الطوائف لن تصبح قوميات مختلفة مهما استبدت الطائفية بأبنائها ما دامت «اللغة والملبس والمسكن والأدب والفن قاسماً مشتركاً بين طوائف متعددة، لكونها عائشة بالتداخل السكني أو التواصل الجغرافي على امتداد بقعة صغيرة من هذا الشرق المترامي الأطراف»[(١)].

ان الجغرافيا بمعنى التساكن والاقامة، والتاريخ بمعنى المواريث الحضارية بكل أشكالها، ولقرون طويلة، هما ثقل الماضي الذي يعصى على التجاوز إذا أردنا فهم الحاضر والتهيؤ للمستقبل؛ ومن لا يتعلم من الجغرافيا والتاريخ محكومٌ عليه بتكرار مآسيه بفظاظة أكبر واحباط أعمق.

لتأكيد هذه المقولة في وحدة أبناء الطوائف اللبنانية، انبنت هذه الدراسة من ستة مباحث ترصد منذ البدء تشكل الطوائف وترصد ولادة الطائفية وتطورها: فالمبحث الأول، جاء فصلاً تمهيدياً يهدف لمعرفة الأرضية السياسية والاقتصادية للمقاطعات اللبنانية منذ اطلاق تسمية «إمارة الدروز» أو «إمارة الجبل» (جبل لبنان) وحتى زمن المتصرفية وانهيار النظام المقاطعجي اللاطائفي، ومحدداً التبدُّل المفصلي العنيف الذي طرأ على البنية الاقتصادية بضمور الاقتصاد الطبيعي المعتمد على الزراعة والحرف وسدِّ الحاجيات الأساسية للسكان، وباستبداله باقتصاد رأسمالي تابع للرأسمالية الأوروبية أثر عملية غزو السلع المصنعة ونشوء المراكز التجارية خلال القرن التاسع عشر. كما أشار هذا المبحث إلى أن التطور الاقتصادي يؤدي إلى مواجهات اجتماعية حادة إن لم يأت ثمرة تطور «ذاتي» للبنىالاقتصادية المحلية.

والمبحث الثاني ينطلق من الانقسامات بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، كل على حدة، بهدف تحديد أبرز الطوائف التي «ورثت» هذه الأديان

(١) جورج قرم، «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»، دار النهار للنشر، ط ٢، بيروت ١٩٩٢، مقدمة الطبعة العربية الثانية، صفحة XIX

والتي أعتقدت أنها تمثلها. مع التأكيد على أن هذه الانقسامات أو الانشقاقات كانت بين اليهود وليست في الديانة اليهودية، كما أنها بين المسيحيين وليست في المسيحية، وبين المسلمين وليست في الإسلام. وعولجت هذه الانقسامات من وجهة نظر تاريخية دون التدخل في الشأن اللاهوتي أو الفقهي.

أما المبحث الثالث فقد رصد تشكُّل الطوائف اللبنانية الكبرى، ابتداءً من تشكل الموارنة في شمال سوريا في القرن الخامس الميلادي، مشيراً إلى سبل ترقّي أبناء هذه الطوائف اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً حتى بدايات عهد الاستقلال، بينما تناول المبحث الرابع المعطيات المشتركة لتاريخ الطوائف، مهدِّفاً على مساحات التشابه، بل التطابق في معظم الأحيان، في الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه الطوائف، بما يسمح للقول إنها شكّلت شعباً واحداً لما يزيد عن ألف عام.

وراقب المبحث الخامس آلية انتقال هذه الطوائف من طوائف دينية إلى طوائف دينية ـ سياسية تمسك بمفاصل النظام السياسي اللبناني، موضحاً الأحداث السياسية والتطورات الداخلية والخارجية التي سمحت لها بهذا الانتقال بل وحتّمته، ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر وصعوداً حتى عهد الاستقلال.

وخُصص المبحث السادس والأخير لاقتراح مشروع عمل تدريجي، يسمح، سلماً، بفصل الطوائف عن الدولة، أي باستعادة الدولة سيادتها الكلية على كل مواطنيها وفي المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالسيادة على الأرض لا معنى لها إن لم تشمل البشر الذي يعيشون عليها.

ولم يغفل هذا المبحث الصعوبات الموضوعية التي تحول دون تحقيق أي مشروع يرمي إلى إلغاء الطائفية في لبنان؛ ناقشها، وبيّن أن فصل الطوائف عن الدولة وإلغاء النظام الطائفي عملية دقيقة وشائكة لكنها ليست مستحيلة، إذ بالإمكان تحققها عبر خطوات تمهيدية في مرحلة أولى تؤخذ بالتراضي، تليها خطوات حاسمة في مرحلة ثانية كنتيجة منطقية لنجاح الخطوات السابقة

التمهيدية، وهي على الطريقة التي أُتبعت في أعقاب الحرب اللبنانية الأخيرة على الصعيد الأمني، أي «نشر الأمن بالتراضي وتثبيته بالقوة». وقد ألقى هذا المبحث الضوء على نوعية «فريق العمل» القادر على وضع المشروع المقترح موضع التنفيذ.

سبق لأربعة من هذه المباحث أن حازت شرف النشر في دوريات متخصصة، لذا، يجد القارىء بعض الترداد أو التكرار في مقدماتها أو هوامشها، على أن هذا الترداد لم يشوه السياق العام للدراسة، بل إنه أحياناً أسهم في توضيح إضافي لما يليه. ويمكن قراءة هذه الأبحاث مجتمعة أو منفردة، فلكل منها مفصل هام، غير أن الأجدى هو قراءتها مجتمعة.

وقد حافظت هذه المباحث على تأريخية الأحداث والحوادث الهامة، بمعنى أنها حافظت وأشارت إلى زمن حدوثها بشكل تراتبي واضح، لأن الخطر القاتل في عمل الباحث المؤرخ «هو اللاتوقيت، أو الخلط بين العصور والأزمنة».

ودون التسربل بتواضع زائف، أختم بالقول إن هذه الدراسة، خاصة المبحث الأخير منها، يصلح أن يكون ورقة عمل رئيسية موجزة ومتقدمة على أوراق عمل ومشاريع اقتراح تستدعيها مسألة إلغاء الطائفية السياسية التي وردت بإلحاح في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ بين اللبنانيين، وفي المادة ٩٥ من الدستور التي عدِّلت بقانون دستوري بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٩٠...

هذا، إذا أُريد للبنان أن يشهد قيامة مجدداً، ويستعيد عافيته جملة وتفصيلاً.

خليل أرزوني

بيروت

كانون ثاني ١٩٩٧

التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية

١٥١٦ ـ ١٩١٥

مفاعيل التطور التدريجي في التاريخ

أولاً: التطور السياسي للمقاطعات اللبنانية

ثانياً: التطور الاقتصادي/ الاجتماعي

التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية

١٥١٦ ـ ١٩١٥(*)

تمهيد:

مفاعيل التطور التدريجي في التاريخ:

يسعى هذا البحث إلى وضع إطار تاريخي شامل يسمح بصياغة أجوبة علمية تستند للمعطيات التاريخية، وصالحة في الرد على جملة أسئلة راهنة تدخل تحت عنوان رئيسي واحد: لبنان هذا، لم هو هكذا؟ أي: لماذا لبنان الراهن عبارة عن مجموعة عائلات وطوائف، ولاؤها للوطن شديد الشفافية؟

لماذا لبنان الراهن تشكيل بنيوي اقتصادي يرتبط أكثر فأكثر بالبنى الاقتصادية الخارجية؟

لماذا لبنان الراهن نصفان: مقيمٌ ومهاجر بشكل فريدٍ ونموذجي بين بلدان العالم؟

لماذا لا تقوم «قائمة» في لبنان إلاّ بتوافق القوى الإقليمية والدولية؟ فالحرب فيه تبدأ لأن تبدلاً حدث في التوازن الإقليمي والدولي، وتتوقف لأن تبدلاً

(*) نشر هذا البحث في مجلة العرفان، العدد المزدوج ١ ـ ٢، المجلد ٨٠، نيسان ١٩٨٦ (حلقة أولى)، والعدد المزدوج ٣ ـ ٤، المجلد ٨٠، حزيران ١٩٨٦ (حلقة ثانية).

آخراً مغايراً حدث في مفاصل هذا التوازن!!!

لماذا لا يُنتخب رئيس لجمهورية لبنان، أو رئيس لمجلس نوابه، أو يعيّن رئيس لوزرائه إلا برضى قوى إقليمية ودولية؟

باختصار، لأن لبنان، أولاً، كأي بلدٍ راهنٍ آخر، هو نتيجة تطوره التدريجي في التاريخ، وبالتالي لا مفاجآت فيه، فعلّته كعلّة أي أمر آخر، تنوجد في تاريخه البعيد والقريب والمعاصر.

وثانياً، لأن لبنان، وبلاد الشام بشكل عام، يحتل موقعاً جغرافياً بالغ الأهمية بحيث إن أهمية الموقع انقلبت وبالاً عليه: فلبنان، تاريخياً، هو على حدود الإمبراطوريات التي نشأت تارة في بلاد ما بين النهرين ووادي النيل، وتارة أخرى على الشواطىء الشمالية للبحر المتوسط. وفي كل الأحوال، شكلت بلاد الشام، ولبنان أحد جزئياتها، عقدة الوصل في قناة دولية بين الشرق والغرب في الحرب والسلم.

وثالثاً، لأن لبنان شكّل البلد النموذجي على المستوى العالمي الذي يحتضن، لأسباب تاريخية وجغرافية، مجموعة كبيرة من الإثنيات القومية والمذهبية قياساً لمساحته البالغة نيفاً وعشرة آلاف كيلومتر مربع. فلبنان، جغرافياً وسكانياً لا يزيد على منطقة صغيرة في أية دولة قائمة بالمقاييس العلمية، لكنه يحتضن عدداً من الإثنيات غير موجود في هذه الدولة: فمصر، مثلاً، تكبر لبنان، جغرافياً وسكانياً، بعشرات المرات، وليس فيها تعددٌ مماثل في الإثنيات والطوائف.

لذلك، لا يمكن فهم آليات التطور الراهن للبنان إلا بتلمس تاريخه لعدة قرون خلت، ونسارع للقول إنه ليس هناك تاريخ خاص للبنان (أو للمناطق التي شكّلته) بقدر ما له من «خصوصيات» من بين «عموميات» تاريخ بيئته الاجتماعية/ الطبيعية، وهي بلاد الشام (سابقاً) أي المشرق العربي (راهناً).

من هنا كان عنوان هذا البحث «التطور البنيوي للمناطق اللبنانية».

ولكي نستطيع الرد على عشرات الأسئلة الراهنة حول حاضر ومستقبل لبنان، لا بد من الأخذ بالاعتبار الإطار الشامل والجامع للمعطيات التاريخية التي أذنت للبنان أن يصنع صيرورته الراهنة، دون أن يكون في الأمر أية ميول إيديولوجية أو عاطفية. فالبحث يحاول وضع هذا الإطار دون أن يدعي تقديم الأجوبة نهائية أو حاسمة، بقدر ما يوضح خلفيات صياغتها لدى الآخرين، كما لا يدعي البحث الكشف عن حقائق تاريخية جديدة سوى إضاءة بعض الجوانب، إلا أن جديد هذا البحث هو عملية ربط جديد للمعطيات التاريخية، وتحليل يستند لمنهج التاريخ الاجتماعي المؤدي إلى استنتاجات جديدة راشحة من الحقائق التاريخية، تلك الحقائق التي لم تعد خافية على المهتمين بتاريخ لبنان بشكل مباشر.

انطلاقاً من هذه الرؤية المنهجية، يسعى هذا البحث إلى بسط التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية في قسمين رئيسيين: التطور السياسي والتطور الاقتصادي/ الاجتماعي. ففي التطور السياسي، سنضع بعض النقاط على «حروف» أساسية في التاريخ السياسي: تشكل النظام المقاطعجي اللبناني وسماته العربية والصليبية والعثمانية، ثم آلية تطور الإمارة المعنية والشهابية وصولاً للقائمقامية والمتصرفية.

وفي التطور الاقتصادي، سنلحظ التبدلات البالغة العنف في طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة، بفعل التدخل القسري والتغلغل الرأسمالي السياسي والاقتصادي الأوروبي الذي قضى على الاقتصاد الطبيعي ـ الحرفي الذي ساد المقاطعات اللبنانية لقرون طويلة، والذي بني على أنقاضه نظاماً اقتصادياً تابعاً للرأسمال الأوروبي.

أما التطور الاجتماعي، فقد كان، بحسب المعطيات التاريخية، نتيجة

مباشرة للتبدل الاقتصادي المتسارع الذي ساد بلادنا خلال القرن التاسع عشر، فانقلبت «المقاييس الاجتماعية»، وتباينت الفئات وتصارعت، فانهارت الحياة الفلاحية والحرفية، وتقهقرت العائلات المقاطعجية وقُضي على نظامها مع تطبيق صيغة المتصرفية عام ١٨٦١، وبرزت على أنقاضها فئة التجار التي سرعان ما أمسكت بالقرار السياسي و«بالواجهة» الاجتماعية، متصدرة الطوائف الدينية التي تنتمي إليها.

عبر هذه النقاط الرئيسية، سنحاول رسم الإطار التاريخي الشامل للتطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية خلال الفترة العثمانية، بين عامي ١٥١٦ و١٩١٥ الميلاديين.

أولاً ـ التطور السياسي للمقاطعات اللبنانية:

١ ـ النظام المقاطعجي اللبناني:

ساد المقاطعات اللبنانية منذ القرن العاشر الميلادي وحتى عام ١٨٦٠ نظام محدد من العلاقات الاجتماعية ـ الإقطاعية عُرف بالنظام المقاطعجي اللبناني، قاعدته الأساسية هي استثمار الأقلية بوسائل الإنتاج وهي الأرض آنذاك، فيما الأكثرية التي تتشكّل من الفلاحين والمزارعين والرعاة والحرفيين في الأرياف والمدن، تعيش تحت السيطرة المباشرة لتلك الأقلية المتمثلة بعدد من العائلات عُرفت بالعائلات المقاطعجية تنتمي لجميع الطوائف اللبنانية، منها: آل عساف، سيفا، علم الدين، حمادة، شكر، صعب، البحتريون، المعنيون، الشهابيون، الجنبلاطيون، الأرسلانيون، آل حبيش، آل أبي اللمع، الضاهر، الخازن، عازار وغيرهم.

وكانت معظم هذه العائلات/ القبائل قد توافدت من شبه الجزيرة العربية والعراق وبادية الشام، بعضها جاء طلباً للأراضي الخصبة، والبعض الآخر تم استقدامه من قبل الخلفاء في العهود الأموية والعباسية والسلجوقية والمملوكية

بهدف الدفاع عن سواحل وسفوح بلاد الشام من الهجمات البيزنطية ثم الصليبية لاحقاً. وقد اتسم هذا التوافد السكاني بالانغلاق القبلي والعشائري، فقد تجاورت القبائل الوافدة إما حسب ارتباطاتها وتحالفاتها كالمعنيين والبحتريين والشهابيين، وإما حسب انتماءاتها المذهبية كما حدث بالنسبة للعائلات المارونية في شمال المقاطعات اللبنانية.

جعلت القبلية والانغلاق الاجتماعي من العائلة وحدة متميزة تتحرك بحسب مصالحها كجماعة وليس كأفراد داخل الجماعة الواحدة، والفرد فيها لا يجد مبرر وجوده أو ضمان اقتصاده، ولا يشعر بالاستقرار والطمأنينة إلا في الإطار العائلي الذي تحول تدريجياً منذ القرن العاشر الميلادي إلى وحدة اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية ـ عسكرية، شكلت الأساس/ النواة للنظام المقاطعجي اللبناني(١) الذي تطور عبر قرون طويلة بفعل ثلاثة أنواع من المؤثرات حددت بنية النظام المقاطعجي، وهي:

أ ـ المؤثرات العربية (النمط القبلي):

يعتبر النظام المقاطعجي اللبناني أحد فروع الإقطاع الشرقي العربي ـ الإسلامي الذي وُلد مع اتساع الدولة العربية الإسلامية إثر توزيع الإقطاعات على القادة المحاربين مقابل أداء ضريبة العشر والجزية لحساب بيت مال المسلمين. فقد تشكّلت في العهدين الأموي والعباسي طبقة إقطاعية كبيرة من أولئك القادة، ملكت أراضٍ واسعة، وعاشت على حساب السكان المحليين الذين أُجبروا على دفع الخراج والجزية. وكان لاستقدام القبائل العربية إلى مناطق بلاد الشام وخاصة السواحل والسفوح الغربية منها خلال القرنين السابع والثامن الميلاديين أثر كبير في نشوء النظام المقاطعجي هذا. فقد حملت

---

(١) حدد المؤرخ الدكتور مسعود ضاهر السمات الأساسية للنظام المقاطعجي في كتابه: «الانتفاضات ضد النظام المقاطعجي»، دار الفارابي، ١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٣٢.

هذه القبائل معها نظاماً قبلياً يرتكز على شيخ القبيلة، وهو عادة أقوى رجالاتها وأغناهم. وأصبحت هذه القبائل أساس التجمعات السكانية ـ السياسية في المقاطعات اللبنانية منذ الفتح العربي ـ الإسلامي للمشرق العربي. وقد تفاخرت العائلات المقاطعجية بنسبها للقبائل العربية، وحرصت على اتخاذ ألقابها كلقب «أمراء» و «مشايخ»، كما انقسمت الانقسام ذاته الذي ساد القبائل العربية في موطنها الأصلي بين «يمينية» و «قيسية»، وقد انتمى لكلا الحزبين عائلات مقاطعجية إسلامية ومسيحية.

وقد اتسم النظام المقاطعجي بالصراع الدائم والمستمر في سبيل توسيع نفوذ العائلة المقاطعجية على حساب العائلات الأخرى، تماماً كما كان يحدث الصراع القبلي حيث كان الصراع مستمراً بين القبائل على الموارد والواحات الخصبة.

ب ـ المؤثرات الفيودالية الأوروبية: (الاستقلال الداخلي):

تركت الممالك الصليبية في السواحل والسفوح الغربية لبلاد الشام مؤثرات واضحة في بنية النظام المقاطعجي اللبناني، خاصةً أن هذه الممالك استمرت قرابة قرنين من الزمن. فعلى الصعيد السكاني زاد الوجود الصليبي من حركة استقدام القبائل العربية لمحاربتهم، فغلّبت العنصر العربي على ما عداه من العناصر الاثنية. وعلى الصعيد الاقتصادي، رغم الصراع مع الصليبيين، الذي تخلله فترات هدوء و «سلم» طويلة نسبياً، بدأت المدن الساحلية تلعب دور الوسيط التجاري مع الغرب دون أن يقتصر الأمر على الأسر المسيحية. وعلى الصعيد السياسي، تأثرت البنية المقاطعجية بطبيعة «نظام الحكم» الذي ساد الممالك الصليبية: فقد كانت هذه الممالك تتمتع بكثير من الاستقلال الداخلي ولا تلتزم سوى بتوجيهات عامة للبابا في روما وملوك أوروبا آنذاك، فأدّى ذلك بعد طرد الصليبيين على يد المماليك، إلى اتباع العائلات المقاطعجية هذا المنحى الاستقلالي ذاته.

ج ـ المؤثرات العثمانية (التزام جمع الضرائب):

لا شك أن المؤثرات العثمانية، وهي لا تنفصل عن طبيعة الإقطاع الشرقي، كانت شديدة الفعالية في بنية النظام المقاطعجي اللبناني نظراً للقرون الطويلة التي استمرت خلالها سيطرة السلطنة العثمانية على المشرق العربي (١٥١٦ ـ ١٩١٨) فقد قُسّمت البلاد العربية إلى ولايات، يتبع ولاتها العثمانيون مباشرة العاصمة التركية، وتركت المقاطعات اللبنانية تحت سيطرة العائلات المقاطعجية، بحيث كان الهم الأساسي الحصول على الضرائب وفرض الأمن، فتدعم نظام التزام جباية الضرائب من السكان على يدْ «ملتزم» أو «متعهد ضرائب»، ينتمي إلى إحدى العائلات المقاطعجية، وهي عادة العائلات الأقوى والأغنى، كالمعنيين والشهابيين، وباركت اختيار كبير المقاطعجيين، وخلعت عليه لقب «أمير الجبل» مقابل حفظ الأمن على طريقته الخاصة وضمانة دفع الضرائب التي تحددها الدولة، وأمير الجبل بدوره يحدد قيمة الضرائب المتوجبة على العائلات المقاطعجية الأخرى، وهذه العائلات تستوفي الضرائب من سكان مناطق نفوذها. لذلك تحاول العائلة المسيطرة توسيع نفوذها، أي توسيع رقعة جباية الضرائب، فتدخل في صراعات مستمرة مع العائلات الأخرى. غير أن الملاحظ أن السلطة العثمانية كانت تتعامل مع عائلة مقاطعجية وليس مع فرد مقاطعجي، لذلك اشتدت الصراعات داخل العائلة الحاكمة بين زعمائها للحصول على «مباركة» السلطنة في التزام جباية الضرائب من السكان[1]. وقد استمر نظام إلتزام الضرائب حتى عام ١٨٤٠ حين ألغي في المدن، أما في الريف فقد تابع الملتزمون ممارسة أعمالهم كالسابق[2].

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤، ص ٤٦٠.

(٢) د. زهير حطب، «تطور بنى الأسرة العربية»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٢٠٠.

LAU LIBRARY BEIRUT

د ـ محاولة تعريف بالنظام المقاطعجي اللبناني:

ليس من السهل تعريف نظام معقد من العلاقات الإقطاعية التبعية استمر ما يزيد على ثمانية قرون كالنظام المقاطعجي اللبناني في سطور قليلة، إلا أنه يمكن القيام بمحاولة أولية: فالنظام المقاطعجي اللبناني هو نظام علاقات اجتماعية ـ اقتصادية بالدرجة الأولى، وهو ليس نظاماً سياسياً تطور خلال السياق التاريخي للأنظمة السياسية كالملكية والعبودية والامبراطورية والجمهورية وغيرها؛ فالعلاقات الاجتماعية في بنية هذا النظام تنطلق من الروح والتقاليد القبلية العشائرية باعتباره جزءاً من الإقطاع العربي، والعائلات فيه تسعى إلى تدبير شؤونها الداخلية وذلك بتأثير الوجود الصليبي لقرنين من الزمن.

والقبلية الأقوى (أي العائلة) تلتزم جباية الضرائب من سكان منطقة جغرافية تضيق وتتسع حسب قوة هذه القبيلة، تجتزىء حصتها من الضرائب على الأرض والماشية والرؤوس، وتدفع حصة الدولة (السلطنة العثمانية) دون أن تلتفت هذه الدولة إلى طريقة جباية الضرائب، أو مدى عدالة حجمها نسبة لموارد الناس، لذلك تفاقمت الرشوة للحصول على بيعة الإمارة، كما أرغم الناس على دفع الضريبة مضاعفة، كما حدث عام ١٨١١ حيث دفع سكان المقاطعات اللبنانية الضريبة أربع مرات خلال هذه السنة.

وللنظام المقاطعجي اللبناني هرم اجتماعي تراتبي، حيث لكل مرتبة فيه امتيازات وتقاليد اجتماعية/ اقتصادية: فبعد السلطنة العثمانية المتمثلة بالباب العالي والصدر الأعظم وبالولاة العثمانيين برتبة «باشا»، تتوزع العائلات اللبنانية الرتب كالتالي:

ـ «الأمير» الحاكم وأفراد أسرته الأمراء[1].

(١) «الحكم» هنا يعني: جمع الضرائب وحفظ الأمن ومساعدة الولاة العثمانيين في حروبهم.

ـ مقاطعجيون برتبة «أمراء» وإن لم يتولوا حكم الإمارة.

ـ مقاطعجيون برتبة «مشايخ».

ـ مقاطعجيون برتبة «مقدمين».

ـ عامة العائلات والسكان، معظمهم من الفلاحين والمزارعين والحرفيين والعمال.

وقد عاش عامة الناس والمقاطعجيون في إطار علاقة استبدادية معقدة: الفلاحون فيها، وهم الأكثرية الساحقة[1]، يشكلون الحلقة الأضعف: فكبير المقاطعجيين مرهون بشكل دائم لرضى السلطنة العثمانية عبر ولاتها في دمشق وعكا وصيدا وطرابلس، وبقية الأسر المقاطعجية من مشايخ ومقدمين في صراع دائم مع الأمير على امتلاك وسيلة الإنتاج الأساسية، وهي الأرض آنذاك. والفلاحون يعيشون تحت رحمة المقاطعجيين، مرهونين لإرادتهم ويتحملون الجزء الأكبر من الضريبة. وكانت فئات كبيرة نسبياً من الفلاحين مرتهنين للمقاطعجي إلى حد يقترب من «القنية»: فعليهم القيام بالسخرة في بناء منزله، واحتطاب حاجته للتدفئة، وعليهم تقديم الهدايا في المناسبات الاجتماعية وفي الأعياد، ولا يحق لهم مغادرة الأرض أو الزواج إلا بإذن منه، وعليهم حمل السلاح معه في حروبه، والأسوأ من ذلك أن أولادهم يرثون بالعرف والتقليد هذه التبعية[2].

٢ ـ الإمارة المعنية:

كان المعنيون قبل قدومهم إلى «لبنان» يسكنون جوار مدينة حلب، وكانوا

(١) H. Guys, «Relation d'un ségour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban». T. 1, Paris 1847, p. 145-146.

(٢) Charles Churchill, «Mont Lebanon, a ten Years residence From 1842 to 1852», T. II, London 1853, pp. 285-286.

على المذهب الدرزي[١]، سكنوا في منطقة الشوف في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي. وخلال ذات الفترة تقريباً قدم عدد آخر من القبائل كآل نكد وآل تلحوق، وذلك بناءً على طلب حاكم دمشق «طغتكين» لمحاربة الصليبيين المتواجدين على السواحل إثر سقوط بيروت في أيديهم عام ١١١٠م، وملء الفراغ السكاني في الجبال الوسطى المشرفة على بيروت[٢]، وقد تحالفت هذه العائلات فيما بينها وانضم إليها الشهابيون منذ منتصف القرن الثاني عشر، وأخرجوا الصليبيين من أطراف وادي التيم عام ١١٧٣[٣] وعاشت هذه العائلات/ القبائل في الجبال الوسطى يتقدمهم التنوخيون[٤] تحت السلطة المباشرة للمماليك حتى أوائل القرن السادس عشر، حين بدأ الفتح العثماني لبلاد الشام على يد السلطان سليم الأول. فقاتل التنوخيون إلى جانب المماليك في معركة مرج دابق شمال سوريا عام ١٥١٦، فيما تريّث المعنيون ثم انحازوا إلى جانب العثمانيين الذين ما لبثوا أن أجلوا المماليك عن سوريا وقضوا على حكمهم في مصر عام ١٥١٧[٥].

---

(١) محمد بن أمين المحبي، «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، القاهرة، المطبعة الوهابية، ١٨٦٧، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨. (الجزء الأول).

(٢) أبو يعلي حمزة ابن القلاسي، «ذيل تاريخ دمشق»، منشورات الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨، ص ١٦٩ ـ ١٧١ (أخبار سقوط بيروت).

(٣) تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم؛ تحقيق سليم حسن هشّي، منشورات مديرية الآثار، بيروت ١٩٧١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٤) كان المقام الأول للتنوخيين هو البحرين، وقد انتدب الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور الأميرين أرسلان ومنذر التنوخيين لسكنى بلاد الشام، فنزلا في السهل الممتد بين حلب والمعرة، ثم انتقلا إلى البقاع، ثم تفرقت القبيلة في جبل لبنان، فاختار الأميران منطقة سن الفيل مقراً لهما ولعشيرتهما؛ المرجع: ابن صاعد، «طبقات الأمم»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص ٣٨ (لا. ت).

(٥) للإطلاع على التفاصيل، والنتائج المباشرة لمعركة مرج دابق راجع: مخطوطة أحمد بن أبي الحسن بن أحمد «واقعة السلطان سليم خان في فتوح مصر»، الموجودة في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

أدّى انتصار العثمانيين على صعيد المقاطعات اللبنانية إلى تقهقر التنوخيين وإلى بروز المعنيين كحلفاء أقوياء للسلطنة العثمانية، فثبتهم السلطان أمراء على إقطاعة الشوف بزعامة الأمير فخر الدين الأول[١]، واستطاع المعنيون، خلال ما يزيد على قرن ونصف قرن أن يتحولوا من أمراء لإقطاعة الشوف إلى أمراء للجبل يتقدمون جميع العائلات المقاطعجية. وكانت إمارة الجبل جزءاً هاماً من بنية النظام المقاطعجي اللبناني، ارتبطت منذ الفتح العثماني حتى عام ١٨٤٣ «بأمير الدروز» الذي كان بالأساس أمير بلاد الشوف[٢]. ومنذ تثبيت فخر الدين الأول على إقطاعة الشوف وحتى تعين بشير الشهابي الثالث عام ١٨٤٠، عُرف المتعاقبون على هذا المنصب من معنيين وشهابيين وعلى اختلاف انتماءاتهم المذهبية المعلنة، عرفوا رسمياً بأنهم أمراء الدروز، وذلك بحسب تسمية فرمانات السلطنة العثمانية بتوليتهم إمارة الجبل[٣].

تعاقب على حكم الإمارة المعنية خمسة أمراء[٤] لعل أهمهم وأخطرهم وأقواهم كان الأمير فخر الدين الثاني (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥) الذي حكم قرابة ٤٥ عاماً. فما هي التبدلات الرئيسية للمقاطعات اللبنانية في عهده؟

أول التبدلات الهامة هو انتقال «إمارة الشوف» لتصبح إمارة الجبل المسيطرة على جميع المقاطعات اللبنانية منذ بداية القرن السابع عشر. ويعني ذلك حسب النظام المقاطعجي اكتساب المعنيين صفة العائلة المقاطعجية الكبرى التي تتولى فرض الضرائب وجمعها من العائلات المقاطعجية الأخرى ومن سكان المناطق

---

(١) طنوس الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مكتبة الوفاء، بيروت ١٩٥٤، ص ٢٩٣.

(٢) وجيه كوثراني، «الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ص ١٧.

(٣) Testa Baronde, «Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères», Paris 1892-1894, T. 3, p. 83.

(٤) عباس أبو صالح وسامي مكارم، «تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي»، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، ط ٢، بيروت ١٩٨١، ص ١٤٨.

LAU LIBRARY
BEIRUT

من العامة، ويعني ذلك أن الأسرة المعنية أصبحت صلة الوصل الرئيسية بين السكان والمقاطعجيين من جهة وبين الدولة العثمانية عبر ولاتها من جهة ثانية. وتمّ ذلك كنتيجة لسياسة فخر الدين في ثلاث نقاط رئيسية: توسيع نفوذه، والاهتمام الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولته للتخلص من الحكم العثماني.

أ ـ توسيع نفوذ الإمارة:

حرص فخر الدين الثاني على إنشاء تحالفات عائلية بالتفاهم والمصاهرة أحياناً، وبالحرب والمصادرة حيناً: فقد عزز علاقاته بالشهابيين والجنبلاطيين، وصاهر الإرسلانيين بهدف استمالتهم [١] وقرّب إليه العائلات المسيحية. ثم حارب آل سيفا وانتصر عليهم في موقعة جونية عام ١٦٠٥ فانكفأوا إلى مناطق الشمال وعكار، فصادر أملاكهم وضم كسروان وبيوت لإمارته [٢] وتابع توسيع مناطق نفوذه، فاستولى على بشري وعكار والبقاع وطرابلس [٣]. وأثر عودته عام ١٦١٨ من «توسكانا» في إيطاليا وإرسال الهدايا للسلطان العثماني نفسه، أقطعه سنجقي نابلس وعجلون في فلسطين اللذين كانا تحت سلطة والي دمشق مصطفى باشا، فرفض هذا الأخير تسليمه السنجقين، فأجبره على ذلك إثر معركة عنجر الشهيرة حيث انتصر عليه بمساعدة حلفائه الشهابيين والجنبلاطيين، فأقرّ السلطان العثماني الأمر الواقع، وأصدر فرماناً اعتبر فيه فخر الدين «حاكماً» على المنطقة الممتدة من حلب وحتى أطراف فلسطين الجنوبية، ومنحه لقب سلطان البر [*]، بذلك ضمت الإمارة المعنية لبنان بحدوده الحالية وجزءاً كبيراً من فلسطين وسوريا، فوصلت الإمارة بذلك إلى أقصى اتساعها.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٢) جرجي أفندي يني، «تاريخ آل معن» في مجلة المقتطف، مجلد ٢٦، آذار ١٩٠٦، ص ٢٣٣.
(٣) عباس أبو صالح، مرجع مذكور، ص ١٣٧.
(٤) المحبي، مرجع مذكور، جزء ١، ص ٣٨٦.

ب ـ الاهتمام بالشأن العام الاقتصادي والاجتماعي:

كانت طموحات فخر الدين الثاني متميزة عن كافة طموحات الأمراء والولاة العثمانيين أنفسهم، فقد سعى إلى التحديث في مناطق نفوذه، وإلى نشر قسطٍ من العدالة الاجتماعية بين سكان المقاطعات اللبنانية، واستقدام الخبراء والفنيين من أوروبا لتحسين المرافق الاقتصادية الأساسية كالزراعة حيث اعتنى بزراعة قصب السكر وشجر التوت والزيتون وشجع زراعة الحبوب على أنواعها، إلى درجة أنه صدّر أحياناً منتوجات زراعية عن طريق مرافىء صور وصيدا وعكا [١]، وشجع قطاع الصناعة، خاصة المنسوجات والصابون، ونشطت التجارة بعد استتباب الأمن في مناطق نفوذ الإمارة، وسهّل قدوم التجار الأوروبيين، ومنحهم تسهيلات في الإقامة، فقد بنى لهم ما يعرف بـ«خان الإفرنج» في صيدا، فاستعادت صيدا ومدن الساحل أهميتها على صعيد التجارة البحرية [٢]. أما على الصعيد الاجتماعي فقد يكون فخر الدين الثاني «أول مسلم في لبنان والمشرق يساوي بين المسيحيين واليهود والمسلمين في الحقوق الدينية والمدنية، متجاوزاً بذلك التمييز بين المسلمين وأهل الذمة» [٣]، وفي عهده نزح جزء كبير من الموارنة من شمال «لبنان» إلى وسطه، وكانت المرة الأولى حيث تتساكن الطائفتان، المارونية والدرزية «في منطقة واحدة وتعيشان بصفاء ومودة» [٤]. وقد أطلق فخر الدين حرية المعتقد الديني [٥] لسكان إمارته، خاصة أنه لم تُعرف حقيقة انتمائه الديني أو المذهبي،

---

(١) عيسى اسكندر المعلوف، «تاريخ فخر الدين الثاني»، جونية، مطبعة الرسالة اللبنانية، ١٩٣٤، ص ٥٠.
(٢) بولس قرألي، «فخر الدين ودولة توسكانا: رد وإيضاح» في مجلة المشرق، المجلد ٣٥، جزء ١، ١٩٣٧، ص ٥٤ ـ ٦٢.
(٣) عباس أبو صالح وسامي مكارم، مرجع مذكور، ص ١٤١.
(٤) فيليب حتي، «لبنان في التاريخ»، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ١٩٥٩، ص ٤٥٨.
(٥) الشيخ أحمد بن محمد الخالدي، «لبنان في عهد فخر الدين الثاني»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٣.

LAU LIBRARY BEIRUT

فقد تجاوز العصبية الدينية في تسيير شؤون الإمارة، مما سمح له بالتنقل بين المساجد والكنائس وبيوت العقل الدرزية[1].

ج ـ محاولة فخر الدين للتخلص من الحكم العثماني:

تجاوزت طموحات فخر الدين موقعه كأمير للجبل، فقد كان يخطط للتخلص من الحكم العثماني، إذ إن نجاحه في توسيع نفوذ إمارته وفي نسج تحالفات متينة مع العائلات المقاطعجية، دفعه للتفكير في الخروج على إرادة السلطان العثماني: فبعد أن متّن وضعه الداخلي، اتجه إلى أوروبا الفتية في محاولة لربط تحالفات خارجية، فأجرى اتصالات بفرنسا وإسبانيا والفاتيكان دون أن يجد آذاناً صاغية، فهذه الدول كانت لا تزال تخشى قوة الدولة العثمانية، ولا شك أن مساعدة متمردين على الدولة العثمانية، آنذاك، تؤدي إلى نتائج وخيمة، غير أن دوق إمارة توسكانا في إيطاليا، «قوزما الثاني» وعده بالمساعدة[2]، فيما يروي كاتب سيرته أن ملك إسبانيا اشترط عليه أن يعتنق المسيحية[3]، وانتهت جولته التي استمرت خمس سنوات (١٦١٣ ـ ١٦١٨) دون الحصول على أكثر من معاهدة تجارية مع دوق توسكانا تتضمن بنوداً سرية حول إمكانية مساعدته عسكرياً، تُرجم بعضها بإرسال الخبراء لتدريب جيشه وتحسين قلاعه[4].

كان السلطان العثماني يعرف تماماً أهداف فخر الدين؛ فبعد وصول فخر الدين إلى مرحلة خطرة من طموحاته، أمر السلطان مراد الرابع، والي دمشق أحمد كجك باشا باجتياح الإمارة عام ١٦٣٣ بمساعدة بحرية من

(١) جورج قرم، «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢، ص ٣٥٣.
(٢) بولس قرألي، «فخر الدين الثاني أمير لبنان»، حريصا ١٩٣٧، ص ١٥.
(٣) الشيخ أحمد بن محمد الخالدي، مرجع مذكور، ص ٢٣٦.
(٤) عيسى اسكندر المعلوف، مرجع مذكور، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

الأسطول العثماني بقيادة جعفر باشا[1]، فبدأت نهاية فخر الدين بمناوشات ومعارك متقطعة لأكثر من سنة، وقُتل العديد من أهم رجال فخر الدين كما قُتل ابنه الأمير يونس، واعتقل الآخر، الأمير حسن. وتخلى عنه العديد من حلفائه كالحراشفة في البقاع[2]، ولم تصله مساعدات دوقية توسكانا، كما لم تفلح مع والي دمشق اتصالات فخر الدين لوقف القتال واتباع أسلوب الرشوة والهدايا، وانتهى الأمر إلى محاصرته في مغارة قرب بلدة جزين، ثم اعتقاله ونفيه إلى الآستانة حيث أعدم.

لا تخرج محاولة فخر الدين عن سياق محاولات الولاة العثمانيين في التمرد على السلطة الحاكمة، كظاهر العمر في فلسطين، وعلي بك الكبير في مصر، فالتمرد كان نتيجة استشعار القوة والغنى لدى أولئك الولاة، وليس صحيحاً ما يدعيه بعض المؤرخين والكتبة المستلبين بالهواجس الايديولوجية والطائفية أنه خطط لقيام نواة دولة انطلاقاً من شعور وطني، أو انطلاقاً من تمايز سكان المقاطعات اللبنانية عن بقية رعايا السلطنة في المشرق العربي، ولنفترض جدلاً أن فخر الدين كان ينطلق من «شعور وطني» للتخلص من العثمانيين، فسكان الإمارة والعائلات المقاطعجية ليسوا في وارد الوطنية والشعور الوطني أو في وارد التفتيش عن كيان مستقل عن الدولة العثمانية. ولعل السبب الرئيسي في النهايات المأساوية لهذه التمردات أن الولاة ليسوا في خندق واحد مع الناس، فالناس بالشكل العام لم يشاركوا أمراءهم وولاتهم بالثورة ضد الدولة العثمانية.

كان من نتيجة محاولة فخر الدين للتخلص من العثمانيين ازدياد تدخل ولاة صيدا وطرابلس ودمشق وعكا في الشؤون الداخلية للإمارة، كما ضعفت الأسرة المعنية إثر تنافس أمرائها على إمارة الجبل حتى انتهى الأمر بتولي الأسرة الشهابية حكم الإمارة.

(١) عباس أبو صالح وسامي مكارم، مرجع مذكور، ص ١٣٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٨.

LAU LIBRARY BEIRUT

٣ ـ الإمارة الشهابية:

كان الشهابيون قبل قدومهم إلى لبنان، حوالى منتصف القرن الثاني عشر، يقيمون في حوران من بلاد الشام، وكانوا قرابة ١٥ ألفاً يتقدمهم أكبرهم الأمير منقذ الشهابي[١]، أقاموا في وادي التيم واشتركوا مع المعنيين في محاربة الصليبيين عام ١١٧٣. وكانوا بمعظمهم على المذهب السني[٢]، وعلى علاقة تحالفية جيدة مع المعنيين، وقد تولوا إمارة الجبل في أعقاب مؤتمر السمقانية عام ١٦٩٧ بعد وفاة الأمير الحاكم المعني، الأمير أحمد، دون عقب ذكر يخلفه، فاتفق أعيان العائلات المقاطعجية على تولية الأمير بشير شهاب حكم الإمارة. لم يوافق الباب العالي على تعيين الأمير بشير، فأصدر فرماناً بتعيين الأمير حيدر الشهابي الذي لم يبلغ حينها سن الرشد، على أن يبقى الأمير بشير وصياً عليه. وحين بلغ الأمير حيدر سن الرشد حاول الأمير بشير الاحتفاظ بالإمارة لكن مؤيدي الأمير حيدر، خاصة الأمير نجم الشهابي حاكم حاصبيا ساعدوه في استعادة الإمارة، ودسّوا السم له عام ١٧٠٥[٣].

تعاقب على إمارة الجبل بين ١٦٩٧ و١٨٤٢ تسعة أمراء شهابيين[٤]، كان أبرزهم الأمير بشير قاسم الثاني، الذي حكم قرابة نصف قرن من الزمن (١٧٨٩ ـ ١٨٤٠). وتكمن أهميته بمركزة السلطة في الإمارة، وبالدور السياسي الذي لعبه على صعيد الصراع الإقليمي ـ الدولي.

أ ـ مركزة سلطة الإمارة:

منذ تولي الأمير بشير حكم الإمارة باشر في تنفيذ مخطط شامل يهدف إلى

(١) الأمير حيدر الشهابي، «الغرر الحسان في تواريخ حوادث الأزمان»، دار الآثار، طبعة ثانية، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٦٣.
(٢) عباس أبو صالح وسامي مكارم، مرجع مذكور، ص ١٥١.
(٣) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية»، مرجع مذكور، ص ٥٦.
(٤) عباس أبو صالح، مرجع مذكور، ص ١٨٩.

LAU LIBRARY BEIRUT

تركيز السلطة في المقاطعات اللبنانية بيده. واستند هذا المخطط إلى شقين: تحالفات تكتيكية مرحلية، وسياسة إضعاف الأمراء الأقوياء شهابيين كانوا أم غير شهابيين. فقد تحالف مع أقوى وأغنى زعماء الجبل الشيخ بشير جنبلاط الذي كان يملك وحده ثلث مساحة الجبل عام ١٨١٤[١]. عن طريق بشير جنبلاط استطاع أن ينتقل للشق الثاني من سياسته وأن يحتفظ بالإمارة أمام شهية والي عكا باستنزاف أموال الإمارة، فاستطاع، أولاً، أن يقضي على منافسيه من الأمراء الشهابيين خاصة الأمير يوسف الشهابي الذي مات شنقاً في عكا على يد واليها وبتحريض مباشر من الأمير بشير. كما قضى على نفوذ أولاد الأمير يوسف وصادر أملاكهم وأرزاقهم. ثم عمل على تفتيت ثروة وأملاك كبار الأمراء والمشايخ عبر استحداث «تشريع» في توزيع الإرث، سرعان ما أصبح عرفاً وتقليداً: فقد بدأت أرامل الأمراء يرثن أزواجهن، وللأولاد الذكور البالغين الخامسة عشرة الحق بالحصول على حصتهم في الميراث على أن يتولى الأب أو غيره من المدبرين إدارة حصتهم ريثما يبلغون سن الرشد. وفرض الأمير بشير ضرائب باهظة على أملاك وأرزاق الأمراء الشهابيين بعد أن كانت معفاة منذ اجتماع السمقانية. وبادر الأمير بتشجيع الأسر المقاطعجية الصغيرة والفتية خاصة مشايخ آل الخازن من الموارنة. وقضى على شوكة الأسر الكبيرة البالغة الأهمية، كآل نكد الدروز. وتابع ضغطه على الأسر الكبيرة خاصة بعد وفاة والي عكا أحمد باشا عام ١٨٠٥، والذي كان يستنزف قوة الأمير بشير. فاصطدم بأقوى حلفائه، الشيخ بشير جنبلاط فقضى عليه بمساعدة والي مصر وصادر أملاكه ووزعها على أبنائه وأتباعه عام ١٨٢٥.

أفضت هذه السياسة الداخلية للأمير بشير إلى تفرده في حكم الإمارة، كما أدت، وللمرة الأولى، إلى ارتفاع شأن الإمارة فوق شأن العائلات المقاطعجية، فقد ضرب جذور التشتت المقاطعجي، «وشيّد على أنقاضه دولة مركزية..».

(١) Adel Ismail, «Documents Diplomatiques et consulaires», Tome 3, p. 114-115.

برزت معها نواة دولة حديثة، سرعان ما وجدت تعبيرها الحقوقي في نظام المتصرفية»[1]. لذا يمكن القول إن بشير الثاني وضع الأسس الجغرافية الأولى لدولة لبنان الراهنة، فقد استمرت سيطرته المباشرة وغير المباشرة مدة نصف قرن، تقريباً، على ذات المساحة الحالية للبنان. ونجح في وضع الإمارة فوق نفوذ العائلات المقاطعجية. وخلال سياسته هذه وحتى عام ١٨٣٠ لم يحاول استعداء الدولة العثمانية، ولعل هذا ما سمح له بتمرير مخططاته لمركزة سلطة الإمارة وبناء نواة دولة عصرية.

ب ـ الدور السياسي في الصراع الإقليمي ـ الدولي:

شهدت الفترة الطويلة التي حكم خلالها الأمير بشير أحداثاً سياسية كبرى، أبرزها حملة نابوليون بونابرت على مصر وفلسطين (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ومشروع محمد علي باشا في توحيد مصر وبلاد الشام (١٨٣٠ ـ ١٨٤٠)، وقد كان للأمير موقف من كلا الحدثين:

ـ قاد الصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية إلى عزم فرنسا على احتلال مصر، فأرسلت حكومة المديرين في باريس نابوليون بونابرت فاحتل مصر في أيار ١٧٩٨، واتجه على رأس ١٥ ألفاً من جنوده إلى سوريا عبر فلسطين في مطلع عام ١٧٩٩، فاستولى على العريش وغزة ويافا وحيفا دون مقاومة تذكر، إذ إن سكان فلسطين بشكل عام، كانوا يمقتون سياسة والي عكا أحمد باشا المعروف بالجزار فلم يبادروا إلى وقف زحف الجيش الفرنسي. لكن بونابرت توقف أمام أسوار عكا المحصنة بشكل جيد، فضرب الحصار حولها وأرسل يستميل الأمير بشير الثاني للوقوف بجانبه واعداً إياه بالحفاظ على استقلال الإمارة وتوسيع نفوذها، وطلب منه عبر رسالته[2] أن يدعمه

(١) مسعود ضاهر، «الانتفاضات اللبنانية...»، مرجع مذكور، ص ٣١.
(٢) نص الرسالة في: عباس أبو صالح، «التاريخ السياسي للإمارة الشهابية»، ط ١، بيروت ١٩٨٤، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

عسكرياً. فكان موقف الأمير حرجاً جداً، فمن ناحية ليس في خطته، آنذاك، الخروج على إرادة الدولة العثمانية فحملة نابليون موجهة أساساً لاحتلال أراضٍ عثمانية، ومن ناحية ثانية يرغب بالقضاء على والي عكا لتدخله المستمر وضغطه الدائم على الإمارة الشهابية. وزاد في حيرة الأمير أن رعايا الإمارة من أعيان المقاطعجيين انقسموا حول الموقف من الحملة الفرنسية؛ فقد اجتمع أعيان العائلات الدرزية في عبيه وقرروا الوقوف ضد الحملة خوفاً «من تملك الافرنج في عربستان (بلاد العرب)»[1]. فيما أعرب النصارى، خاصة الموارنة منهم، ترحيبهم بالحملة الفرنسية، وأرسل البطريرك الماروني يوسف تيان وفداً لمقابلة نابوليون وتأكيد تأييدهم له، وكلّف الشيخ يوسف حبيش بجمع المتطوعين لدعم الجيش الفرنسي[2]. غير أن الأمير بشير فضّل التريث في إعلان موقف صريح، وما لبث بونابرت أن يئس من فتح عكا بعد حصار دام سبعين يوماً في وقت انتشر الطاعون بين أفراد جيشه فقفل عائداً إلى مصر. ورغم تجنب الأمير بشير الدخول في الصراع بين نابوليون وأحمد باشا، فإنه لم يسلم من ضغوط جديدة مارسها أحمد باشا متهماً إياه بالتواطؤ مع الحملة الفرنسية.

ـ أما موقف الأمير بشير من مشروع محمد علي والي مصر فقد كان أكثر خطورة على الصعيد السياسي والعسكري. أراد محمد علي باشا بناء دولة حديثة في مصر، فاهتم بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في مصر، وأبدى مقدرة عسكرية في مساندة الدولة العثمانية في الجزيرة العربية واليونان، وكان يطمح إلى توسيع رقعة دولته، فأرسل ولده إبراهيم باشا على رأس جيش كبير لاحتلال فلسطين بحجة تأديب مصريين هربوا من التجنيد الإجباري والتجأوا إلى والي عكا عبد الله باشا. فاستطاع إبراهيم باشا احتلال فلسطين وسوريا خلال بضعة أسابيع، وسارع الأمير بشير لإعلان تأييده

(١) طنوس الشدياق، مرجع مذكور، ص ٩٨.
(٢) أسعد داغر، «بطاركة الموارنة»، بيروت ١٩٥٨، ص ٧٥.

LAU LIBRARY BEIRUT

لإبراهيم باشا وقدم له دعماً عسكرياً هاماً في إخضاع شمالي فلسطين، وربط بذلك، مصيره ومصير الإمارة بالوجود المصري.

غير أن موقف الزعماء المقاطعجيين لم يتوحد إزاء الحملة المصرية: حلفاء الأمير بشير أيدوا إبراهيم باشا وشاركوا في العديد من المعارك في شمال سورية ضد الجيش العثماني، أما المعارضون ومعظمهم من الدروز، لا يستطيعون الوقوف في وجه الجيش المصري، قبلوا على مضض وهاجر بعضهم إلى حوران، ولكن إبراهيم باشا اقتص منهم لاحقاً[1]. وقد أبقى إبراهيم باشا على الاستقلال الداخلي للإمارة الشهابية وأدخل جميع المدن الساحلية تحت سلطتها المباشرة. استمر الحكم المصري حتى عام ١٨٤٠، فقد استطاع التدخل الأوروبي، الإنكليزي خاصة، دفع إبراهيم باشا للانسحاب إلى مصر إثر معارك عسكرية كبرى ومفاوضات أدت لانسحابه من سوريا مقابل الاعتراف له بحكم وراثي في مصر.

وأصدر السلطان العثماني فرماناً بعزل الأمير بشير الثاني وتعيين الأمير بشير الثالث على إمارة الجبل، وسُمح للأمير بشير الثاني أن يختار منفاه، فاختار جزيرة مالطا. أما بشير الثالث فاستمر في الحكم حتى كانون الثاني عام ١٨٤٢[2] وعزل إثر صدامات دموية رعاها كل من الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا، وانتهى أمر الإمارة لدى تطبيق النظام الطائفي المعروف بالقائمقاميتين.

٤ ـ القائمقامية والمتصرفية:

لم يكن نظام القائمقاميتين، المسيحية والدرزية سوى إطار سياسي سمح

(١) عباس أبو صالح، «التاريخ السياسي للإمارة الشهابية»، مرجع مذكور، ص ٢٩٦.

(٢) هاني فارس، «النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث»، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٣.

بمزيد من الصدامات بين السكان، وبمزيد من التدخل الأجنبي على صعيد إثارة النعرات الطائفية بشكل يكاد يكون مباشراً. وسرعان ما تحولت القائمقامية إلى فتن ومذابح بين المسيحيين، خاصة الموارنة، والمسلمين، خاصة الدروز. واستمرت الفتن والصدامات عنيفة حتى عام ١٨٤٥ ومتقطعة حتى ربيع عام ١٨٦٠ حيث انفجرت صدامات ومذابح دامية لم تشهد مثلها المقاطعات اللبنانية وطالت السكان في جنوب جبل لبنان حتى أوسطه، وقضت على آلاف الأبرياء من الطرفين وأحرقت عشرات القرى والبلدات. وامتدت الفتن الطائفية حتى مدينة دمشق، حيث قُتل ما يزيد على عشرة آلاف من الأبرياء[1].

في هذا الوقت، كان العثمانيون الأتراك، والفرنسيون والبريطانيون ينتظرون ما ستجلو عنه هذه الفتن من نتائج بهدف توظيفها في مخططاتهم السياسية في المنطقة: العثمانيون الأتراك كانوا يسعون إلى إلغاء أي استقلال ذاتي ـ داخلي لجبل لبنان بعد أن أسقطوا الإمارة الشهابية، وكان همهم إعادة الجبل لحكمهم المباشر. الفرنسيون كانوا يسعون إلى إنشاء دويلة مستقلة تحت حكم حلفائهم الموارنة تخضع سياسياً واقتصادياً لمشيئتهم وتكون رأس جسر لسياستهم في المشرق العربي. أما بريطانيا فكانت تنافس فرنسا ولا تريد لها تحقيق انتصار كبير في المقاطعات اللبنانية وكانت سياسة بريطانيا لا تهدف حتى ذلك الوقت إلى تفكيك ووراثة الدولة العثمانية. عبر تضارب هذه السياسات، التركية والفرنسية والبريطانية، طال عهد الفتن الطائفية حتى أواخر آب عام ١٨٦٠، فقد اشتدت حدة المذابح وبربريتها بين الموارنة والدروز، فدعت فرنسا إلى مؤتمر لبحث ما عُرف يوماً بالمسألة اللبنانية، وقد ضمّ المؤتمر إضافة لفرنسا وتركيا كلاً من بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا.

(١) لم يكمن وراء هذه الفتن دوافع طائفية محضة، إذ إن التحليل التاريخي الاجتماعي لأسباب هذه الفتن سيبين أن للدوافع الاقتصادية والسياسية والتبدلات في البنى الاقتصادية للنظام المقاطعجي اليد الطولى في حدوث هذه الفتن، فالطائفية كانت أداة أكثر من كونها سبباً.

LAU LIBRARY BEIRUT

وأرسلت فرنسا حملة عسكرية إلى شاطىء بيروت، كما أرسلت تركيا جيشاً بقيادة وزير خارجيتها فؤاد باشا.

هدأت المذابح وبوشر بمفاوضات معقدة ومتشابكة بين تركيا والدول الأوروبية الخمس، حيث تصارعت سياسات الدول الرئيسية الثلاث، وهي تركيا وفرنسا وبريطانيا، وانتهت المفاوضات في حزيران ١٨٦١، حيث توصّل المؤتمرون إلى صيغة توفيقية لا تعيد جبل لبنان للحكم التركي المباشر، ولا تسمح لفرنسا بإقامة دويلة مستقلة. وقد عرفت هذه الصيغة بنظام متصرفية جبل لبنان، وليست «متصرفية لبنان» كما يحاول بعض المؤرخين الإيحاء بأنها ولادة للكيان اللبناني الحالي: فهي على الصعيد الجغرافي لم تكن تشمل المدن الساحلية كلها، كما لم يدخل في نطاقها سهل البقاع ولا جبل عامل، وقد رفضت تركيا السماح بمنح المتصرفية مرفأ على البحر خوفاً من تهريب السلاح إلى داخلها، وسمحت لاحقاً، في عام ١٩١٢ باستحداث مرفأ تجاري صغير هو مرفأ جونيه.

وقد وضع لهذه الصيغة نظام أساسي من ١٧ مادة فقط، عُرفت تحت اسم «بروتوكول ١٨٦١»(١)، وعدِّل هذا النظام جزئياً عام ١٨٦٤. بموجب هذا القانون، تحول جبل لبنان إلى متصرفية، يرئسها متصرف عثماني، ولكن مسيحي الانتماء، يكون مسؤولاً مباشرة أمام السلطان العثماني أو رئيس الوزراء المعروف «بالباب العالي». وتعيين الدولة العثمانية المتصرف بموافقة الدول الأوروبية الخمس الموقعة على صيغة القانون الأساسي. ويكون المتصرف رئيس السلطة التنفيذية، يساعده مجلس تمثيلي مؤلف من ١٢ عضواً يمثلون الطوائف. وقُسمت المتصرفية إلى سبعة أقضية، يُعين قائمقام على رأس كل قضاء، ينتمي إلى الطائفة الأكثر عدداً في القضاء.

---

(١) للإطلاع على كامل بنود النظام الأساسي، يراجع:
British and Foreign State Papers, (1860-1861), vo. 1, London 1868, pp. 288-292.

كان أول المتصرفين داود باشا الأرمني (١٨٦١ ـ ١٨٦٨)، وكان أكثر المتصرفين حنكة سياسية، فقد أعاد الأمن والاستقرار تدريجياً إلى ربوع متصرفية جبل لبنان. خلفه سبعة متصرفين آخرين، كان أبرزهم رستم باشا الذي عُرف بحزمه ومحافظته على هيبة الحكم والقوانين. أما الباقون فقد مالوا نحو الفساد وجمع الثروة واسترضاء الباب العالي من جهة، وزعماء الطوائف من جهة ثانية، وكان آخرهم أوهانس باشا (١٩١٣ ـ ١٩١٥)(١). استمر نظام المتصرفية حتى انفجار الحرب العالمية الأولى، حيث أقدم قائد الجيش التركي الرابع، جمال باشا، على إلغاء استقلال المتصرفية جملة وتفصيلاً عام ١٩١٥، وحكم جبل لبنان حكماً عسكرياً مباشراً حتى خروج الأتراك عام ١٩١٨.

ثانياً ـ التطور الاقتصادي والاجتماعي:

لم تطرأ تبدلات جذرية في البنية المجتمعية والاقتصادية للمشرق العربي إثر دخوله تحت السيطرة المباشرة للسلطنة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر، فقد حافظ العثمانيون على الوضع القائم منذ أيام المماليك، وتابعوا إدارة البلاد بمقتضى علاقات الإنتاج في الاقتصاد الطبيعي الموروث، وهو الاقتصاد الذي يتسم بميل شديد نحو الاكتفاء الذاتي في الحاجات الضرورية، وتهيمن الزراعة على القطاعات الإنتاجية الأخرى كما يتسم بإنتاج حرفي لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية للسكان.

وأجرى العثمانيون تعديلات في الملكية المشاعية للأرض التي كانت ما تزال قائمة في جهات واسعة من بلاد الشام، فأعلنوها أراضي أميرية تابعة

---

(١) كان أسوأهم «واصا باشا»، فقد أشتهر عنه حبه للمال وتقبله للرشوة حتى قال فيه الشاعر اللبناني تامر الملاط حين علم بوفاته:

قالوا قضى واصا وواراه الثرى ... فأجبتهم وأنا الخبير بذاته
رنوا الفلوس على بلاط ضريحه ... وأنا الكفيل لكم برد حياته

للدولة بشخص السلطان يهب حق التصرف بها لأشراف الإقطاعيين والعشائريين والعسكريين. وكانت مدن بغداد وحلب ودمشق مراكز كبرى للحرف والمصنوعات اليدوية الناشطة.

وبقيت البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية محافظة على سماتها الأساسية حتى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، حين بدأت مجتمعات المشرق العربي تتعرض إلى اهتزازات عنيفة، وانقلابات شديدة على كل المستويات استمرت طوال القرن التاسع عشر، وطالت عمق الحياة المجتمعية بكل تفاصيلها، إلى أن أرست قواعد جديدة للحياة العامة في المقاطعات اللبنانية، يمكن إعطاء هذه القواعد عنواناً رئيساً شاملاً هو: «بدء الانتقال» من نمط الإنتاج الطبيعي ـ الإقطاعي بعلاقاته الاجتماعية السياسية إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الطرفي التابع للمركز الرأسمالي الأوروبي مع ما يفرزه من علاقات اجتماعية/سياسية خاصة به.

١ ـ تبدلات أساسية في الميدان الاقتصادي:

قامت اقتصاديات المشرق العربي خلال الفترة السابقة للقرن التاسع عشر، على الاقتصاد الطبيعي ـ الزراعي ـ الحرفي مترافقاً مع تخلف شديد في طرق المواصلات بين التجمعات السكانية، فقد كانت وسائل النقل البرية والبحرية عام ١٨٠٠ على نحو ما كانت عليه «منذ مئات وحتى آلاف السنين»[1].

ومع بدايات القرن التاسع عشر، بدأ هذا الاقتصاد بالانهيار التدريجي بفعل المؤثرات الخارجية وهشاشة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية: فقد غزت البلاد السلع المصنعة بُعيد انطلاق النهضة الصناعية الأوروبية. ومن الطبيعي ألا يصمد الإنتاج الحرفي والزراعي البدائي أمام تدفق السلع المصنعة

(١) شارل عيساوي، «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ ـ ١٩١٤»، ترجمة رؤوف حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٠، ص ٣١٥.

LAU LIBRARY BEIRUT

والمتقنة؛ في وقت لم تحاول، أو لم تستطع الإدارة العثمانية حماية المنتجات الحرفية في أراضيها الواسعة، إضافة لما هو أهم: انتفاء التطور الاجتماعي الذاتي للاقتصاد ووسائل الإنتاج الحلي.

فتقهقرت المراكز الرئيسية للحرفة، وتدنى بشكل كبير عدد المشتغلين بالحرفة، فقد أشارت وثائق أرشيف الخارجية الروسية إلى أن عدد عمال النسيج تدنى في حلب من ٨٠٠٠ عامل في عام ١٨٢٠ إلى ألفي عامل عام ١٨٤٠، كما تدنى عددهم في دمشق من عشرة آلاف إلى ألف عامل خلال ذات الفترة[1].

بالمقابل، بدأ تشكل المراكز التجارية الجديدة، خاصة في مدن زحلة ودير القمر وبيروت. فقد تحوّلت زحلة إلى نقطة تقاطع الحركة التجارية للداخل السوري وشبه الجزيرة العربية. وبازدياد الحركة التجارية فيها، ازداد عدد سكانها من ألف نسمة في نهاية القرن الثامن عشر إلى خمسة آلاف نسمة عام ١٨١٠[2]. وقد أشار أحد التجار الفرنسيين الذي زار دير القمر خلال عامي ١٨٣٨ و١٨٣٩ إلى ثراء العديد من تجارها عن طريق شراء الحرير الخام وإنشاء ورش النسيج وإقدامهم على عمليات ربا واسعة نسبياً[3].

أما بيروت فقد ورثت، حسب تقدير القنصل الفرنسي فيها عام ١٨٢٧[4] تجارة كل من طرابلس في أعقاب الحملة الفرنسية ١٧٨٩ ـ ١٨٧٠، وعكا حيث حرص واليها على عدم إفساح المجال للتجار الأجانب للإقامة فيها. وتوالى إنشاء البيوتات التجارية الأجنبية والمحلية في بيروت بوتيرة متصاعدة

(١) أ. سيميليا نسكايا، «الحركات الفلاحية في لبنان»، ترجمة عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٣، الحاشية ٢٩.

(٢) J.L. Burchardt «Travels in Syria and the Holy Land», London, John Murray, 1822, p. 5.

(٣) E. Blondel, «Deux ans en Syrie et en Palestine 1838-1839», Paris 1840, p. 87.

(٤) France, M.A.E. «Correspondance Commerciale», vol. 1 (1821-1829).

حتى وصل عددها عام ١٨٣٨ إلى ٦٧ مؤسسة تجارية أكثر من نصفها (٣٤ مؤسسة) يملكها سكان بيروت. واستتبع تطورها التجاري نمواً في عدد سكانها، إذ إنها احتضنت معظم نازحي جبل لبنان فارتفع عدد المقيمين فيها من تسعة آلاف نسمة عام ١٨٣٠[1] إلى أربعين ألف نسمة عام ١٨٦٠[2]. وافتتح فيها أول مصرف خلال سنوات العقد الخامس، كما بنى المترسلمون المحليون الفنادق على الطراز الأوروبي الحديث[3].

ونشطت حركة مرفأ .بيروت بفعل تمركز المؤسسات التجارية فيها، فأصبحت محط رحال البضائع الأوروبية المتجهة إلى الداخل السوري باتجاه بلاد ايران والهند، فارتفع عدد السفن الراسية في مينائها عام ١٨٣٧ من ٣٠٠ سفينة حمولتها ٥٠ ألف طن[4] إلى ٤٥٠٦ سفن حمولتها قرابة ٢٤٢ ألف طن عام ١٨٥٢[5]. بات تجار بيروت في خضم ولادة برجوازية تجارية يشكلون الفئة المسيطرة اقتصادياً، وكانت مداخيلهم (حسب أرشيف الخارجية الروسية) تفوق أحياناً الريع الإقطاعي الذي كان يجنيه أغنى الإقطاعيين.

إذن، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، توسعت الحركة التجارية الخارجية، وبات المشرق العربي سوقاً لتصريف المنتوجات الصناعية الأوروبية، ومقلعاً للحصول على الخامات الزراعية، فتولّد عن هذا التبدل في البنية الاقتصادية عامل إعاقة لسوق داخلية تستند لتطور محلي ذاتي، فحتمت ولادة سوق داخلية مشوهة ترتبط بكليتها بالأسواق الخارجية، معلنة بدء عصر جديد، سمته الأساسية اندماج تدريجي لاقتصاد بلاد الشام في السوق

(١) J.F. Michaud, et J.J. Pouyoulat, «Correspondance d'Orient», v. 6, Paris, p. 123.

(٢) W. Thomson, «The Land and the Book», London, 1860, p. 37.

(٣) J.I. Farley, «Two years in Syria», London 1838, p. 54.

(٤) Georges Douin, «La mission du Baron du Boisleconte, L'Egypte et la Syrie en 1883», Le Caire, Imprimerie Orientale du Caire, 1924, p. 55.

(٥) France, M.A.E. opt., vol. 5, 5 Juillet 1853.

العالمية (الأوروبية) الرأسمالية. ويمكن إيجاز العمليات الاقتصادية الجديدة كالتالي:

«تطور العلاقات النقدية ـ السلعية، تخصص الاقتصاد الزراعي، انهيار الاقتصاد الطبيعي، تطور نظام الأجرة، ظهور الاستغلال الرأسمالي، ازدياد تباين الفلاحين، وقد بدأت هذه العمليات تعاني منذ نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر التأثير المتزايد للرأسمال الأوروبي الغربي»[1].

٢ ـ البنية الاجتماعية؛ مواجهات مفصلية:

أولى نتائج التبدلات الأساسية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية تمظهرت مواجهات حادة داخل البنية الاجتماعية، فاشتد تعارض الفئات الاجتماعية، خاصة الفلاحين والمقاطعجيين وبرزت فئات جديدة على المسرح السياسي والاجتماعي. ولعل أبرز تلك النتائج كان مزيداً من إفقار الفلاحين وإفلاسهم، وفاتحة لاهتزاز عنيف في الموقع الاجتماعي السياسي للأسر المقاطعجية تمهيداً لتدميره.

الفلاحون وهم الفئة الأكثر عدداً، تعرضوا إلى مزيد من النهب والبلص، وبات إفلاس الفلاحين وجوع أسرهم ظاهرة شائعة خلال القرن التاسع عشر، وزاد الأمر سوءاً أن السلطة العثمانية دخلت منذ أواخر القرن الثامن عشر، في مرحلة خطيرة من الضعف نتيجة للسياسة الاستبدادية التي مارسها السلاطين والولاة وتخلف الإدارة العثمانية عن مستجدات العصر في العلم والاقتصاد من جهة، وللهزائم العسكرية والسياسية التي منيت بها في ميدان العلاقات الدولية من جهة ثانية، إضافة لمزيد من التدخل الأوروبي السافر في الشؤون الداخلية للدولة. ولا يخفى على أحد أن الضعف العسكري والإداري لأية سلطة مركزية، عثمانية كانت أم غير عثمانية، ينعكس فلتاناً أمنياً في

(١) سيميليا نسكايا، «الحركات الفلاحية في لبنان»، ترجمة عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٦.

ميدان الحياة العامة، يعانيه دائماً عامة الناس، كما ينعكس تجاوزاً خطيراً لأبسط حقوق الرعايا من قبل الحكام المحليين والمتنفذين من ولاة وأمراء وقضاة وقادة عسكر وغيرهم.

في هذا الإطار من ضعف السلطنة العثمانية، عاش سكان المقاطعات اللبنانية منذ أواسط القرن الثامن عشر حياة اجتماعية لا يحسدون عليها: فالأمن مفقود، والأمراض والجوع والكوارث الطبيعية تأتي بنتائج مدمرة ما دامت الحكومة المركزية الضعيفة لا ترى الناس أكثر من كتلة بشرية وظيفتها دفع الضرائب الباهظة، فالسلطة في وادٍ، والشعب في وادٍ آخر.

وعلى الصعيد الأمني، تكفّلت الحروب بين المقاطعجيين بإرباك الحياة الاجتماعية إلى حد كبير: فالناس في النهاية هم وقود تلك الحروب، فهم ملزمون حسب التقاليد المقاطعجية بحمل السلاح مع هذا المقاطعجي أو ذاك، ومن مات منهم ترك أبناءه لمزيد من التبعية والاستبداد. وقراهم، في معظم الأحيان، مسرح العمليات العسكرية وغارات الكر والفر، ومما يزيد من خطورة نتائج العمليات العسكرية أن أحد أهم أساليبها هو إحراق وتدمير القرى وإتلاف المزروعات ونهب الأرزاق.

والحالة هذه، لم يكن أمام الفلاحين والمزارعين والحرفيين والمضطهدين، إلا طريق الانتفاضة ضد الأمراء المقاطعجيين، فخاضوا غمار خمس عشرة انتفاضة بين ١٧٩٩ و١٨٦٠، عُرفت بـ «العاميات اللبنانية». ورغم المنطلقات السليمة لهذه الانتفاضات، استطاع بعض الأمراء اختراقها وتصدرها مستغلين قصور وعي الفلاحين لمصالحهم الحقيقية؛ فعمل الأمراء على حرفها عن أهدافها الحقيقية[1]. فأدت إلى مزيد من دمار الفلاحين والمزارعين والحرفيين الذين قاموا بها.

(١) يراجع كتاب «الانتفاضات اللبنانية»، مرجع مذكور، حيث درست هذه العاميات بكل أسبابها وتفاصيلها ونتائجها، فضلاً عن ربطها بالتطور العام للمقاطعات اللبنانية.

وعلى صعيد المقاطعجيين أنفسهم، أدت التبدلات الاقتصادية العميقة إلى بدء تقهقرهم اقتصادياً واجتماعياً، فقد نتج عن اتساع حركة التجارة الخارجية تشكل البرجوازية المحلية، كما سلفت الإشارة، فقد أرست هذه البرجوازية أسس العلاقات السلعية ـ النقدية، وأسس إدماج الاقتصاد المحلي في السوق الرأسمالية الخارجية، فلم تستطع الملكيات المقاطعجية الواسعة أن تصمد أمام هذا التبدل العميق، فيما استطاع التجار، خطوة خطوة، انتزاع السلطة والنفوذ من المقاطعجيين، خاصة بعد ازدياد مداخيل التجار وتجاوزها للريع الإقطاعي. وبات التجار أغنى من الإقطاعيين حتى الكبار منهم، فمدُّوهم بالديون لدرجة أن بعض التجار الأثرياء في دير القمر والذين كانوا قبل فترة وجيزة من أتباع المشايخ النكدية (آل نكد) سلّفوا المشايخ أنفسهم مبالغ كبيرة بفائدة مرتفعة بلغت ٤٠٪[1].

وقد أسهمت الصراعات المقاطعجية فيما بين الأسر، ثم صراع مركزة السلطة في يد أمير الجبل، مطلع القرن التاسع عشر، في إضعاف النظام المقاطعجي وحتّمت بدء تفككه، وفي ذات الاتجاه عملت العاميات الفلاحية على إضعاف السيطرة المقاطعجية.

وهكذا أفضت المتغيرات الاقتصادية والصراعات السياسية إلى تبدلات حادة ومفصلية في الحياة الاجتماعية: الفلاحون، من كل الطوائف، خسروا كل شيء، والحرفيون، من كل الطوائف، تحولوا إلى أجراء، والمقاطعجيون، من كل الطوائف، تقهقروا اقتصادياً وسياسياً، وتدنت مكانتهم الاجتماعية، كما أُلغيت امتيازاتهم ونظامهم المقاطعجي عام ١٨٦٠. بالمقابل برزت فئة التجار والمرابين من كل الطوائف ليشكلوا نواة شريحة اجتماعية تغتني على حساب الفئات الأخرى الفلاحية والحرفية والمقاطعجية، وتتصدّر الحياة

(١) William Roe Polk, «The Opening of South Lebanon, 1788-1840», Harvard M.E. Studies 8, Harvard University Press, 1965, p. 280-281.

الاجتماعية والطوائف التي ينتمون إليها، وتستمسك تدريجياً في دفة الاقتصاد والسياسة، ودائماً بدعم مشروط بالتبعية من قبل قناصل الدول الأجنبية، خاصة فرنسا وبريطانيا.

الانشقاقات بين أتباع الديانات التوحيدية

أية انشقاقات؟

أولاً: الانشقاقات بين اليهود وتشكل الطوائف اليهودية

ثانياً: الانشقاقات بين المسيحيين وتشكل الطوائف المسيحية

ثالثاً: الانشقاقات بين المسلمين وتشكل الفرق والطوائف الإسلامية

LAU LIBRARIES BEIRUT

الانشقاقات بين أتباع الديانات التوحيدية

تمهيد:

أية انشقاقات؟

شهدت الخارطة السكانية للمشرق العربي تنوعاً دينياً تمثلت فيه الأديان السماوية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام. ولا غرابة بذلك، فالمشرق العربي كان مهد نشأة هذه الأديان: فاليهودية ظهرت بين بلاد ما بين النهرين وفلسطين، والمسيحية نشأت في فلسطين ومنها انتشرت إلى بلدان القارات الثلاث القديمة، أما الإسلام فقد انطلق من شبه الجزيرة العربية، وكانت خطوته الأولى شمال الجزيرة وبلاد الشام وفارس. هذا ما يفسّر وجود أماكن ومزارات مقدسة تخص أتباع الديانات الثلاث في فلسطين جنوب بلاد الشام، فقد كان سكان المشرق العربي، خاصة بلاد الشام منه، الأتباع الأوائل لهذه الأديان منذ نشأتها.

وبعد سلسلة الانشقاقات التي حدثت بين أتباع كل دين من هذه الأديان الثلاثة، وأثر «تدعيم» هذه الانشقاقات بالخلافات والاختلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، شهدت بلاد الشام تنوعاً مذهبياً لا يخلو تقريباً من أي مذهب أو طائفة أو فرقة متفرعة عن هذا الدين أو ذاك.

سيحاول المبحث الثاني أن يتلمس الخطوات الأولى لهذه الانشقاقات التي حدثت داخل بنية كل دين على حدة، وأن يضع خطوطها العريضة ويرسم

مسار تطورها التاريخي من زاوية حجمها وانتشارها. وتجدر الإشارة، هنا، أننا لا نتعاطى مع هذه الانشقاقات انطلاقاً من مواقف ايديولوجية أو طائفية أو دينية، وليس القصد تبيان الخلفية الفقهية واللاهوتية لهذه الانشقاقات، فالشأن الديني، في سياق هذا البحث، لا يعنينا. لذلك نقول «الانشقاقات بين اليهود» وليس «الانشقاقات في اليهودية»، و «الانشقاقات بين المسيحيين» وليس «الانشقاقات في المسيحية»، كذلك «الانشقاقات بين المسلمين» وليس «الانشقاقات في الإسلام». على هذا، نأمل أن يُفهم ما نسوقه حول الانشقاقات الدينية في الإطار التاريخي دون غيره.

أولاً: الانشقاقات بين اليهود وتشكُّل الطوائف اليهودية:

١ ـ نشأة اليهودية:

يكتنف الغموض نشأة الديانة اليهودية؛ فالمصادر التاريخية تتعارض فيما بينها، كما تتعارض مع المصادر الدينية ذاتها. لذلك كثرت وتناقضت الروايات والكتابات حول نشأتهم وتجوالهم بين الرافدين ومصر القديمة عبر فلسطين[1]. وهناك من يعتقد أن البيئة التاريخية للتوراة هي غرب شبه الجزيرة العربية، و «أن بني اسرائيل من الشعوب البائدة... وقد نشأت الديانة اليهودية بين ظهرانيهم»[2]. والمصادر التوراتية اليهودية لا تفي بالحاجة، فالأسفار القديمة اليهودية التي تشكل كتاب اليهود المقدس «كُتبت على مدى يربو على تسعة قرون بلغات مختلفة واعتماداً على التراث المنقول شفهياً، وقد صححت وأكملت هذه الأسفار بسبب أحداث حدثت أو بسبب ضروريات

(١) صابر عبد الرحمن طعيمة، «اليهود بين الدين والتاريخ»، مكتبة النهضة المصرية، طبعة أولى، القاهرة ١٩٧٢، ص ٣٥.

(٢) كمال صليبي، «التوراة جاءت من الجزيرة العربية»، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، طبعة أولى، بيروت ١٩٨٥، ص ١١.

خاصة في عصور متباعدة»[1]، وآخر ما كتب من هذه الأسفار هو سفر دانيال[2].

مع ذلك، يمكن رسم صورة مبدئية لنشأتهم استناداً لما يبدو مشتركاً أو متقارباً فيما بين هذه المصادر:

يشير القرآن الكريم في سورة آل عمران (الآيتان ٩٥ ـ ٩٦) إلى أن أول بيت مبارك وضع للناس في مكة «وفيه آياتٌ بيناتٌ مقام ابراهيم...» وحسب بعض المراجع التاريخية، فإن أول ظهور لقوم ابراهيم كان في بلاد ما بين النهرين (العراق) وتحديداً في مدينة «أور» في العهد الكلداني حوالى عام ١٨٠٠ قبل الميلاد[3]. فقد حمل النبي ابراهيم قضية العدل الاجتماعي في بيئته الوثنية ودعا إليها. وحين اشتد خطره على الكهنة الوثنيين أجبروه على الخروج، فتوجه إلى فلسطين مع قومه الذين عرفوا بالعبرانيين لعبورهم البادية أو لعبورهم بشكل جماعي نهر الفرات. ويندرج تحركهم في إطار المهجرات السامية وهي عبارة عن نزوح مجموعات بشرية متوالية، يتفق معظم المؤرخين المدققين على أنها انطلقت من شبه الجزيرة العربية باتجاه بلاد ما بين النهرين وبلاد كنعان (بلاد الشام) بدءاً من الألف الثالث قبل الميلاد.

في فلسطين لم يلق النبي ابراهيم استجابة لدعوته، فهاجر إلى مصر حيث أكرمه ملكها دون أن يتبنى دعوته. فعاد إلى فلسطين، حيث أنجبت زوجته الأولى، سارة، ذكراً سمّاه يعقوب، كما أنجبت زوجته الثانية، هاجر، ذكراً آخراً سمّاه اسماعيل. حملت هاجر ابنها اسماعيل ودخلت شبه الجزيرة العربية هرباً من اضطهاد زوجته الأولى. ومن يعقوب ابن سارة كانت ذرية جديدة من «أنبياء اسرائيل»، كان من بينهم النبي موسى الذي ترعرع في مصر حوالي عام

(١) موريس بوكاي، «دراسة الكتب المقدسة»، دار الأفكار، ط ١، بيروت ١٩٩١، ص ٢٧.

(٢) أديب صعب، «الأديان الحية»، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت ١٩٩٥، ص ١٣٥.

(٣) صابر طعيمة، مرجع مذكور، ص ٣٥.

LAU Library BEIRUT

١٧١٠ قبل الميلاد[١]، وارتحل مع قومه إلى فلسطين[٢].

٢ ـ تذبذب انتشار اليهودية:

بعد النبي موسى يزداد تناقض المصادر والروايات حول تاريخ العبرانيين وانتشارهم وتطور عقائدهم، فقد أشار بعضها إلى أن داود الملك احتل أورشليم عام ١٠٠٠ قبل الميلاد[٣] وجعلها عاصمة لملكه، وتنافس خلفاؤه على العرش، فانقسمت دولته إلى مملكتين: «اسرائيل» في الشمال، و «يهودا» في الجنوب حوالى عام ٩٢٣ قبل الميلاد. وسرعان ما دخلت فلسطين بأكملها تحت سيطرة الدولة الكلدانية في بلاد ما بين النهرين. غير أن العبرانيين قاموا بمحاولات تمرد مستمرة، مما دفع الملك الكلداني «نبوخذ نصّر» لمحاصرة أورشليم لمدة تزيد عن عام، فاحتلها، وسبى أهلها، ونقل ما يزيد عن خمسين ألفاً منهم إلى عاصمته بابل عام ٥٨٦ قبل الميلاد[٤]، ونزح قسمٌ إلى مصر، وبقيت قلة في فلسطين بينهم أحد أنبيائهم «أرميا»[٥]، وقد عرفت هذه الكارثة التي حلت باليهود باسم «السبي البابلي» وهو أول تشتت خارج فلسطين. ومنذ ذلك الوقت، غلب على العبرانيين تسمية اليهود وباتوا يُعرفون بها.

وبعد سقوط الدولة الكلدانية على يد «قورش» الفارسي عام ٥٣٨ ق. م. أراد قورش حماية حدود امبراطوريته المتاخمة لمصر، فأمر بإعادة اليهود إلى فلسطين، «فنظمت فئة منهم لتولى شؤون العودة بقيادة «زربابل»»[٦]، فعاد

(١) المرجع السابق، ص ٨٤.

(٢) سفر الخروج، إصحاح ٤، آيات ٩ ـ ٢٠.

(٣) وديع بشور، «سوريا وقصة الحضارة»، القسم الأول، الجزء الأول، دار فكر، بيروت ١٩٨٩، ص ١٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٥) أديب صعب، مرجع مذكور، ص ١٢٩.

(٦) أديب صعب، مرجع مذكور، ص ١٣٢.

الألوف منهم إلى أورشليم، كما سمح لهم قورش بإعادة بناء هيكل سليمان. وخلال هذه الفترة، أقدم أحد كهنتهم (أو أنبيائهم) «عزرا» على جعل العبرانيين المتواجدين في أورشليم يقسمون تجديداً لعهد موسى، و «هكذا بدأ مع عزرا دين اليهود وهو الدين القائم على كتب الناموس (التوراة). . . ودخل اليهود مرحلة انطواء على الذات جعلت منهم جماعة منغلقة عرقياً ودينياً وسادهم دين طقسي يقوم على التقيد الصارم بالفروض الشكلية الخارجية مثل تقديس السبت والصلاة في هيكل أورشليم أو في المجامع والاحتفال بالأعياد»[١].

وبعد أن استعاد القائد الروماني أنطونيوس الثالث (٢٢٣ ـ ١٨٧ ق. م.) فلسطين من الفرس أبقى على الامتيازات التي كان قد حصل عليها اليهود[٢]، واستطاع خلفاؤه نزع سوريا بكاملها وإدخالها تحت الحكم الروماني.

رغم ذلك، لم يتخل اليهود عن رغبتهم بالتخلص من سلطة الرومان، وعن تطلعهم للحصول على الاستقلال؛ يدفعهم إلى ذلك نظرتهم العنصرية لغير اليهود، والتي تستند على بعض ما جاء في أسفارهم: فعلى سبيل المثال وليس الحصر، يخاطبهم سفر القضاة (الاصحاح الثاني، ٢) أن لا «تقطعوا عهداً مع سكان هذه الأرض، واهدموا مذابحهم»، وجاء في سفر التثنية (الاصحاح السابع، ٢) «لا تشفق عليهم ولا تصاهرهم». فيما الاصحاح عشرين من سفر التثنية يقول: «أما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً فلا تستبق منها نسمة. . .».

هذا النوع من «التعاليم» أو «المفاهيم» الدينية التي ترفض إنسانية الآخر وترفض وجوده إلا باعتباره عبداً أو في خدمة اليهود، هذا النوع من التعاليم

(١) المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) جورج قرم، مرجع مذكور، ص ٨٨.

LAU Library Beirut

والمفاهيم شكّل أحد أهم أسباب علاقاتهم السيئة مع كل الفئات المتعايشة معهم، فكانت الصراعات مستمرة بين اليهود وغير اليهود، واشتدت هذه الصراعات في بداية النصف الثاني من القرن الميلادي الأول، وانتشرت الفوضى في كل أنحاء فلسطين، فقرر حاكم دمشق الروماني «تيطس» إخضاع اليهود فحاصر مدينة أورشليم عام ٧٠م[١]، وناشدهم الاستسلام «وإذ لم يفعلوا اجتاح الجند الروماني أورشليم التي حصدتها النار حصداً مع هيكلها»[٢]؛ فهرب من بقي حياً منهم إلى أنحاء فلسطين وإلى مصر وبابل. وجعل الرومان من أورشليم مستوطنة رومانية لا يُسمح لليهود بالإقامة فيها[٣].

ركن اليهود إلى الهدوء في فلسطين، ولم يدخلوا طرفاً في أي من الصراعات المحلية طوال فترة زادت عن نصف قرن. فازداد عددهم، وعاد الكثيرون، سلمياً، من مصر وبابل، فشعروا، مجدداً، بقوتهم، فعادوا للانخراط في الحياة السياسية لفلسطين، وأعلنوا الثورة ضد الرومان عام ١٣٥م[٤]، فقاد الامبراطور الروماني «هدريانوس» بنفسه حملة عنيفة ضد يهود فلسطين، فشتت شملهم وأخرجهم من فلسطين، فتوزعوا في مختلف البلدان المجاورة، ونزح قسم كبير إلى البلدان الأوروبية، ولم تقم لهم قائمة حتى مطلع القرن العشرين حيث عملت الحركة الصهيونية على تجميعهم وإغرائهم باستيطان فلسطين عام ١٩٤٨.

(١) ول ديورانت، «قصة الحضارة»، ترجمة محمد بدران، إصدار جامعة الدول العربية، ص ١٨٨.

(٢) أديب صعب، مرجع مذكور، ص ١٣٧.

(٣) بعد فترة وجيزة، سُمح لليهود أن يدخلوا أورشليم ليوم واحد كل عام وهو ذكرى هدم هيكلهم، فكان اليهود يتقاطرون إلى أورشليم في هذا اليوم، حيث يبكون على أطلال الهيكل، فسمي المكان بـ «حائط المبكى».

(٤) وديع بشور، مرجع مذكور، ص ١٤٨.

٣ ـ تشكل الطوائف اليهودية:

خلال هذا التاريخ الطويل لليهود، تفرقوا أسباط وفئات كثيرة، وزاد في انشقاقاتهم العزلة التي فرضوها على أنفسهم خاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية الشديدة الوطأة عليهم. وكان بروزهم كطوائف وفرق دينية قد بدأ بُعيد السبي البابلي، واستمر إلى ما بعد العهد الروماني. ولم تكن هذه الفرق تنتظم فكراً وعقيدة بقدر ما يميزها السلوك الكهنوتي والطرق الشكلية للعبادة، كما ميّز بعضها شدة انغلاقهم عما حولهم، وميّز البعض الآخر مدى انفتاحهم وعلاقاتهم مع الفئات الأخرى من جهة ومع السلطة الحاكمة. إلا أن كل منهم كان يعتقد أن مخلص البشرية سيقوم لاحقاً منهم.

ونظراً لتعدد فرقهم، يمكن ملاحظة خمس فرق أو طائفة أساسية، هي[١]:

- الصدوقيون أو «الصدوقيم» بالعبرية، وهم أتباع «صدوق» أحد تلامذة «أنتجوس السنوحي» أحد كبار كهنة الهيكل حوالى عام ٣٠٠ قبل الميلاد. فقد تولوا أمر الكهانة منذ عصر داود وسليمان. يُشتهر عنهم تمسكهم بالقديم، وفي ذات الوقت متوسعون في أساليب المتعة والمعيشة، ولا يرفضون مشاركة غيرهم في الحياة العامة، فهم «من أنصار سياسة الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون التام مع الطوائف المجاورة»[٢]، خاصة وأن أعمال الكهانة التي يتولوها تتطلب ضرورة الاتصال بمراكز القوى الممثلة للسيادة والسلطان في عهد الرومان، مما شكّل منهم أغلبية الطبقة الغنية بين اليهود.

وباعتبار أن المصادر والمراجع التاريخية والدينية لم تشر، حتى الآن، إلى وجود فريق أو طائفة قبل القرن الثالث قبل الميلاد، يمكن القول إن

LAU LIBRARY BEIRUT

(١) صابر طعيمة، «اليهود بين الدين والتاريخ»، مرجع مذكور، صفحات ٣٠٠ ـ ٣١٣.

(٢) جورج قوم، «تعدد الأديان»، مرجع مذكور، ص ٨٠.

«الصدوقيين» كانوا الفرقة الأولى بين الفرق اليهودية.

- الأساة: وهي جمع «آس»، وقد اختلف الباحثون حول المدلول اللغوي لهذه اللفظة. ويرى البعض أنها تعني «الطبيب» أو «النطاسي»، خاصة وأن الأساة مارسوا الطب الروحي أي معالجة الأمراض بالصلوات والدعوات. والأساة يعتبرون أنفسهم الجزء الباقي والصحيح من الضياع والشتات الذي تعرض لهم أسلافهم العبرانيين. وقد استقلت هذه الطائفة بشعائرها وعباداتها وآرائها عن الطوائف اليهودية الأخرى. وقد مارسوا العزلة والانطواء وذهبوا بعيداً في التمايز عن اليهودية، لا يشاركونها فعلياً إلا في فكرة تقديم القرابين للهيكل، وقد أشارت بعض المراجع إلى أنهم ظهروا حوالى القرن الثاني قبل الميلاد[1].

- الفريسيون: هم الطائفة الأكبر عدداً والأكثر قوة بين الطوائف اليهودية. ويسمون أيضاً بالربانين، ويطلقون على أنفسهم لقب «عسيديم» أي الأتقياء باللغة العبرية، كذلك يسمون «الحبيريم» أي الرفاق والزملاء، ومنها أُشتقت الكلمة العربية «حبر» و «أحبار» للدلالة على علماء اليهود.

كان الفريسين ينكرون على الصدوقيين استبدادهم بالشعائر والتعلق بأسرار الكهانة. وتتمحور ملامحهم في التاريخ حول الإدعاء الديني والتعالي بالسلوك. ويصفون عامة الناس من اليهود ومن غيرهم «بعوام الأرض» وهي صفة تتضمن الجهل والحاجة المستمرة للرقابة المتشددة. استطاع الفريسيون الإمساك بالقيادة الدينية - السياسية لليهودية، وهم مسؤولون عن غرس التعصب في نفوس اليهود وتوجيههم إلى احتقار الأمم والأجناس والأديان الأخرى، وحضّهم على رفض أية حكومة غير يهودية. لذلك كان الفريسيون وراء القلائل وأعمال التخريب في فلسطين في العهد الروماني.

- الجليلون: أو الغلاة، وهم أتباع «يهودا الجليلي». سموا الغلاة لشدة

(١) ادمون صعب، «الأديان الحية»، مرجع مذكور، ص ١٣٧.

تطرفهم ومبالغتهم في السلوك المتقشف. ورغم قلة عددهم نظموا حركة تمرد ضد اعتبارهم من رعايا الدولة الرومانية، فاستطاع والي سوريا الروماني «كرينياس» أن يقتل يهودا الجليلي ويقتل أبناءه وعدداً من مؤيديه. فانكسرت شوكتهم، ولم يعد لهم أثر في التوجيه الديني أو الأخلاقي أو السياسي.

- السامرية: هي طائفة تشكلت من خليط من اليهود والأشوريين منذ الفتح الأشوري لسوريا عام ٧١٣ قبل الميلاد، ومع مرور الزمن، تأثرت جماعات أشورية بالسلوك الكهنوتي لليهود، فظهروا كطائفة مميزة خلال القرن الأول قبل الميلاد، وقد مثلت هذه الطائفة نموذجاً يهودياً فريداً من الانفتاح بتقاليدها وعاداتها على الجماعات الأخرى الوثنية المحلية والرومانية الوافدة. لذلك فهم على تضاد حاد مع الجليليين والأساة والفريسيين؛ فقد بنوا هيكلاً خاصاً بهم قرب مدينة نابلس (الآن). ورغم هدم الهيكل في القرن الخامس الميلادي والتضييق عليهم من قبل الطوائف اليهودية الأخرى، بقيت عاداتهم ومعتقداتهم سائدة بمجموعة كبيرة من يهود اليوم. والسامرية كبقية الطوائف اليهودية تعتبر نفسها الفرقة المحقة الوحيدة الباقية بعد التشتت اليهودي.

كانت تلك أبرز الطوائف اليهودية التي تشكلت بين السبي البابلي عام ٥٨٦ ق. م. والتشتت الذي أصابهم عام ١٣٥ ميلادية على يد الامبراطور الروماني «هوريانوس»، وقد حمل اليهود معهم طزائفهم إلى حيس تشتتوا في أنحاء القارات الثلاث القديمة. وزاد تفرقهم بسبب التأثيرات التي لحقت بهم من قبل الديانات التي كانت تسود المجتمعات التي سكنوا فيها، خاصة في مجتمعات المدن. ويبدو أن آخر الفرق اليهودية تشكلت في تركيا في القرن السابع عشر الميلادي، فقد ادعى «شبتاي بن تسفي» أنه مخلص اليهود، فتبعه أعداد كبيرة من يهود تركيا، فاعتقله السلطان العثماني، فأنقذ «ابن تسفي» نفسه بأن اعتنق الإسلام، وتبعه يهود كثيرون، فشكلوا فرقة عُرفت باسم

LAU LIBRARY BEIRUT

«الدونمة» وهم يعلنون الإسلام لكنهم يبطنون اليهودية[١]. كما ظهرت مؤخراً طائفة «الفلاشا» التي كانت تسكن أثيوبيا.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر شرع اليهود المقيمون في بلدان أوروبا منذ ما يزيد على ألف وسبعماية عام[٢] بالهجرة إلى فلسطين ببطء شديد، دفعهم لهذه الهجرة عدة عوامل أبرزها:

- نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، وهي حركة يهودية سياسية/ عنصرية، تهدف إلى تجميع اليهود في مكان واحد وإنشاء وطن وكيان سياسي لهم. وقد اختارت فلسطين نظراً لتواجد أسلافهم العبرانيين فيها[٣].

- استفحال الكره المتبادل والمشاعر العنصرية المتبادلة بين اليهود من جهة وبين سكان البلدان الأوروبية التي يعيشون فيها، فنتج عن ذلك مذابح ومضايقات واسعة النطاق ضد يهود روسيا[٤] بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٧، إضافة لبطش الحزب النازي الألماني بالجماعات اليهودية الألمانية[٥].

---

(١) صموئيل اتنجر، «اليهود في البلدان الإسلامية»، مرجع مذكور، ص ١٣٧.

(٢) منذ تشتتهم على يد «هوريانوس» عام ١٣٥ ميلادية، حتى عام ١٩٤٨م.

(٣) من نافل القول إن تواجد أسلاف اليهود في فلسطين لا يمنحهم مشروعية العودة إليها: فهل يحق للإيطاليين وهم إسلام الرومان والذين سيطروا على بلاد الشام وشمال افريقيا المطالبة بها اليوم، أو هل يحق للعرب الذين حكموا الأندلس (اسبانيا) مدة ثمانية قرون متواصلة المطالبة أو العودة إليها مجدداً!...

(٤) جورج قرم، «تعدد الأديان»، مرجع مذكور، ص ١٣٤.

(٥) تحاول الحركة الصهيونية، إضافة لحكام «اسرائيل»، تصوير الظلم الألماني الذي وقع على اليهود الألمان بأنه قتل لستة ملايين يهودي في محرقة (هولوكوست) أقامها هتلر؛ غير أن البحث العلمي أثبت مدى الافتراء على الحقائق التاريخية بالنسبة لهذه المحرقة: فقد نشر خلال العقدين الأخيرين دراسات وأبحاث حول هذه «المحرقة المزعومة»، أبرزها دراسة «روبير فريسون»، أحد أنصار «مدرسة المراجعة التاريخية»، بعنوان «الأكذوبة التاريخية: هل فعلاً قُتل ستة ملايين يهودي؟»، وقد ترجم هذه الدراسة والملابسات التي رافقتها إلى العربية الأستاذ ماجد حلاوي ونشرها مؤخراً في بيروت.

فدفعت هذه المذابح والمضايقات[١] الكثيرين من اليهود للالتجاء إلى فلسطين.

- أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية من مساعدة اليهود لإقامة دولة لهم في فلسطين[٢]، فمن جهة يرى المستعمر البريطاني ضرورة زرع كيان سياسي/ اجتماعي مغاير لمجتمعات المشرق العربي لإحباط ومنع أية محاولة توحيدية لشعوب المنطقة، ومن جهة ثانية تتخلص بريطانيا من اليهود المتواجدين فيها. والمعروف أن الولايات المتحدة الأميركية ورثت هذه السياسة الاستعمارية بعد إنشاء دولة «اسرائيل».

وبعد «استقرار» اليهود المهاجرين إلى فلسطين من خلال إنشاء دولتهم، انقسموا إلى فئتين رئيسيتين، تشتمل كل منها على اتباع من مختلف الطوائف اليهودية إضافة للاتجاهات المتطرفة و «المعتدلة»، وهما:

- «الاشكناز» وهم اليهود الذين كانوا قد استقروا في الغرب الأوروبي، القارة الأميركية منذ تشتتهم الأخير عام ١٣٥م.

- «السفرديم» وهم اليهود الذين كانوا قد استقروا في بلدان الشرق وشمال افريقيا منذ تشتتهم.

وتعيش الفئتان، اليوم، في فلسطين، حيث هناك فوارق كبيرة بينهما في مستويات الدخل والتعليم والفرص المتاحة للعمل والترقي الاجتماعي، ودائماً لصالح «الاشكناز».

---

(١) لم تكن الحركة الصهيونية العالمية بريئة من إثارة الفتن بين اليهود وبين أبناء المجتمعات التي يعيشون فيها، فهذا الأمر يخدم أهداف الحركة الصهيونية في تجميع اليهود في فلسطين. ولا بد أن يحين الوقت حيث يكشف الباحثون في علم التاريخ اللثام عن أصابع الحركة الصهيونية في التحضير وإثارة العديد من تلك المذابح والمضايقات التي وقعت في حق اليهود الأوروبيين.

(٢) A. Ismail, «Documents...», v. 7, pp. 282-284.

ثانياً: الانشقاقات بين المسيحيين وتشكل الطوائف المسيحية:

١ ـ نشأة المسيحية وانتشارها:

لم تستطع المسيحية أن تصبح دعوة واسعة الانتشار إلا بعد مرور حوالى ثلاثة قرون على ظهور السيد المسيح، فقد عانى المسيحيون، أولاً، من اضطهاد اليهود لهم في فلسطين، وثانياً من اضطهاد الرومان الوثنيين خلال قرنين من الزمن على أيدي الأباطرة مثل «ماركوس» و «سفيروس» و «مكسيموس» وغيرهم.

فاليهود، في أورشليم، خاصة الفريسيون منهم، راقبوا تحركات وعظاة السيد المسيح منذ أن أنهى صيامه وبدأ احتكاكه المباشر والمستمر بالناس. وقد ركّز في البدء على أن تعاليمه هي استكمال وتطوير لتعاليم النبي موسى، وأعطى أبعاداً جديدة لوصاياه العشر في ما يُعرف بـ «موعظة الجبل»[١]. لم يرق للفريسيين اليهود السعي التبشيري للمسيح، وخشوا من التفاف الناس حوله، فراحوا يهزؤون به ويصغّرونه في أعين الناس؛ غير أن النتيجة أتت عكس ما رغبوا: فقد ازداد أتباع المسيح في أورشليم والناصرة والجليل، فحاولوا الإيقاع بينه وبين السلطة الرومانية القائمة[٢]، فلم يفلحوا في البدء، فقبضوا عليه وقادوه إلى الصلب، وتابعوا ملاحقة تلامذته.

ولكن الدعوة استمرت تتسع وتنتشر بين الفئات غير اليهودية وبين بعض

(١) انجيل متى: ٥، ٦، ٧.

(٢) سأله أحد الفريسيين اليهود وبحضور مخبرين للرومان: «أيجوز دفع الجزية للقيصر أم لا؟»، وكان الفريسيون يتوقعون أن يقول «لا»، وبالتالي يشون به للحاكم الروماني، فكان جواب السيد المسيح بعد أن أشار إلى ما كُتب ونُقش على وجهي العملة المعتمدة آنذاك «اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، قول المسيح مذكور في: (مرقس ١٢: ١٤ ـ ١٧).

اليهود، خاصة على يد «بولس الرسول» الذي تجوّل بين دمشق وانطاكيا وأورشليم يشرح تعاليم المسيحية الأولى. وقد ازداد أتباع المسيحية بسرعة كبيرة في الساحل الشرقي للبحر المتوسط وفي الحواضر الرومانية من بلاد الشام، وذلك رغم الاضطهاد والقسوة التي قوبل بها تلامذة ورسل السيد المسيح من قبل السلطة الرومانية.

وفي أواخر القرن الثالث الميلادي بدأت المسيحية تنتشر بوتيرة أسرع، «فاجتازت» البحر المتوسط وغزت المجتمع الوثني في روما نفسها، وازداد أتباع المسيحية في قلب الامبراطورية الرومانية، ففرضت نفسها على أباطرة الرومان نفسهم، فاعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية «من خلال مرسوم ميلانو عام ٣١٣ ميلادية وبمشروعية العبادة المسيحية»[١]، وبادر لحماية المسيحيين الرومان ومساعدتهم، محاولاً إيجاد عصبية دينية جديدة تمنع الامبراطورية الرومانية من الانهيار، وجعل يوم الأحد عطلة رسمية في كل أرجاء الامبراطورية، كما بنى العديد من الكنائس. ثم أجاز للمسيحيين عام ٣١٨م أن يتقاضوا خارج نطاق المحاكم الرسمية الرومانية، فمنح بذلك امتيازاً هاماً للقضاء الأسقفي المسيحي داخل الامبراطورية. وتابع خلفاؤه مساعدة وتبني المسيحية، فازداد حضورها في شرائح واسعة من المجتمع الوثني الروماني، إلى أن وضعت السلطة الرومانية «القوة العامة في خدمة الكنيسة لتنفيذ قرارات مجامعها بدءاً من عام ٣٨٠م»[٢]. وانتهى الصراع السلمي بين المسيحية والسلطة الرومانية لمصلحة المسيحية، فقد «أصبحت عام ٣٨٣م دين الدولة الرسمي»[٣].

(١) جورج قرم، «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»، مرجع مذكور، ص ١٢٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٣.
(٣) أديب صعب، «الأديان الحية»، مرجع مذكور، ص ١٥٨.

LAU LIBRARY BEIRUT

٢ ـ تشكل الطوائف والكنائس المسيحية:

كان المسيحيون خلال القرون الثلاثة الأولى متوحدين أمام العدو الخارجي، اليهودي والوثني الروماني، وكانت كنيستهم موحدة وجامعة لكل أتباع المسيح، وتتألف من وحدات تتمتع بقسط من الاستقلال الذاتي. وخلال هذه الفترة، لم يتعرض المسيحيون على صعيد الانشقاقات سوى لبعض الهرطقات (بالمفهوم المسيحي) التي نشأت في القرن الثاني للميلاد، وكان أولها «الغنوصية» و «الماركيونية» التي ظهرت في مصر وآسيا الصغرى. لكنها بقيت هرطقات غير مؤثرة في تاريخ المسيحية ولم تفلح في إنشاء كنائس ومذاهب خاصة بها.

وفي الوقت الذي لم تعد المسيحية تواجه عدواً خطراً مطلع القرن الرابع الميلادي، أدت طبائع الأمور إلى بدء الانشقاقات بين المسيحيين:

فقد أعلن «آريوس»، وهو لاهوتي مسيحي عاش في الاسكندرية (٢٨٠م ـ ٣٣٦م) آراء خاصة حول طبيعة شخصية المسيح، فقد كان يعتقد، بناء على آرائه، أن السيد المسيح لا يعدو أن يكون بشراً وهو مخلوق في الزمن وليس أزلياً. وقد استطاع «آريوس» أن يؤسس لمذهب يدعي «الأريوسية»، وصادف الكثير من الأتباع والمؤيدين. ولكن المجمع المسكوني الأول المنعقد عام ٣٢٥م دحض اعتقاده واعتبر الأريوسية هرطقة وخروجاً عن المسيحية، وأعيد التشهير به في المجمع المسكوني الثاني في القسطنطينية عام ٣٨١م[١]، فقضي على الأريوسية في المناطق الوسطى للامبراطورية البيزنطية، لكنها تسربت إلى أطراف الامبراطورية في اسبانيا وشمال افريقيا[٢].

---

(١) Le Petit Robert, vol. 2, 4e edd. Paris 1980, SNL-Le Robert, Page 104.

(٢) بيار روندو، «الطوائف في الدولة اللبنانية»، ترجمة مفيد أبو مراد، دار الكتاب الحديث، بيروت ١٩٨٤، ص ٤٢.

بالمقابل تشدد مسيحيو الاسكندرية بالاعتقاد بالطبيعة الإلهية الواحدة للمسيح، فيما اعتقد لاهوتيون في سوريا بقيادة نسطوريوم بتعادل الطبيعتين الإلهية والبشرية في شخص المسيح، لكن الامبراطور البيزنطي، دعا إلى تكفيرهم في المجمع المسكوني المنعقد عام ٤٣١ وإلى إدانة نسطوريوم، فتدخلت المدرسة اللاهوتية في انطاكيا وتبنت أفكاره وجعلت منها مذهباً متماسكاً عُرف بالمذهب النسطوري الذي انتشر لاحقاً خارج حدود الدولة البيزنطية.

إزاء الخلافات حول الطبيعة الإلهية أو البشرية للمسيح وحول مفاهيم النسطوريين ومفاهيم خصومهم، انعقد المجمع الخلقيدوني عام ٤٥١م ووضع صياغة للعقيدة الجامعة أي الكاثوليكية تقول إن المسيح «يملك في وحدة شخصية الطبيعتين الإلهية والبشرية كاملتين»[١]، فانقسم المسيحيون إلى مجموعتين كبيرتين، مجموعة مؤيدة لمقررات المجمع الخلقيدوني ومجموعة مناهضة لها، وتنافست المجموعتان داخل العاصمة البيزنطية، ثم دخلت الأيقونات حلبة التنافس، منهم من رأى إلغاء الأيقونات (وهي صور وتماثيل ورموز السيد المسيح والقديسين) ومنهم من أصرّ على بقائها. عُرفت المجموعة الأولى بالخلقيدونيين والثانية باليعاقبة أو «المونوفزنين».

وكان المسيحيون الأرمن قد أنشأوا كنيستهم الخاصة بهم خلال القرن الرابع الميلادي، وصاغوا أبجدية وطقوس دينية بلغتهم القومية، وجعلوا مقرها مدينة «شامبازين» الأرمنية، وكانوا في مواجهة الكنيسة البيزنطية دون الارتباط عضوياً بكنيسة روما. أما الانشقاق الكبير الذي وقع بين المسيحيين فهو الذي أدى إلى نشوء كنيسة أرثوذكسية شرقية وكنيسة كاثوليكية غربية؛ وقد بدأ الانشقاق حين اعتقد لاهوتيون «غربيون بانبثاق الروح القدس من

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.

LAU LIBRARY BEIRUT

الأب والابن معاً، بينما حصر الشرقيون هذا الانبعاث بالأب وحده»[1]، وأعلن هذا الموقف عام ٨٦٣م من قبل البطريرك المسكوني «فوطيوس» فأصدر البابا قراراً بالحرم الكنيسي، وازدادت الخلافات على مدى عدة قرون، حتى طال نوع الخبز المستخدم بالقربان. واعتباراً من القرن الحادي عشر الميلادي، استعمل لفظة «كاثوليكي» على الكنيسة اللاتينية وما لبثت أن عمّت مختلف الكنائس الغربية، واستعملت لفظة «أرثوذكس» على الكنيسة البيزنطية، وسرعان ما شمل مختلف الكنائس الشرقية.

وفي عام ١٥٣٤ ميلادية، انشقت كنيسة انكلترا عن الكنيسة البابوية في روما وذلك في أعقاب نمو فكر ديني معبر عن الروح القومية الانكليزية، فجاء الخلاف بين ملك انكلترا «هنري الثامن» (١٥٠٩ ـ ١٥٤٧) وبين البابا في روما حول قضية طلاق الملك هنري الثامن، ليكون السبب المباشر في انفصال كنيسة انكلترا، فحثّ الملك هنري البرلمان الانكليزي «على إصدار قانون يقطع كل العلاقات مع البابوية واعتبر الملك رأس الكنيسة الانكليزية»[2].

وكانت قد اشتدت حركات «الإصلاح الديني» خاصة في أواخر القرن الرابع عشر، فدخل المسيحيون الأوروبين في حروب طويلة ودامية، أدت إلى مئات الألوف من الضحايا، وظهرت على أثر هذه الحروب عدة كنائس وطوائف جديدة، مثل البروتستانتية واللوثرية وغيرها.

واللافت للانتباه والبحث أن كل من الكنائس والمذاهب المسيحية تعتقد أن الحقيقة الإلهية في جانبها وأنها المذهب الصحيح الذي يمثل المسيحية دون غيره من المذاهب المسيحية الأخرى، شأنها في ذلك شأن الطوائف اليهودية،

(١) المرجع السابق، ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٢) أديب صعب، «الأديان الحية»، ص ١٦٦.

كما سبقت الإشارة، والطوائف الإسلامية كما سنلاحظ لاحقاً.

من الوجهة السياسية ـ الاجتماعية، تبدو الكنيسة الأرثوذكسية أشد انفتاحاً على عامة المواطنين، ويُلاحظ أن بطريركيات الروم، سواءً الأرثوذكس أو الكاثوليك، تتأقلم مع الواقع الاجتماعي والتاريخي القائم، وتستعمل في شعائرها بشكل عام اللغة المحلية، ويتولى رياستها بطاركة من السكان المحليين. لذلك نجد طائفة الروم منتشرة في مدن المشرق العربي دون أن تنحصر في منطقة محددة، فهم لا يعانون بالتالي من أية اشكاليات طائفية باعتبار اندماجهم الاجتماعي بالسكان المحليين، لذلك نجدهم أقرب المسيحيين للمسلمين العرب.

انطلاقاً من تلك الخلافات الأولى بين اللاهوتيين المسيحيين تحدرت مذاهبهم وتعمقت الخلافات فيما بينها بتأثير عدة عوامل فكرية وسياسية واجتماعية، فبتنا في القرن العشرين نصادف عشرات الكنائس المسيحية المذهبية في المشرق العربي، وفي لبنان بشكل خاص.

وفيما يلي على الصفحة التالية جدول بأبرز الطوائف المسيحية في الشرق وعلاقتها الراهنة في لبنان:

LAU Library
BEIRUT

ـ ١ ـ

الكنائس الشرقية التي لا تخضع للبابا في الفاتيكان

مقر بطريركي ذو صلاحية في لبنان	تسمية الكنيسة
بطريرك «انطاكية» في دمشق	الكنيسة الأرثوذكسية (الروم الأرثوذكس)
كاثوليكوس كيليكية في انطلياس قرب بيروت يرتبط بكاثوليكوس الأرمن في أرمينيا	الكنيسة الأرمنية الرسولية الغريغورية (الأرمن الأرثوذكس)
بطريرك انطاكيا في دمشق	كنيسة السريان الأرثوذكس أو اليعاقبة
كاثوليكوس يقيم في الولايات المتحدة	الكنيسة الأشورية الرسولية أو النسطورية
بطريرك الأقباط في القاهرة	الكنيسة القبطية (الأقباط الأرثوذكس)

ـ ٢ ـ

الكنائس الشرقية التي تدين بالولاء للبابا في الفاتيكان

مقر البطريرك	تسمية الكنيسة	سنة الاتحاد مع روما
في بكركي ـ لبنان	الكنيسة المارونية	منذ تنظيم الكنيسة
في بيروت	كنيسة الأرمن الكاثوليك	١٧٤٠م
في دمشق	كنيسة الروم الكاثوليك (الملكية)	١٧٣٤م
في بيروت	كنيسة السريان الكاثوليك	١٦٦٢م
في القاهرة	كنيسة الأقباط الكاثوليك	١٧٤٢م
في بيروت	الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية	١٥٥٢م

ثالثاً: الانشقاقات بين المسلمين وتشكل الطوائف الإسلامية:

١ ـ نشأة الإسلام:

لم يعانِ الإسلام كدعوة دينية توحيدية، كما عانت كلٌّ من اليهودية والمسيحية، من صعوبات كبيرة في نشأته ثم انتشاره خارج موطنه الأصلي أي الجزيرة العربية.

فقد بدأت دعوة النبي محمد الإسلامية في مكة بشكل غير علني عام ٦٠٨ ميلادية ولمدة ثلاث سنوات بين آل بيته والمقربين منه: فقد أشارت عليه الآية

LAU LIBRARY BEIRUT

الكريمة ﴿وانذر عشيرتك الأقربين﴾[1]. ثم ما لبث بدءاً من عام ٦١١ ميلادية إشهار دعوته: فبدأ يدعو أهل مكة من سادة وعبيد، كما يعرض الإسلام على الحجاج الوافدين إلى مكة من مختلف أرجاء الجزيرة العربية.

لم تكترث، في البدء، قبيلة قريش للدعوة الإسلامية، وقد كانت قريش تحتل مركز الزعامة والقيادة الأساسية في مكة وتتمتع باحترام ونفوذ كبيرين في أرجاء الجزيرة العربية. غير أن الدعوة الإسلامية في قلب مكة ما لبثت تتسع خاصة حين أقدم الرسول على الاتصال بالحجاج والتجار الوافدين، فقرر زعماء قريش القضاء على الدعوة الإسلامية في مهدها، وكان لقرارهم أسباب عدة، يمكن الإشارة إلى ثلاثة منها:

- السبب الرئيسي، على ما نعتقد، هو أن زعماء قريش رأوا في انتشار الدعوة الإسلامية إعلاء لشأن عشيرة الرسول، بني عبد المطلب الهاشمية، خاصة وأنها من العشائر الهامة في مكة. وانتشار الدعوة وانتصارها يعني من وجهة نظر قريش انتقال الزعامة والقيادة لبني هاشم، فلم يفرقوا بين النبوة والملك.
- تساوي تعاليم الإسلام بين العبد والسيد، فاعتبرت قريش أن انتماء العبيد للإسلام سيؤدي لاحقاً إلى تحررهم وتمردهم على أسيادهم. ويشكل هذا الأمر خسارة مادية وبشرية كبيرة للزعماء والقادة الأغنياء في قريش.
- تلغي تعاليم الإسلام عبادة الأصنام، وهي العبادة التي تدر أرباحاً طائلة لحساب قادة قريش: فستتوقف صناعة وبيع الأصنام، وستتوقف المداخيل المتأتية من خدمة الأصنام وخدمة زائريها من مختلف بقاع الجزيرة العربية.

في البدء، اضطهدت قريش عبيدها الداخلين في الإسلام بالضرب والحرمان من الطعام والشراب، ثم بإذاقتهم شتى أنواع العذاب، حتى مات

(١) سورة الشعراء، الآية ٢١٤.

LAU LIBRARY
BEIRUT

أول المسلمين «ياسر» وابنه «عمار»[1]. ثم انتقلت للاعتداء على الأحرار المنتمين للإسلام ثم مقاطعة بني هاشم عشيرة الرسول لأنها تحميه من أعدائه. وتنضوي هذه الخطوة على رفع مستوى الصراع إلى درجة خطيرة، قد تؤدي إلى انفجار كبير داخل مكة. فرأى الرسول، بحكمته الواسعة، أن المسلمين، آنذاك، ليسوا من القوة التي تسمح لهم بالانتصار. فأمر أتباعه بالهجرة إلى الحبشة وذلك في بداية العام الخامس للدعوة الذي يصادف ٦١٣ ميلادية. وبقي هو في مكة يدعو القادمين من أنحاء الجزيرة بهدف الحج (على الطريقة الوثنية) والتجارة، في وقت حاولت قريش اتهامه بالسحر والجنون والشعوذة.

أسلم العديد من القادمين إلى مكة خاصة من أبناء قبيلتي الأوس والخزرج المقيمتين في مدينة يثرب. وفي العام الثالث عشر للدعوة أي عام ٦٢١ ميلادية، اجتمع إلى الرسول: «ثلاثة وسبعون رجلاً من يثرب، قدموا إلى مكة (أسلموا) وعزموا على أن يدعوا الرسول للهجرة (إلى يثرب)»[2].

وبعد موت أبي طالب عم الرسول واشتداد ضغط قريش عليه وعلى المسلمين، أمر النبي محمد أتباعه بالهجرة سراً إلى يثرب حيث بات للإسلام قاعدة عريضة من الأتباع. بالمقابل، علم الرسول أن قريش تسعى إلى قتله بهدف وقف انتشار الدعوة، فأبقى في فراشه ابن عمه علي بن أبي طالب ليوهم قريش أنه ما زال في بيته، ثم توجه سراً إلى يثرب، حيث استقبل استقبال الفاتحين، وصادف ذلك عام ٦٢٢ ميلادية، فبدأ المسلمون باعتماد التقويم الهجري، وأصبحت يثرب تعرف بالمدينة، أي مدينة الرسول.

في المدينة، ثبّت الرسول دعوته الإسلامية، وآخى بين الأنصار (وهم المسلمون من أبناء يثرب) والمهاجرين (وهم المسلمون القادمون من مكة).

(١) للإطلاع على تفاصيل اضطهاد قريش للمسلمين الأوائل، انظر: علي النشار، «شهداء الإسلام في عهد النبوة».

(٢) أحمد شلبي، «موسوعة التاريخ الإسلامي»، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٢٧.

وكان لليهود في المدينة (يثرب) ومحيطها نفوذ وسطوة فحاولوا القضاء على المسلمين، لكن الرسول وعبر عدة معارك أشهرها معركتي «الخندق» و«الأحزاب»، حجّم اليهود. ثم تفرغ في نشر الإسلام في أنحاء الجزيرة العربية، واصطدم بجيش شكلته قريش من تحالف القبائل الوثنية في مكة وجوارها، فكانت معركتي «بدر» و«أُحد»، أثبت فيها المسلمون قدرة كبيرة في القتال، وعقد الرسول مع تحالف قريش في العام السابع للهجرة (٦٢٩م) صلحاً أو هدنة عُرفت بصلح «الحديبية»، فتفرغ عندئذٍ لمحاربة يهود المدينة، فأخرجهم، وقضى على نفوذهم في «خيبر» و«وادي أم القرى». فسمح ذلك للرسول أن يتابع حملاته التبشيرية والعسكرية في أجزاء واسعة من الجزيرة، فأحاط بذلك مكة، في وقت تبدل الحال فيها: فقد أسلم ولحق بالرسول عدد من قادة قريش ومقاتليها الأشداء مثل عمر بن العاص وعثمان بن طلحة، وخالد بن الوليد وغيرهم. فبات مشركو مكة يقفون وجهاً لوجه ضد معظم عرب الجزيرة المسلمين.

عندئذ، اختار الرسول اللحظة المناسبة، وجهّز جيشاً كبيراً لإداء الحج في مكة، فأخذ مكة سلماً، دخلها وطاف مع المسلمين حول الكعبة، وحطم أصنامها، ولحكمته الواسعة، امتنع عن الثأر أو عن اضطهاد المشركين بهدف اجتذابهم للإسلام.

٢ ـ انتشار الإسلام:

كادت رقعة نفوذ المسلمين أن تضيق بعد وفاة الرسول؛ فقد ارتدَّ عن الإسلام جماعات في البحرين، وتمنّع كثيرون عن دفع الزكاة في اليمن وفي عُمان، كما زاد خطر مدعيي النبوة، خاصة «طلحة بن خويلد» من بني أسد، و«مسيلمة» من بني حنيفة في اليمامة. وكان لا بد لخليفة المسلمين، بعد الرسول، أبي بكر الصديق من القضاء على المرتدين وعلى مدعيي النبوة قبل أن يوجه جيش المسلمين إلى جبهات أكثر خطورة في شمال الجزيرة والعراق.

LAU LIBRARY BEIRUT

فأوكل خالد بن الوليد القيام بهذه المهمة، فاستطاع، وهو على رأس جيش كبير من المسلمين إعادة المرتدين والقضاء على حركة إدعاء النبوة. بذلك انضوت جزيرة العرب بأكملها تحت راية الإسلام، فوحّد الإسلام بذلك قبائل العرب، فاندفع العرب المسلمون خارج الجزيرة، تدفعهم رغبتهم في نشر الإسلام من جهة، وحاجتهم للأراضي الخصبة من جهة ثانية.

خاض العرب المسلمون عدة معارك ضد الفرس، كان أهمها معركة القادسية التي فتحت أمامهم طريق عاصمة الفرس «طيسقون» (كان العرب يطلقون عليها اسم المدائن) عام ٦٣٨ ميلادية (١٦ هجرية). ثم تابعوا احتلال كل الأراضي الفارسية خلال فترة وجيزة ولامسوا حدود الهند والصين.

أما شمالاً، فقد وجه العرب المسلمون جيوشهم إلى حواضر بلاد الشام التي تعيش تحت الحكم البيزنطي (كان العرب يطلقون عليهم اسم «الروم») فاستطاعوا انتزاع بلاد الشام بأكملها خاصة بعد انتصارهم الحاسم في معركة اليرموك عام ٦٣٦ ميلادية، وتجدر الإشارة أن سرعة وسهولة الفتح العربي ـ الإسلامي لبلاد الشام تعود في جانب كبير منها إلى وجود قبائل عربية في بلاد الشام كانت قد نزحت إليها من الجزيرة العربية قبل قرون من بدء الفتح العربي الإسلامي، فغلّب ذلك العنصر العربي على سكان بلاد الشام، أضف إلى ذلك أن عامة السكان عانوا كثيراً من الحكم البيزنطي، فوجدوا بالجيوش العربية منقذاً لهم، فساعد ذلك على سرعة فتح بلاد الشام من جهة وعلى تقبل السكان الوثنيين الإسلام كدين جديد من جهة ثانية.

ومن بلاد الشام، وفلسطين تحديداً، انطلقوا إلى مصر عبر صحراء سيناء، وحاصروا الاسكندرية عام ٦٤٣م حوالي أربعة أشهر، إلى أن تقدم حاكمها المصري «المقوقس» المعيَّن من قبل الروم بطلب الصلح، فأخذت المدينة سلماً، وأبحر جنود الروم إلى بلادهم.

وقد تابع العرب المسلمون لاحقاً فتح بلاد شمال افريقيا، واجتازوا في

أواخر العهد الأموي مضيق جبل طارق، وأقاموا دولة الأندلس العربية وكادوا أن يخترقوا أوروبا من غربها بعد أن احتلوا قسماً من جنوب فرنسا. غير أنهم على أثر خسارتهم في معركة «بواتية» عام ٨٣٦م (وهي المعركة التي يسميها العرب بلاط الشهداء لكثرة ما سقط فيها من ضحايا)، توقف تقدم العرب المسلمين في أوروبا، وبدأوا الانسحاب إلى الأندلس.

وهكذا في أقل من نصف قرن من الزمن قضى العرب المسلمون على الامبراطورية الفارسية واحتلوا بلاد الرافدين وبلاد فارس وتوغلوا بعيداً في الهند والصين، كما حجّموا الامبراطورية البيزنطية وانتزعوا منها بلاد الشام ثم مصر وشمالي افريقيا. وقد حمل العرب معهم دعوتهم الدينية، وبشّروا فيها في كل هذه البقاع، فتعددت الشعوب والمجموعات التي دخلت في الإسلام، منها من أسلم فور دخول العرب المسلمين، ومنهم من استأخر إسلامه فأنجزه لاحقاً إثر استمرار سلطة الدولة العربية الإسلامية، ومن بقي على دينه من أهل الكتاب، أي النصارى واليهود، دخل في ذمة الإسلام، أي دخل في حماية الإسلام.

ويبدو من الوجهة التاريخية أن توحُد العرب تحت راية الإسلام، دفع بهم إلى إقامة دولة امبراطورية، أنتجت حضارة إنسانية شهد لها أعداؤها؛ وبالمقابل، انتشر الإسلام في بقاع واسعة من الأرض بعصبية عربية، إذ إنه بعد سقوط دولة العرب المسلمين في نهاية العصر العباسي الأول، وبعد سقوط دولتهم في الأندلس، توقف انتشار الإسلام إلا في حدود ضيقة عن طريق التجار المسلمين.

٣ ـ تشكُل الفرق والطوائف الإسلامية:

رغم هذه القوة الانتشارية النشيطة، وقعت الانشقاقات بين المسلمين في وقت مبكر جداً، والغريب أنها بدأت على المستوى السياسي قبل المستوى العقائدي/ الفكري. فالخلاف الأول بين المسلمين لم يكن حول طبيعة

شخصية الرسول أو حول كيفية ممارسة الطقوس الدينية من عبادات ومعاملات كما حدث لدى المسيحيين، بل كان الخلاف الأول حول خلافة الإمام علي بن أبي طالب وأحقيته بترؤس الدولة العربية الإسلامية، وذلك بعد عشرين عاماً من موت الرسول: فقد بويع الإمام علي بالخلافة عام ٦٥٦م، لكن والي الشام معاوية بن أبي سفيان أراد الخلافة لنفسه، فتحالف مع عدد من زعماء قريش وهي القبيلة الأقوى في مكة، وحارب الإمام علي، وحين مالت كفة النصر ناحية الإمام علي، طلب معاوية «التحكيم»، وعن طريق التحكيم استأثر معاوية بخلافة المسلمين. رضي الإمام علي بنتائج التحكيم، لكن مجموعة كبيرة من أنصار الإمام علي رفضت نتائج التحكيم، فخرجت عن طاعة الإمام علي، فسموا بالخوارج، فكانوا أول فرقة في الإسلام، وبقيت مجموعات أخرى مع الإمام علي فسموا بشيعة الإمام علي، فكانوا الفرقة الثانية في الإسلام، والتف كثيرون حول معاوية بعد أن أصبح بقوة الأمر الواقع خليفة المسلمين وجامع السلطة الدينية والسياسية بين يديه، وأيده زعماء قريش، وعرفوا فيما بعد بأهل السنّة.

من هذه الفرق الثلاث، الخوارج والشيعة والسنّة، خرجت فرق عديدة على أسس عقائدية وسياسية، ومع مرور الزمن اشتدت الخلافات، وبتنا نصادف العديد من الفرق المذهبية الإسلامية من زيدية، وإسماعيلية، وأباضية، وقرامطة، ودروز، وعلويين، وباطنية وغيرها. وكل منها يستعير ما أمكنه من أحاديث الرسول ومن تفسير لآيات قرآنية لدعم موقفه وتأسيس شرعيته الدينية. وكل منها يعتقد أنه الفرقة الوحيدة الناجية، وأن الحقيقة الإلهية بجانبه دون غيره.

وخلال العهود العباسية نشأت فرق إسلامية تنطلق مباشرة من خلفية فلسفية وفكرية في فهم القرآن الكريم والثواب والعقاب، وفي دراسة مجمل القضايا الأساسية والجوهرية في الإسلام. وكان أبرزها «المعتزلة» و«الأشعرية» وهي الفرق التي شكلت مدارس فلسفية وفقهية، وسادت

LAU LIBRARY BEIRUT

الشرائح المثقفة والمتعلمة من المسلمين في تلك الأيام، وكان لها تأثير واضح على معظم الأنشطة الفكرية والثقافية كالأدب والشعر والفلسفة وعلم الكلام.

كما تشكلت فرق متعددة من الطرائق الصوفية، وهي الفرق التي وجدت أنصاراً ومعتنقين لدى مختلف شرائح المسلمين، وانتقلت عدواها بشكل خاص إلى مسلمي شمال افريقيا.

وبقيت هذه الفرق الفلسفية والصوفية، على أهميتها النظرية في حدود العهود العباسية والدويلات التي نتجت عنها، ولم يتسنّ لهذه الفرق، بسبب استغراقها في المسائل النظرية، أن تعبر عن نفسها في كيانات اجتماعية أو سياسية مستديمة في بقعة جغرافية محددة.

ومن بين الفرق الإسلامية، استطاع فقهاء وعلماء كلٍ من السنّة والشيعة الإمامية (أو الجعفرية) صياغة نظرية متكاملة حول مختلف القضايا والمفاهيم والعبادات الأساسية في الإسلام وبهامشٍ ضيّق من الاختلافات والتعارضات. وقد استطاع كلّ من السنّة والشّيعة (الامامية، وتسمى أيضاً الاثني عشرية) الاستمرار في التاريخ الإسلامي حتى الآن، فقد شكلوا الخلفية المذهبية للعديد من الكيانات الدينية/ السياسية: فالسنّة وفرقهم المتعددة، منذ البداية، كانوا أهل السلطة، واستمروا كذلك في العهود الأموية والعباسية، وفي عهد الدويلات التي ورثت العباسيين، وفي عهد العثمانيين وعهد قيام الأنظمة العربية وغير العربية بعد الحرب العالمية الأولى. ويشكّل أهل السنّة أكثرية ساحقة من المسلمين في الوطن العربي وفي خارجه، ويبلغون حسب بعض التقديرات حوالى ٨٠٪ من المسلمين في العالم. بينما الشيعة وفرقهم المتعددة، منذ البداية، أبعدوا عن السلطة بُعيد انتزاعها من الإمام علي بن أبي طالب، واضطهدوا من قبل السلطة الأموية القائمة لمنعهم من السعي للحصول على السلطة السياسية، كما اضطهد أبناء الإمام علي لمطالبتهم بالخلافة في حرب كربلاء ٦٨٠م. فعاش الشيعة خلال تاريخهم الطويل في الصف المعارض للسلطة القائمة، وكانوا أكبر أقلية مسلمة بين

المسلمين، يبلغون حسب بعض التقديرات ١٥٪ من مسلمي العالم، أبرزهم الاثني عشرية المعروفون بالمذهب الجعفري أو الإمامية، وهم الآن يشكلون أكثرية ساحقة في ايران، وأكثرية عادية في لبنان.

ومن الفرق الإسلامية الحديثة النشأة يمكن الإشارة إلى الحركة الوهابية التي بدأت على يد «محمد بن عبد الوهاب» في الحجاز في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. لم تستقطب الحركة الوهابية، في البدء، أنصاراً ومعتنقين من بين مسلمي الحجاز، غير أن تبني أحد أمراء آل سعود في عسير «الوهابية» جعل منها حركة دينية ناشطة، سرعان ما استطاعت أن تستقطب الأنصار والمؤيدين، فاستولت على مكة عام ١٨٠٦، وتزايد نفوذها طوال القرن التاسع عشر، واستطاعت أن تلعب دوراً سياسياً هاماً بعد انهيار الدولة العثمانية، ثم أخرجت الشريف حسين بن علي والأسرة الهاشمية من الجزيرة العربية عام ١٩٢٤، وأسست ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية.

LAU LIBRARY
BEIRUT

المبحث الثالث

التشكل التاريخي للطوائف اللبنانية الكبرى

الطائفية السياسية في إطار البحث

خلفية احتضان لبنان للتنوع المذهبي والاثني

أولاً: الطائفة الاسرائيلية

ثانياً: الطوائف المسيحية

ثالثاً: الطوائف الإسلامية

رابعاً: أحجام الطوائف والاستنتاجات الرئيسية

التشكّل التاريخي للطوائف اللبنانية الكبرى(*)

مدخل:

الطائفية السياسية وإطار البحث:

ليس جديداً القول إن الطائفية، وتحديداً الطائفية السياسية، هي إحدى أهم المعوّقات الرئيسية للاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي في لبنان، فضلاً عن كونها حاجزاً صعب الاختراق في عملية بناء الدولة الحديثة العصرية؛ فهي تمنع، أولاً، نشوء وتعزيز الولاء للوطن الواحد بتقديمها الولاء الطائفي على ما عداه، وهي، ثانياً، تزهق أية عملية هادفة إلى تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

والطائفية السياسية ليست «بنت الحاضر»، فقد تولّدت في أعقاب تطوُّر مشوه للمجتمع في المقاطعات اللبنانية منذ بدايات القرن التاسع عشر، بحيث جاءت القائمقامية أول تعبير واضح عنها، وتدعّم هذا التعبير في عهد المتصرفية التي نقلت، بتخطيط أوروبي، الطائفية من المستوى الاجتماعي إلى المستوى القانوني والإداري. وسرعان ما تفرّد الانتداب الفرنسي بتثبيت

(*) نشر هذا البحث في مجلة المنطلق، العدد ١٣، خريف ١٩٩٥.

الدعائم الدستورية للطائفية السياسية في مواد دستور مشوّه عمل على تسويقه منذ عام ١٩٢٦م.

وإذا كان البحث العلمي عن الطائفية السياسية عملاً راهناً وملحاً في الحياة السياسية اللبنانية الحالية، خصوصاً وأن اتفاقية الطائف التي خُتمت بها الحرب اللبنانية الأخيرة عام ١٩٨٩م قد أوصت صراحة بضرورة إلغائها، فإن العودة إلى بدء تشكُّل الطوائف الكبرى منذ القرن الميلادي الرابع وحتى العاشر، تُسهم في اتضاح الرؤية وفي تصحيح المسار في عملية إلغائها تدريجياً في حال توفر الإرادات الوطنية المخلصة.

الطوائف، قبل الطائفية بعدة قرون، كانت جزءاً هاماً من المجتمع البشري في المشرق العربي منذ الانشقاقات الكبرى التي تعرّض لها أتباع الأديان السماوية بُعيد نشأتها. والمشرق العربي الذي يعتبر البيئة البشرية المباشرة التي نشأت فيها تلك الأديان والتي شهدت الخارطة الديمغرافية السكانية فيها عدداً كبيراً من الطوائف الدينية، خصوصاً المسيحية والإسلامية، وبالتالي تكثّف تعدُّد هذه الطوائف في المقاطعات اللبنانية لأسباب وعوامل تاريخية وجغرافية متشابكة.

تستند آلية العمل في هذا البحث إلى منهج التاريخ الاجتماعي الذي لا يأبه للطروحات الإيديولوجية التي يعتبرها تلوثاً فكرياً خارج الاهتمام العلمي. ويرى هذا المنهج أن الأحداث التاريخية معللة داخل المجتمع وفي صراعاته الداخلية على الصعيد الاقتصادي أولاً، ثم على الأصعدة الأخرى السياسية والثقافية. انطلاقاً من هذه الرؤية المنهجية، يحاول هذا البحث تلمُّس الخطوات الأولى (تاريخياً وليس دينياً) لتكوُّن الطوائف اللبنانية الكبرى، مشيراً إلى فترات ترقي الطوائف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وصولاً إلى تحديد أحجامها وتطورها الكمي منذ القائمقامية حتى منتصف ثمانينات هذا القرن، إلى أن ينتهي البحث إلى استنتاجات تشير إلى ماهية الطوائف الكبرى في لبنان

التي لعبت دوراً هاماً في تاريخه الحديث، وتلك التي لم يسمح لها حجمها بأن تقوم بدور مماثل. كما ستدعم استنتاجات هذا البحث الفرضية القائلة بوحدانية لبنان كوطن لأبناء هذه الطوائف وما تقتضيه هذه الوحدانية من ضروريات العيش الواحد والتفتيش عن طرق وأساليب علمية تلغي التوتر والاحتكاك السلبيين بين أبناء هذه الطوائف.

وفي سبيل ذلك، ينطلق البحث من تمهيد يحدّد المعطيات التاريخية ـ الجغرافية التي جعلت من المقاطعات اللبنانية بيئة طبيعية/ بشرية تتقبّل بسهولة تجمعاً متعدد الطوائف الدينية والأثنيات القومية التي ما زالت، منذ قرون، تعيش في جنباتها.

تمهيد:

خلفية احتضان لبنان للتنوع المذهبي والأثني:

يعتبر لبنان بلداً نموذجياً في احتضانه تشكيلة كبيرة من الأثنيات القومية والمذهبيات الدينية. ويعود سبب هذا التنوع الطوائفي إلى تشابك شديد بين عوامل تاريخية وجغرافية وسياسية.

على الصعيد التاريخي، يُلاحظ أن الاتساع الجغرافي الذي يمثّل اليوم لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والذي كان يُعرف قبل الميلاد باسم بلاد كنعان[1]، تعرّض لسلسلة طويلة من الغزوات، إذ أحاطت به مراكز حضارية أنشأت دولاً وامبراطوريات: فمن الشرق بلاد ما بين النهرين وبلاد فارس من

(١) عُرفت منذ الألف الأول قبل الميلاد ببلاد الكنعان نسبة لساكنيها وهم الكنعانيون الذين تشكلوا من الفينيقيين والمؤابيين والآدوميين وغيرهم من الفئات السامية. وأطلق الإغريق عليهم اسم سوريا، أما العرب قُبيل الإسلام أطلقوا عليها اسم بلاد الشام، ويجمعها مع بلاد ما بين النهرين تسمية الهلال الخصيب، وتشكّل اليوم مع الجزيرة العربية ومصر ما يعرف بالمشرق العربي.

LAU LIBRARY BEIRUT

ورائها، ومن الشمال دولة الحثيين والبيزنطيين بعدها، ومن الغرب اليونانيون والرومان، ومن الجنوب الفراعنة. فقد كانت بلاد كنعان والتي عرفت باسم سوريا حلبة تنافس دائمة بين الامبراطوريات المتعاصرة وذلك لثلاثة أسباب: الموقع الهام على طريق التجارة الدولية، الأراضي الخصبة والموارد الطبيعية، وتوسط القارات الثلاث القديمة. لذا، كانت سوريا، دائماً، محط أطماع الغزوات وأراضي تفتح شهية القادة المغامرين لاحتلالها والاستفادة من موقعها وخيراتها. وعلى الصعيد السياسي شكلت سوريا، خصوصاً الجزء الغربي منها «خط تماس» بين الحضارات والامبراطوريات القديمة كالبابلية والفارسية والفرعونية واليونانية والبيزنطية والرومانية، مما جعل منها مناطق ساخنة تستوعب موجات صغيرة وكبيرة من فئات مطرودة من المركز الإمبراطوري. وليس من شك في أن الاحتلالات المتعاقبة والغزوات المستمرة تركت أثنيات قومية ضئيلة الحجم استطاعت على مدى قرون أن تتحوّل إلى مجموعات تعتقد بهوية خاصة بها.

وعلى صعيد آخر، أغرت وعورة التضاريس من ارتفاع الجبال وانخفاض للوديان الضيقة خصوصاً في الجزء الغربي من سوريا الذي يشكل اليوم لبنان، أغرت الفئات المضطهدة بالالتجاء إليه والاحتماء فيه: لقد تدفقت وفود اللاجئين من معظم المناطق المحيطة: منهم مخالفون بالرأي اعترضوا على سياسات رسمية وأنظمة مستبدة، ومنهم متمردون على سلطة قائمة خانهم الحظ فاضطروا إلى الرحيل، ومنهم فلاحون وبدو شرّدهم القحط والجفاف فسعوا إلى الأراضي الخصبة، وحديثاً، أمّ جبال لبنان رعايا دول سئمت الخضوع لنظام سياسي جائر، ولنظام اجتماعي غير ملائم،... فشكلوا جماعات انتمائية إلى عقيدة سياسية أو دينية أو أثنية، فكانوا نواة ومراكز اجتذاب لأمثالهم.

إذن، أدت العوامل المعقدة المتشابكة على مر العصور إلى تواجد أثنيات ومذاهب مستوردة إلى وسط وغرب وجنوب سوريا، إلا أن الهجرات العربية السامية منذ أواخر الألف الأول قبل الميلاد، ونقل القبائل العربية بُعيد الفتح

العربي الإسلامي إلى بلاد الشام لمحاربة البيزنطيين والصليبيين[1]، أعطت هذه المنطقة طابعها العربي لغة وحضارة، دون أن يلغي خصوصية الأثنيات والمذهبيات فيها، وأدخلها نهائياً في السياق التطوري لتاريخ العرب.

لذا، نجد في المقاطعات اللبنانية تسع عشرة طائفة معترفاً بها إضافة إلى طوائف أخرى مهملة لقلة عدد أبنائها الذين اضطروا إلى ادعاء انتمائهم إلى إحدى الطوائف الأخرى لتسهيل مسائل الأحوال الشخصية من زواج وولادة وإرث وغير ذلك.

كما يوجد حتى الآن أثنيات قومية اكتسبت الجنسية اللبنانية منذ زمن بعيد لكنها ما زالت تحتفظ بتراثها القومي وتقاليدها ولغتها كالأرمن والأكراد واليونانيين وغيرهم.

أولاً ـ الطائفة الإسرائيلية:

ظهرت اليهودية قبل المسيحية والإسلام، فكان من الطبيعي أن يكون أول الوافدين إلى بلاد الشام، من عبدة الإله الواحد، من بني إسرائيل، إذ انتقل منهم أعداد وجماعات صغيرة، منذ الألف الأول قبل الميلاد[2] إلى المدن الساحلية، يبثون الدعوة لدينهم بين السكان الوثنيين. وبعد تشتتهم في معظم بقاع الأرض على يد حاكم سوريا الروماني عام ٧٠م وعلى يد الامبراطور الروماني «هدريانوس» عام ١٣٥م[3] لحق بهم هاربون من اليهود. إلا أنهم

(١) لم تتوقف عملية استقدام القبائل العربية، بشكل طوعي، بعد طرد الصليبيين، واستمر نزوح القبائل والعائلات باتجاه المقاطعات اللبنانية تحت السيطرة العثمانية، فقد كان نزوحهم وتنقلهم يتم في إطار الدولة الواحدة.

(٢) بيار روندو، «الطوائف في الدولة اللبنانية»، ترجمة الياس عبود، دار الكتاب الحديث، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٦٨.

(٣) وديع بشور، «سوريا وقصة الحضارة»، القسم ١، الجزء ١، دار الفكر، بيروت ١٩٨٩م، ص ١٤٥.

LAU LIBRARY BEIRUT

بقوا أقلية ضئيلة في المقاطعات اللبنانية كما في البلدان العربية.

غير أن أعدادهم في بلدان الشرق بدأت تزداد شيئاً فشيئاً على أثر الاضطهادات والمضايقات التي مورست ضدهم في بلدان أوروبا الغربية منذ أواخر القرن الحادي عشر، فقد اشتد الكره لليهود لدى العامة والخاصة من السكان، «فالحاضرة المسيحية» لم تتسع، آنذاك، للهراطقة ولأتباع الديانات الأخرى، فجرت مذابح أودت بحياة ألوف اليهود في المانيا، وصدرت قوانين في مختلف بلدان أوروبا تهدف للتضييق عليهم، و «كثيراً ما كانوا يطردون من البلدان التي أقاموا فيها في حين لم يتعرض يهود بلدان الشرق لنفس المصير»[1]. أما من بقي منهم في بلدان أوروبا أجبر على العيش في أحياء منعزلة (غيتو) و «وراء جدران مرتفعة، ومُنعوا من الخروج ليلاً»[2]. وكان مجمع «كوايازا» عام ١٠٥٠م[3] قد ألزم، صراحة، اليهود بالسكن في أحياء منفصلة.

لذلك، ارتفعت أعداد اليهود نسبياً في بلدان المغرب والمشرق العربيين، بحيث شكلوا قرابة ٢٠٪ من سكان المغرب عام ١٨٥٠[4]، فيما أشار الرحالة اليهودي «داوود هيلل» إلى وجود قرابة ٩٠٠ أسرة في بلاد الشام عام ١٨٢٤، منها «في دمشق ٢٠٠ عائلة يهودية و٦٠٠ في حلب، و١٥ عائلة في بيروت وطرابلس»[5]. واستناداً لتقديرات الرحالة «داوود» بلغ عدد اليهود في سوريا ولبنان في مطلع القرن التاسع عشر قرابة الـ ٤٠٠٠ نسمة.

وقد عاش اليهود طوال قرون طويلة في حماية سلطات هذه البلدان دون أن

---

(١) صموئيل اتنجر، «اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠»، ترجمة جمال الرفاعي، عالم المعرفة، عدد ١٩٧، أيار ١٩٩٥، ص ٤٧.

(٢) أديب صعب، مرجع مذكور، ص ١٤١.

(٣) جورج قرم، «تعدد الأديان»، مرجع مذكور، ص ١٦٥.

(٤) صموئيل اتنجر، «اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠»، ترجمة جمال الرفاعي، «عالم المعرفة»، العدد ١٩٧، أيار ١٩٩٥، ص ٤٧.

(٥) المرجع السابق، ص ١٧٤.

يواجهوا أي اضطهاد أو تعسف لا من قبل السلطات الحاكمة ولا من قبل عامة الناس؛ وذلك عكس ما كانوا يلاقونه من تعسف وضغط من قبل السلطات والناس في معظم البلدان الأوروبية نظراً لانعزالهم وعنصريتهم.

وكان اليهود يحجون إلى فلسطين حيث أطلال هيكل سليمان. ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأ اليهود من المقاطعات اللبنانية يتسللون إلى فلسطين تثيرهم الدعوات التي أطلقتها الحركة الصهيونية حول إيجاد وطن خاص لليهود في فلسطين. فقلت أعدادهم، القليلة أصلاً، في المقاطعات اللبنانية، فقد كانوا ٤٦٥ شخصاً في عهد القائمقامية[1]، ولا يتجاوزون الخمسة آلاف في المدن الساحلية. وقد تناقصوا إلى ٣٥٨٨ شخصاً في دولة لبنان الكبير في إحصاء عام ١٩٣٢م. ولم يكن لهم أي دور فعّال أو مؤثر في تاريخ المقاطعات اللبنانية كما لم يكن لهم أي دور سياسي في الحياة العامة اللبنانية. وأغلب الظن أنه بين عامي ١٩٤٧م [إنشاء الكيان الصهيوني] و١٩٧٥م (الحرب اللبنانية) لم يبق من اليهود سوى أسر قليلة تخشى التظاهر بيهوديتها. وكانوا يعرفون رسمياً في لبنان تحت اسم «الطائفة الإسرائيلية».

ثانياً ـ الطوائف المسيحية:

ظهرت المسيحية على نحو مبكر في السواحل اللبنانية، فالمقاطعات اللبنانية لا تبعد كثيراً عن موطن المسيح ومكان ظهوره في فلسطين، فقد انتشر مشايعو المسيح شمالاً في مناطق صور وصيدا، وقد يكون كثيرون من أبناء هذه المناطق قد أبصر السيد المسيح[2] وقد كان القديس اسطفان (استيفانوس) أول

---

(١) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، تعريب فريد وفيليب الخازن، دار الرائد اللبناني، ط ٢، بيروت ١٩٨٣م، المجلد الأول، ص ٤٧١.
ـ المصدر: مركز المحفوظات الوطنية، بيروت: Deuxieme Serie, Dossier -2-.

(٢) ذكر في بعض الأناجيل أن السيد المسيح «... أتى إلى نواحي صور وصيدا»، متى ١٥: ٢١ ـ ٢٨. ومرقص ٧: ٢٤ ـ ٣١.

LAU LIBRARY BEIRUT

المبشرين في فينيقيا وانطاكية، وبعد موته تابع أنصاره عملهم التبشيري وارتبط بهم وبالقديس اسطفان تأسيس الكرسي الرسولي الإنطاكي[1]، ومن هذا المركز المسيحي الأول في المشرق العربي انتشرت المسيحية بين العديد من السكان المحليين. وتشير بعض المعلومات الحديثة[2] إلى وجود أول مبنيين كنسيين مسيحيين في مدينتي صور وأنفة: فقد أُستنتج من معالم أثرية اكتشفت صدفة خلال حفريات في مدينة صور أنها تعود إلى كنيسة «السيدة أم الرب» التي بناها اسقف المدينة «باولينوس» عام ٣١٣م، ويعتقد أنها الكنيسة الأولى في العالم، كما وُجدت بقايا أثرية في مدينة أنفة تعود لكنيسة في العهد البيزنطي يطلق عليها «سيدة الريح»، ويُعتقد أنها الكنيسة الأولى في بلاد الشام. ويدل ذلك على اعتناق المسيحية من قبل العديد من سكان هاتين المدينتين وفي وقت مبكر من انتشارها.

وقد تغذى الوجود المسيحي في المقاطعات اللبنانية، لاحقاً، من توافد القبائل العربية المسيحية إضافة إلى نزوح الموارنة من الداخل، فشكلوا الفئة المسيحية الكبرى فيه. وقد عاش المسيحيون في المقاطعات اللبنانية، منذ أن أصبحوا، فعلياً، مجموعات بشرية كبيرة خلال القرن السابع الميلادي، وعرفوا فترات هدوء طويلة دون التعرض للاضطهاد من السلطة القائمة (عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين) إلا بعد طرد الصليبيين على يد المماليك عام ١٢٩١م، وذلك نتيجة لمساعدتهم للصليبيين خصوصاً الموارنة منهم، وهو الموقف العاطفي الديني الناتج عن تخلف عام شهدته بلاد الشام في عصر الدويلات التي ورثت العباسيين، في وقت لم يكن يشعر المسيحيون فيه وحتى بعض المسلمين بأن السلطة القائمة تستحق الدفاع عنها. ورغم هذا الموقف، لم ينتج عن الوجود الصليبي تغييرات عميقة في التوزيع السكاني في الداخل.

(١) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٦٩.

(٢) صحيفة «النهار» اللبنانية، العدد ١٩٣٧٢، في ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٩٦. ويشير التحقيق المنشور في الصحيفة إلى أن كنيسة «سيدة الرب» هي الآن خراب مهمل.

وكما كان المسيحيون، أو النصارى حسب التسمية العربية، يعيشون في إطار وحدة اقتصادية اجتماعية سياسية تشمل جميع السكان في العراق وبلاد الشام ومصر خلال العهود الأموية والعباسية، فإنهم لم يتعرضوا طوال هذه العهود إلى أية ضغوطات أو اضطهادات من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل عامة الناس، ولم تذكر مصادر ومراجع التاريخ العربي ـ الإسلامي منذ عهد الخلفاء الراشدين وحتى عهد سلاطين المماليك أن ظلماً وقع على المسيحيين، جماعات أو أفراداً، بسبب انتمائهم الديني.

وفي العهد العثماني، استمر المسيحيون يعيشون مع المسلمين في ذات الوحدة التاريخية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) دون أي اضطهاد من قبل السلطنة العثمانية، بحيث «نعمت الديانة المسيحية بحرية شبه تامة، ولئن بقي الروم والكاثوليك بحاجة إلى الحماية في ممارسة شعائر عباداتهم، فقد كانت حاجتهم أمس إلى حمايتهم من تعصبهم وتنافسهم فيما بينهم»[1].

أما جور الولاة العثمانيين وسوء الإدارة واللصوصية والنهب الذي مورس على الرعايا طال الفئات الشعبية الفقيرة، المسيحية والمسلمة، سواء بسواء.

لقد عاش المسيحيون بصفتهم عرب بين الرعايا العثمانيين، فقد برع كثير من الرهبان في إتقان اللغة العربية والكتابة بها نثراً وشعراً، فالطباعة في بلاد الشام مثلاً ولدت على أيدي نصارى جبل لبنان، وقد أسس الشمّاس عبد الله زاخر مطبعة «مار يوحنا» عام ١٧٣٢ م وهي المطبعة الوحيدة التي صادفت نجاحاً في القسم الآسيوي العربي من الامبراطورية العثمانية[2] في القرن الثامن عشر، وكانت الطباعة منذ البداية باللغة العربية المكتوبة بالحرف

(١) جورج قرم، مرجع مذكور، ص ٢٨٠، نقلاً عن:
Ed. Engelhardt, «La Turquie et le Tanzimat, ou histoire de reformes de l'Empire Ottman», Paris 1882.

(٢) C.F. Volney, «Voyage en Egypt et en Syrie», V. 2, Paris 1823, pp. 174-175.

الكرشوني ثم بالحرف العادي، ومن اللافت للانتباه أن البطاركة والرهبان كانوا يؤرخون بالتقويم الهجري (ككتاب «الأزمنة» للبطريرك اسطفان الدويهي) مما يؤكد انتسابهم إلى محيطهم العربي الإسلامي وهو «انتساب باللغة والعادات والتقاليد والتراث والتاريخ»[١]. واستمر الأمر كذلك حتى استطاع التدخل الأجنبي الاستفادة من عوامل داخلية وخارجية، فاستُعمل النصارى بشكل عام والموارنة بشكل خاص كأدوات للتدخل السافر في الشؤون الداخلية.

١ ـ الموارنة:

الموارنة طائفة مسيحية تتبع الطقس السرياني «هم من هذا الشرق وهم أصلاء فيه لا لاجئين»[٢]، وينتسبون إلى القديس مارون الذي عاش في جبال الأمانوس وتوفي عام ٤٢٣م[٣] في شمالي سوريا. وبنى أتباعه الأوائل عدة أديرة في وادي العاصي في سوريا، كان أهمها دير «أفاميا». وقد ناهضوا رأي اليعاقبة حول الطبيعة الواحدة في شخصية المسيح، فتعرضوا لضغوط منهم لعقود طويلة. وفي عام ٥١٢م بطش بهم حاكم انطاكيا «انسطاس» بتحريض من بطريرك القسطنطينية بسبب ميولهم إلى آراء كنيسة روما (المعادية آنذاك لكنيسة بيزنطية)[٤]. وتابع اليعاقبة المسيحيون اضطهادهم وضغطهم على الموارنة، فبدأوا بالنزوح تدريجياً إلى شمال لبنان، فدخلوا جبال قاديشا الوعرة وهي قليلة السكان حيث كانت بقايا المردة، فاختلطوا بهم، وألفوا معهم حتى

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء العربي، ط ٢، بيروت ١٩٨٤م، ص ١٦٥.
(٢) جوزيف أبو خليل، «لبنان وسوريا»، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩١، ص ٦١.
(٣) ندوة الفكر الوطني في مواجهة المشكلة الطائفية؛ ٥ ـ ٨ آذار ١٩٨١م، منشورات مجلة فكر. مجموعة أبحاث. (بحث: القضاء اللبناني والأحوال الشخصية ـ المحامي عدنان طيارة ـ ص ١٧٧).
(٤) يوسف مزهر، «تاريخ لبنان العام»، ج ١، ص ١٦٣ ـ ١٦٨.

نهاية القرن السابع الميلادي جمهرة الطائفة المارونية[١]، و«كانوا في الأساس فلاحين بسطاء ورعاة ينزلون من جبال قاديشا مع حاشيتهم حيث يمضون فصل الشتاء ثم يعودون إلى الجبال صيفاً»[٢].

وكان أول تنظيم للكنيسة المارونية عام ٦٨٠م[٣]، على يد الراهب يوحنا مارون بحيث تشكلت من بطريرك وأساقفة وكهنة. وقد بقيت جبال قاديشا المركز الرئيسي لتجمع الموارنة تستقطب الهاربين من اضطهاد اليعاقبة في سوريا حتى مرحلة الحملات الصليبية حيث تمدّد هؤلاء لأول مرة خارج قاديشا وقد انضم بعضهم إلى صفوف الصليبيين، ولكن الموارنة ما لبثوا أن انكفأوا مجدداً إلى داخل قاديشا بعد انكفاء الصليبيين، هرباً من انتقام المماليك، وعاشوا حتى نهاية القرن السابع عشر تحت حماية المقاطعجيين الشيعة من القبائل الحمادية الذين تدخلوا دائماً لدى والي طرابلس العثماني لصالح الموارنة. وقد ذكر الرحالة الفرنسي «دارفيو» أنه حين «أراد زيارة البطريرك في قنوبين استأذن القبائل الحمادية فأوصلوه إلى البطريرك الماروني»[٤].

إلا أن الموارنة لم يبقوا في قاديشا، فقد اتجهوا تدريجياً باتجاه جنوب جبل لبنان وذلك لأسباب عدة: فالمنطقة الشمالية شديدة الوعورة والمساحات الصالحة للزراعة قليلة بحيث لم تعد تكفي حاجات السكان المتزايدة، خصوصاً وأن معظمهم من الفلاحين والرعاة، فاقتضت ضرورة العمل والعيش والزيادة السكانية أن تتحول العناصر المارونية من الشمال إلى الجنوب. إضافة إلى ذلك، شجع الأمير فخر الدين الثاني في أوائل القرن السابع عشر نزوح

(١) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٠.
(٢) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ١٧.
(٣) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة»، ت: عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، ١٩٩٠م، ص ١٢١.
(٤) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٦.

LAU LIBRARY BEIRUT

الموارنة إلى الجنوب «نظراً لحاجته إليهم في صراعه مع السلطة العثمانية»[١]، فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى «تدفق موجات بشرية من النازحين الموارنة باتجاه مناطق التمركز الدرزي»[٢]، ولم يغيّر نزوحهم إلى الجنوب أوضاعهم الاقتصادية بل بقوا، في معظمهم، فقراء؛ وفي تقرير لقنصل فرنسا في صيدا Gautier بتاريخ ٣١ آب ١٧٥١م يصف فيه الوضع الاقتصادي الاجتماعي للموارنة، يقول: «... في ما يتعلق بعائلات حبيش والخازن وغيرها من العائلات المارونية البارزة، فأنا أستغرب فعلاً لماذا يتخذ أفرادها لقب أمراء فليسوا في الواقع سوى زعامات فلاحية يرزح، معظمهم في الفاقة، ولا يجدون موارد ودعماً لهم إلا في ظل حماية الأمير الكبير، وهم يدفعون له ضرائب سنوية»[٣].

ولكن منذ بداية القرن الثامن عشر، تبدلت أوضاعهم تدريجياً، فقد حققوا نجاحات اقتصادية واجتماعية ثم سياسية وعسكرية.

أ ـ الترقي الاقتصادي ـ الاجتماعي للموارنة:

بقي الموارنة في حالة اقتصادية/ اجتماعية سيئة، منذ قدومهم إلى قاديشا ونزوحهم إلى جنوب الجبل. وقد دفعوا ثمن مساعدتهم للصليبيين حصاراً غير مُعلن فرضته عليهم القيادات المقاطعجية التي حكمت باسم الإسلام ومنعتهم من الاتصال المباشر بالغرب[٤]، خصوصاً قيادات آل سيفا (السنّة) في الشمال، وآل حمادة (الشيعة) في كسروان. ولم تتبدل الحالة السيئة للموارنة إلا مع تولّي فخر الدين الثاني حكم الإمارة، فقد وجد لهم دوراً في مخططاته.

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ١٠٣.

(٢) محمد مراد، «التغيير الديمغرافي وأثره في التحولات الاجتماعية والسياسية في لبنان»، مجلة المنطلق، عدد ٨٦/٨٧ شباط ١٩٩٢م، ص ١٧٢.

(٣) Adel Ismail, «Documents Diplomatiques et consulaires», T. 2, p. 81.

(٤) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، مرجع مذكور، ص ١٠٣.

في البدء قضى فخر الدين على قوة آل سيفا، فتنفس الموارنة الصعداء، ثم حجّم القبائل الحمادية، فخرج الموارنة من وصايتهم، وسمح لآل خازن وهم أسرة مدعومة من فرنسا بالالتحاق بهم[١] وباشر فخر الدين في استخدام مدبرين[٢] لأولاده من الأسر المسيحية نظراً لوجود أعداد من المتعلمين بينهم، واشتد نفوذ المدبرين حتى أن «الأمير ملحم مرض عام ١٧٩١م، فأقام سعد الخوري وصياً على أولاده لأنهم كانوا صغاراً..»[٣]، وقد أشار العديد من القناصل الفرنسيين إلى أهمية دور المدبرين خصوصاً في عهد الإمارة الشهابية، فقد كتب قنصل فرنسا في صيدا، Estelle، في آب ١٧٠٧م، أن مدبّر الأمير بشير الأول، أبو ناصيف الماروني، تمتّع بثقة كبيرة من قبل أميره، بحيث كان يدخل قصره بحرية تامة، وقد عمل على تنصير زوجة الأمير، وبعد مقتل الأمير بشير حاول خلفه الأمير حيدر الضغط على أبي ناصيف لمعرفة مخبأ ثروة الأمير بشير[٤]. ويؤكد هذا الأمر الدور الهام والخطير الذي بدأ يلعبه المدبرون، وهم بمعظمهم من أبناء الطائفة المارونية. فكانت وظيفة المدبرين إحدى وسائل ترقي الموارنة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، يُضاف إليها النتائج المباشرة لمعركة عين دارة الشهيرة عام ١٧١١م، حيث انشغلت الأسر الإسلامية، خصوصاً الدرزية منها، بصراعات دموية، أدت إلى إحراق الأرزاق وهدم القرى ومصادرة الممتلكات، فتفتت عضد الدروز، بينما الموارنة كانوا خارج المؤثرات السلبية لهذه الصراعات، فانصرفوا إلى الكدح

(١) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٤.

(٢) «المدبر» أو «الكافية» هو شخص يتولى تعليم أولاد الأمراء الأغنياء، وتحوّل في ظل الإمارة الشهابية إلى مشرف على أملاك الأمير، وتولى الحماية الشخصية للأمير وأسرته، وتدخل في سياسة الإمارة، وبالتقليد أصبح المركز وراثياً، فشكل المدبرون قوة سياسية تعرف خفايا وخطط الأسرة الحاكمة. للإطلاع على أهمية دور المدبرين يراجع: «الجذور التاريخية...»، ص ١٨١ ـ ١٩١.

(٣) طنوس الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مكتبة الوفاء، بيروت ١٩٥٤م، ص ٣٢٣.

(٤) Adel Ismail, «Documents..», T. 5, p. 51-57.

والإنتاج، وتلقي المعرفة في المدارس الطائفية والتبشيرية، وأفلحوا في حقول الزراعة والصناعات الحرفية، فاستعان بهم الإقطاعيون الدروز، وأحاطوهم بالرعاية، فتكاثروا، وتملكوا، تدريجياً، الأراضي والثروات، فاشتد ساعدهم، خصوصاً بعد اكتمال نزوحهم إلى مناطق جنوب الجبل، فشغلوا كل مقاطعة كسروان وقسماً كبيراً من المتن، والتحق بهم العديد من مسيحيي الداخل السوري، وانتقل مقر البطريرك الماروني من الديمان وقنوبين في الشمال إلى بكركي في كسروان جنوباً[١]. وفي ذات المنحى، بادر الموارنة إلى تنظيم أنفسهم على أسس طائفية ـ دينية: فقد بدأ بتأسيس الرهبانيات الخاصة بهم منذ عام ١٦٩٣م، وتسارع انتشارها مع بداية القرن الثامن عشر[٢].

اكتسبت هذه الرهبانيات تأييد جمهرة المسيحيين، موارنة وغير موارنة، ومنحت هذه الجماهير أديرة الرهبانيات أوقافاً هائلة الحجم بحيث أصبحت قوة اقتصادية كبيرة، كما وهب الفلاحون، تحت ضغط الإفلاس بسبب الضرائب، أراضيهم للأديرة مقابل تأمين المسكن والمأكل، و «اشترت» الأديرة أراضٍ كبيرة بأسعار بخسة من أولئك الذين عزموا على الهجرة وكانوا بحاجة ماسّة إلى تكاليف السفر[٣]، فباتت الأديرة تجمعات سكانية ذات طاقة اقتصادية واجتماعية، لم ينحصر تأثيرها في أوساط الموارنة فحسب بل تعداها إلى أوساط العائلات الدرزية. وزادت أهمية الأديرة الرهبانية حين ركزت عملها على بناء المدارس لتعليم أولاد الفقراء، . . . فأصبحت وحدات تعليمية مجانية «إضافة إلى كونها وحدات تبشيرية تدعو لتكتل أبناء الطائفة المارونية والمسيحيين عموماً وراء رجال الدين الموارنة»[٤]. فأدى هذا الأمر على مرّ

(١) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٧.

(٢) للإطلاع على تفاصيل إنشاء الرهبانيات ودورها: الأب يوسف محفوظ، «التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية»، ترجمة الأب يوحنا خليفة، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، لبنان ١٩٧٩م.

(٣) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، مرجع مذكور، ص ١١٥.

(٤) المرجع السابق، ص ١١١.

السنين إلى نشوء «طبقة من المتعلمين الموارنة، تبوأت أعلى المناصب في الحياة العامة وأملت في الكثير الغالب سياسة الإمارة الشهابية»[١]. وقد تُوّج هذا التوجه التعليمي بوضع نظام المجلس الملّي الماروني الصادر عام ١٩١٠م، فأكدت المادة الخامسة منه على إنشاء شعبة للمعارف اختصاصها «تعليم أبناء الطائفة المارونية وتربيتهم تربية حسنة، والنظر في إحداث مكاتب طائفية بصورة منتظمة في عموم المناطق»[٢].

وقد ساعد تطور المدن في ترقي الموارنة اقتصادياً واجتماعياً، إذ إنهم تابعوا نزوحهم إلى المدن وانخرطوا في شبكة العلاقات الاقتصادية المستجدة فيها والقائمة على المتاجرة بالسلع وقد ازداد عددهم بصورة لافتة في بيروت في أواخر القرن التاسع عشر[٣].

ب ـ الترقي السياسي/ العسكري للموارنة:

لا شك في أن الترقي الاقتصادي/ الاجتماعي منذ أوائل القرن الثامن عشر للموارنة دفع بهم تدريجياً إلى ترقٍّ سياسي/ عسكري سمح لهم في النهاية بتسلّم السلطة في المقاطعات اللبنانية عبر النظامين الطائفيين: القائمقامية والمتصرفية: فبعد معركة عين دارة وتضعضع المقاطعجيين الدروز، زال احتكار الدروز للمراتب العليا، خصوصاً وأن العديد من أمراء الدروز والسنّة تنصّروا على المذهب الماروني، ففي عام ١٧٥٤م «نصّر الخوري ميخائيل فاضل الماروني البيروتي الأمير علي حيدر شهاب. . . ثم تنصّر من أولاد الأمير ملحم الأمراء قاسم وسيد أحمد وحيدر، وتبعهم أكثر الأمراء الشهابيين. . . ثم تنصّر الأمراء اللمعيون»[٤]. وكان أول ترقٍّ سياسي/ عسكري للعائلات

(١) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٢م، ص ٤٢.

(٢) نظام المجلس الملّي الماروني، بيروت في ١٧/٤/١٩١٠م، ص ٦.

(٣) Vital Gwinet, «Syrie, Liban, et Palestine», Paris 1896, p. 53.

(٤) طنوس الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مرجع مذكور، ص ٣٢٧.

المارونية هو دعمها للأمير حيدر الشهابي في صراعه ضد محمود أبي هرموش حول زعامة الإمارة في أوائل القرن الثامن عشر، فقد انتسب إلى حلف الأمير حيدر «عائلات مارونية دخلت حديثاً في حمّى الصراع السياسي لدعم مركز الإمارة الشهابية كفرصة تاريخية للترقي السياسي»[١].

على صعيد آخر، استطاع الموارنة عبر مركز المدبرين القيام بتدخلات سياسية حاسمة في شؤون الإمارة الشهابية، وفي هذا الإطار نكتفي بالإشارة إلى «آل نكد الذين تلقوا ضربة قاسية من الأمير يوسف عام ١٧٧٨م، ونزحوا إلى جبل عامل، واضطروا للتوسط لدى مدبّر الأمير يوسف وهو سعد الخوري لاستصدار عفو ورضى الأمير عليهم وعودتهم إلى مناطقهم، فكان لهم ما أرادوا»[٢].

تبدو خطوات الترقي السياسي/ العسكري للموارنة أكثر وضوحاً في عصر محمد علي باشا في المقاطعات اللبنانية (١٨٣٠ ـ ١٨٤٠م)، فقد استفاد الموارنة من إجراءات المساواة التي اتبعها ابنه ابراهيم باشا بين المسلمين والنصارى والذي سلّحهم عبر الأمير بشير الثاني لمحاربة الأمراء الدروز والسنّة الذين ثاروا على الحكم المصري، فكان ذلك أول احتكاك مسلّح ومنظّم بين الموارنة والدروز، إضافة إلى الدعم الفرنسي الدائم للمسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً، فقد كانوا على حد تعبير الكولونيل البريطاني «روز» عام ١٨٦٠م «مستسلمين نفسياً وجسدياً لفرنسا»[٣] فقد أقدم قناصل فرنسا على التدخل بانتخاب البطريرك وتأمين الدعم الشعبي له[٤]، كما قدموا مساعدات مالية

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، مرجع مذكور، ص ٧١.

(٢) حيدر الشهابي، «الغرر الحسان في تاريخ حوادث الأزمان»، دار الآثار، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م، ص ١٢٠.

(٣) Francois Lenormant, «Une persicution du christanisme en 1860», Edd. Dar Al-Abjadiya, Beyrouth 1983, p. 8.

(٤) Adel Ismail, «Documents...», T. 8, p. 289-292.

للبطريركية المارونية[١].

لقد أوجز المؤرخ مسعود ضاهر أدوات ترقي الموارنة ووصولهم إلى تسلم السلطة خلال ما يربو على مئتي عام كما يلي: «عبر الدير ورهبانه ومدارسه وأملاكه الوقفية، بدأت الزعامات المارونية، والدينية والمدنية المرتبطة بها، والمدعومة بقوة خارجية فرنسية بالدرجة الأولى، تسير بخطى ثابتة نحو تسلم السلطة في المقاطعات اللبنانية منذ أواسط القرن التاسع عشر عبر نماذج حقوقية معترف بها دولياً، منذ نظام القائمقاميتين حتى الاستقلال مروراً بالمتصرفية ولبنان الكبير»[٢].

٢ ـ الطوائف المسيحية الأخرى:

أ ـ الطوائف الكاثوليكية:

وهي الطوائف التي ترتبط بالكرسي البابوي، أبرزها ست طوائف وتعرف بالطوائف الكاثوليكية الشرقية، تخضع في مسائل الأحوال الشخصية للقانون المعروف «بقانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية». وعلى صعيد المحاكمات تطبق هذه الطوائف قانون «المحاكمات في الكنيسة الشرقية» الصادر بإرادة رسولية في كانون الثاني ١٩٥٠[٣] والأكبر عدداً من بين الطوائف الست هذه هم الروم ثم الأرمن:

ـ الروم الكاثوليك المعروفون بالملكيين، يرأسهم بطريرك ينتخبه الأساقفة ويسمى بطريرك إنطاكية والاسكندرية والمشرق. وهم متواجدون بشكل أساسي في سوريا ثم لبنان ثم العراق (في البصرة)، وقد دخلوا المقاطعات

(١) Adel Ismail, «Documents...», T. 1, p. 38.

(٢) «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ١٣٠.

(٣) ندوة الفكر الوطني في مواجهة المشكلة الطائفية، مرجع مذكور، ص ١٧٩.

اللبنانية قادمين من منطقة حلب بُعيد عام ١٦٨٣م بضغط من الروم الأرثوذكس لاتحادهم مع كنيسة روما[١].

- الأرمن الكاثوليك: تشكلت كنيستهم عام ١٧٢٥م في دير بزمار، يرأسها بطريرك باسم «بطريرك كيليكيا»، وازداد عددهم بعد انشقاق الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية عام ١٧٤٠م، وتركزوا بمعظمهم في الساحل الشمالي لبيروت[٢]. وقد ازداد عددهم على أثر توافد الهجرات الأرمنية التي تقاطرت من أرمينيا إلى لبنان منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الاستقلال عام ١٩٤٣[٣].

- يلي الروم والأرمن من المذاهب الكاثوليكية كلٌ من الكلدان والسريان واللاتين. وتجدر الإشارة إلى أن اللاتين طائفة «أساساً مستوردة»، فهي حديثة العهد، فقد تشكلت من مرسلين أجانب قدموا إلى دمشق والقدس وبيروت في القرن التاسع عشر لخدمة دولهم[٤]، استوطنوا واستطاعوا أن يستقطبوا أعداداً قليلة من أبناء الطوائف المسيحية الأخرى.

ب ـ الطوائف الأرثوذكسية:

وهي الطوائف المسيحية التي لا ترتبط بالكرسي البابوي، لكل منها قانون خاص للأحوال الشخصية، وتتأثر هذه الطوائف بشكل مباشر بالمجتمعات التي تعيش فيها، وتنتشر في معظم مناطق المشرق العربي بما فيها لبنان، حيث تسكن المدن دون أن تشكّل أحياءً خاصة بها.

(١) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة»، مرجع مذكور، ص ١٧٨.
(٢) ندوة الفكر الوطني في مواجهة المشكلة الطائفية، عصام نعمان، مرجع مذكور، ص ٣٥.
(٣) علي فاعور، «بيروت ١٩٧٥م ـ ١٩٩٠م»، المؤسسة الجغرافية، بيروت ١٩٩٠م، ص ٢٥ ـ ٢٦.
(٤) ندوة الفكر الوطني، مرجع مذكور، ص ١٧٨.

وهم أربع طوائف، أكثرها عدداً في لبنان طائفة الروم الأرثوذكس التي تتبع الطقس البيزنطي وتستعمل في لبنان وفي البلاد العربية اللغة العربية، يخضع أبناؤها لبطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مركزها الرئيسي في دمشق.

يلي الروم الأرثوذكس الأرمن الأرثوذكس الذين يعرفون بالطائفة الغريغورية، يرأس كنيستهم بطريرك يدعى «كاثوليكوس»، ثم طائفة السريان الأرثوذكس والطائفة الشرقية النسطورية.

يُضاف إلى الطوائف المسيحية الطائفة الإنجيلية أو البروتستانتية وهي كالطائفة اللاتينية «مستوردة» إذ إنها تشكلت من مرسلين أجانب إنجيليين دخلوا بلاد الشام عام ١٨٢٣، استوطنوا واستقطبوا بعض أبناء الطوائف المسيحية الأخرى.

يُستنتج مما تقدم أن الطوائف المسيحية الأساسية في لبنان هي خمس: الموارنة، الروم الكاثوليك، الروم الأرثوذكس، الأرمن الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس. أما الطوائف الأخرى وهي: الكلدان والسريان واللاتين والنساطرة والإنجيليون، هي طوائف قليلة العدد بحيث لم تلعب دوراً هاماً في التركيبة الطائفية للبنان. ونظراً لعدد أبناء الطائفة المارونية ولكثرتهم الساحقة بين مسيحيي لبنان، ولتمركزهم بشكل أساسي في لبنان، في مقابل انتشار الروم والأرمن (أرثوذكس وكاثوليك) بنسب عالية في المدن السورية والعراقية والفلسطينية[١]، فإن المشكلة الطائفية، في الجانب المسيحي اللبناني تعني الموارنة وحدهم، إضافة إلى أنهم، منذ مطلع القرن التاسع عشر، تغربوا عن محيطهم الطبيعي، أي العربي ـ الإسلامي، وذلك بفعل احتكاكهم المبكر بالغرب الأوروبي وعلاقاتهم الوطيدة بالمستعمر الفرنسي الذي توسلهم أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للمقاطعات اللبنانية، وفي تسويق انتدابهم على

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، مرجع مذكور، ص ٢٦٦.

لبنان وسوريا عام ١٩٢٠[1].

بالمقابل، فإن الأرثوذكس (الروم خاصة) كانوا شديدي الانخراط بين المجتمعات العربية ـ الإسلامية التي يعيشون في ظهرانيها، وذلك لأسباب عدة، منها طبيعية سكن أغلبيتهم في المدن، وانعدام ولائهم للفاتيكان باعتبار الفاتيكان مرجعية دينية تقيم خارج أراضي الامبراطورية العربية ـ الإسلامية ثم العثمانية ـ الإسلامية. ولعل تصريح غريغوريوس حداد، الملقب ببطريرك العرب للجنة الاستقصاء الدولية بشأن الانتداب عام ١٩١٩ يعبِّر بصدق عن انخراط الأرثوذكس في المجتمعات المشرقية، فقد قال: «نحن النصارى الأرثوذكس في هذا البلد عرب غساسنة، تدعونا عروبتنا لنكون يداً واحدة مع أبناء قومنا ومع الدولة العربية الشريفة التي ارتضيناها وقبلنا بها»[2].

ثالثاً ـ الطوائف الإسلامية:

تواجدت القبائل العربية في بلاد الشام والمناطق الساحلية قبل قرون من الفتح العربي الإسلامي في منتصف القرن السابع، فقد جاؤوا في سياق الموجات البشرية السامية التي أمّت سوريا منذ الألف الثاني قبل الميلاد، وكادوا أن يشكلوا الأكثرية من السكان خلال القرن الأول قبل الميلاد؛ حيث شمل نفوذ الإيطوريين العرب الأقسام الجنوبية من بلاد الشام وسهل البقاع والمنطقة الساحلية الممتدة بين طرابلس وصيدا بما فيها الهضاب المشرفة على

(١) لا شك أن تبدلاً هاماً طرأ على نظرة الموارنة للمستعمر الفرنسي، خاصة بعد أن خبروا سياسة فرنسا خلال عهد الانتداب، وجاء استقلال ١٩٤٣ ليخفف ارتباط الموارنة إلى الحد الأدنى، وقد أدت مفاعيل الظروف المحلية والإقليمية بُعيد اتفاق الطائف ١٩٨٩ إلى عودة الموارنة بشكل عام لبيئتهم الطبيعية المحكومة بمقتضى التاريخ والجغرافيا.

(٢) ذكره الأديب اللبناني سلام الراسي، في كتابه «لئلا تضيع»، مؤسسة نوفل، ط ٣، بيروت ١٩٨١، ص ١٢٣.

الشواطىء[1]. وخلال القرن الميلادي الأول، وصل نفوذ الأنباط العرب إلى دمشق والبقاع الغربي[2] إضافة إلى جبل عامل. وظهر العرب المسلمون في المقاطعات اللبنانية بعد قرابة عشرين عاماً من بدء الدعوة الإسلامية. وارتبط ظهورهم في مرحلة أولى بالفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام خصوصاً بعد معركة اليرموك عام ٦٣٦م وتقهقر السلطة البيزنطية إلى داخل آسيا الصغرى. وقد استقر العديد من قادة الجيوش العربية الإسلامية مع حواشيهم في السواحل والمنخفضات اللبنانية. وشكّلوا في البدء خط دفاع للدولة العربية الإسلامية الناشئة، ودافعوا عن الثغور الساحلية أمام هجمات البيزنطيين من البحر.

ومنذ بداية العصر الأموي تابعت القبائل العربية الإسلامية قدومها واستيطانها في السفوح اللبنانية، واقتضت سياسة الأمويين تكثيف الوجود العربي ـ الإسلامي في شمال وغرب وجنوب سوريا بهدف صد الهجمات البيزنطية المتكررة عن حدود الدولة العربية. واستمرت هذه السياسة متبعة طوال العهود العباسية، وتكثفت خلال الحملات الصليبية وفي أعقابها، خصوصاً في عهدي الفاطميين والمماليك، حتى انتقل إلى المقاطعات اللبنانية معظم الطوائف الإسلامية الناشئة، وكان أبرزها وأهمها طوائف: السنة والدروز والشيعة.

١ ـ السنة:

يتشكل السنة من أربعة مذاهب هي: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، ويُطلق عليهم مجتمعين اسم «أهل السنة»، ويرجعون في تشريعهم إلى آراء

(١) هنري لامنس، «تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار»، جزء ثان، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٠م، ص ٣٩.

(٢) فيليب حتي، «تاريخ العرب»، دار غندور، بيروت ١٩٧٤م، ص ١٠٤.

أشهر علمائهم أبي حنيفة المتوفى عام ٧٦٧م[١].

اتخذت الطائفة السنية شكلها النهائي في العهود العباسية الأخيرة. وكان أتباعها منذ البدء «أهل السلطة»، أي أن الخلفاء الأمويين والعباسيين وسلاطين السلاجقة والمماليك والعثمانيين حكموا البلاد باسم المسلمين السنّة، واستمدوا الشرعية الدينية لحكمهم من رضى أهل السنّة وموافقتهم، خصوصاً وأن هؤلاء شكلوا الأكثرية الساحقة من المسلمين في الوطن العربي وفي خارجه. وهم يرفضون بشكل عام اعتبارهم طائفة من الطوائف الإسلامية، إذ إنهم «طائفة الحكم» إذا جاز التعبير، منذ خلافة معاوية بن أبي سفيان عام ٦٦١م حتى الآن: فالحكام في معظم الدول العربية والإسلامية في القرن العشرين يستمدون شرعيتهم الدينية من تمثيلهم المباشر وغير المباشر لأهل السنة، حتى أن الوهابيين في المملكة العربية السعودية يعتبرون أنفسهم أحد فروع أهل السنّة بهدف استمرار حكمهم في المملكة.

جاء السنّة إلى المقاطعات اللبنانية مع الفتح العربي الإسلامي وخلال عملية استقدام القبائل العربية الإسلامية إلى السفوح والسواحل اللبنانية، وتمركزوا بشكل أساسي في المدن الساحلية. وإثر الحملات المملوكية على سكان البقاع الشيعية في نهاية القرن الثالث عشر، تمركز العديد من قبائل السنّة في سهل البقاع[٢].

وفي أعقاب السياسة المملوكية الضاغطة على العائلات المقاطعجية الشيعة والنصيرية، اشتد نفوذ السنّة في المدن، وتملكوا أراضي واسعة خارج المدن، في سهل البقاع ومرتفعات عكار وفي أنحاء من جبل عامل، إلا أن تمركزهم الأساسي بقي في المدن الرئيسية كطرابلس وصيدا وبيروت، وذلك نظراً للأهمية القصوى التي أولتها السلطات الحاكمة للمدن باعتبارها الأمكنة التي

(١) «الفكر الوطني في مواجهة المشكلة الطائفية»، مرجع مذكور، ص ١٨٠.
(٢) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٢.

تتمركز فيها أجهزة السلطة، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والتجارية، واعتبارها ثغوراً تشتمل على الموانىء البحرية.

أما الأسر السنية التي تمركزت في المناطق الداخلية، فقد كانت نتيجة السياسة المملوكية التي تتطلب توطيد حكم المماليك في المقاطعات اللبنانية، فاستقدموا عناصر من التركمان والأكراد وهم سنّة لمراقبة المناطق الداخلية المتمردة على سلطتهم[١]. ومع الفتح العثماني للمنطقة، تعزز نفوذ العائلات السنية، فاستفادت من الوظائف والمناصب العامة نظراً لولائها الثابت للدولة العثمانية. ومارست القوى المقاطعجية ورجال الدين منهم أشكال السلطة المحلية على عدة مستويات، وفي أحياء المدن.

ورغم أنهم «أهل سلطة» لم يتسلموا الإمارة في المقاطعات اللبنانية إلا مع الأسرة الشهابية التي كانت تنتمي إلى السنّة، علماً أن بروز الشهابيين لم يستند إلى عصبية مذهبية بل نتج عن تحالفهم المتين مع الأسرة المعنية التي سبقتهم في حكم الإمارة.

والمشكلة الطائفية لم تكن تعني الطائفة السنية في المقاطعات اللبنانية، فهم دائماً كما سبقت الإشارة «أهل الحكم»، فكانوا يشعرون أن السلطات المتعاقبة تمثلهم خصوصاً وأن سكنهم الأساسي كان في المدن الساحلية التي كانت دائماً مراكز ولايات عثمانية أو تابعة لها. كما أن المشكلة الطائفية لم تكن تعنيهم بشكل أساسي في عهدي نظام القائمقاميتين والمتصرفية إذ إن مدنهم لم تنضو تحت سلطة القائمقامية ولا تحت سلطة المتصرفية.

غير أن الأمر بدأ يتبدل منذ إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠م على يد الاستعمار الفرنسي وبموجب اتفاقية سايكس بيكو فقد وقفوا ضد إنشاء هذه الدولة وتمنعوا لسنوات طويلة عن الانخراط فيها، ورعوا عدة مؤتمرات بين

(١) محمد علي مكي، «لبنان من ٦٣٥ إلى ١٥١٦م»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٥٦.

عامي ١٩٢٠م و١٩٣٦م بهدف التوحُّد مع الحكم الفيصلي في دمشق[١]. والواقع أن معظم هذه المؤتمرات شارك فيها أبناء من جميع المناطق والطوائف، إلا أن السنّة ثم الشيعة كانوا الأكثر حضوراً ورعاية للمؤتمرات الوحدوية. فقد كانت النخبة من جميع الطوائف اللبنانية ترى أن شرعية دولة لبنان الكبير الرازحة تحت الانتداب الفرنسي مستمدة من مصالح فرنسا، فيما مصلحة اللبنانيين كانت يومذاك التوحُّد مع سوريا.

غير أن السنّة، والشيعة والدروز في ركابهم اضطروا إلى القبول أخيراً بدولة لبنان الكبير فانفضت مؤتمراتهم عام ١٩٣٦م، ولعلهم قبلوا بهذا الأمر بعد أن تخلى الوحدويون السوريون أنفسهم عن لبنان.

٢ ـ الدروز:

تشير المصادر الدرزية إلى أن أسلاف الدروز الذين يسكنون اليوم لبنان وسوريا يرجعون في غالبيتهم من حيث النسب إلى اثنتي عشرة قبيلة عربية كانت تسكن منطقة معرة النعمان منذ السنوات الأولى للفتح العربي الإسلامي، وانتقلت تدريجياً إلى لبنان[٢]. وكان أبرز تلك القبائل من أسلاف الدروز عشيرة التنوخيين الذين دخلوا المقاطعات اللبنانية على دفعات مع «احتمال وجودهم قبل الفتح الإسلامي، فإن دفعات منهم قد قدمت بعد الفتح بمثابة هجرات تدريجية ودعمت الوجود التنوخي السابق لها»[٣]. يلي التنوخيين عشيرة اللخميين الذين دخلوا المقاطعات اللبنانية بطلب من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور حوالى عام ٧٥٨م، بقيادة الأميرين اللخميين منذر

(١) للإطلاع على تفاصيل مؤتمر عام ١٩٣٦م، يُراجع: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، دراسة وتقديم حسان حلاق، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٢م.

(٢) محمد كامل حسين، «طائفة الدروز: تاريخها وعقائدها»، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٠م، ص ٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠.

وأرسلان على رأس عدة آلاف نسمة[١].

نشأت دعوة التوحيد أو «دعوة الموحدين الدروز» مع تولي «الحاكم بأمر الله» الخلافة الفاطمية في القاهرة عام ٩٩٦م، فقد أصدر الحاكم عام ١٠١٧م «سجلاً» يعلن فيه بدء نشر دعوة التوحيد، ونُودي «بحمزة بن علي» إماماً على الموحدين[٢]، وازداد مؤيدو الدعوة حتى دخلت بلاد الشام، فانتمى إليها «يعلا حمزة الحسيني» الذي يعود بنسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب[٣]، ثم انتمى إلى هذه الدعوة بعض أعيان عشيرة التنوخيين المتواجدين في بيروت وفي الهضاب المواجهة لها[٤]. وعُرف الموحدون بالدروز نسبة إلى أحد دعاتهم، نشتكين الدرزي، الذي سرعان ما طرد من أتباع الدعوة ذاتها[٥]. وخلال القرن الحادي عشر، أصبح الدروز جماعة مميزة من حيث العقيدة عن غيرها من الفرق الإسلامية[٦] وتركزوا في وادي التيم وفي المرتفعات المواجهة لشاطىء بيروت الجنوبي، خصوصاً بعد أن تمذهب آل بحتر بالدرزية[٧]، ثم توسعوا في المناطق الجنوبية من جبل لبنان.

وقد تأخر التنظيم المذهبي للدروز المعروف «بمجالس العقّال» حتى عام ١٤٨٠م، وذلك على يد الأمير عبد الله التنوخي[٨]. وكان المفتي بهاء الدين

(١) طنوس الشدياق، مرجع مذكور، ص ٢٧٨.

(٢) عباس أبو صالح وسامي مكارم، «تاريخ الموحدين الدروز في المشرق العربي»، المجلس الدرزي، ط ٢، بيروت ١٩٨١م، ص ٦٠.

(٣) أبو يعلا حمزة أبل القلاسي، «ذيل تاريخ دمشق»، منشورات الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨م، ص ٨٣.

(٤) صالح بن يحيى، «تاريخ بيروت»، نشر وتحقيق الأب شيخو اليسوعي، بيروت ١٩٢٧م، ص ٤٧.

(٥) عباس أبو صالح وسامي مكارم، «تاريخ الموحدين الدروز»، مرجع مذكور، ص ١٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٩٧.

(٧) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٨) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة»، مرجع مذكور، ص ١٨٥.

المتوفى عام ١٠٤٢م[1]، قد حدّد السياسة الدينية للطائفة، بحيث لا يُعلن أسرارها ولا يُقبل جديد فيها أو مرتد، فيما كُتبهم الدينية لا يقرأها سوى العقال منهم، ولا يُقبل الدرزي في عداد العقال إلا إذا كان حسن الأخلاق وعالي الهمة ولا يشرب الخمر ولا يدخن وعليه أن يسلك سلوكاً يتميز بالرصانة والوقار[10].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتابات تجعل من الدروز طائفة «محمدية» دون أن تكون إسلامية، والبعض من المستشرقين الفرنسيين يشيرون في تصنيفاتهم إلى ما يوحي بأنهم ليسوا مسلمين، فيقولون: «الطوائف الإسلامية والطائفة الدرزية»، وقد يعود سبب ذلك إلى الاختلافات الكبيرة نسبياً في تفاصيل العبادات والمعاملات فيما بينهم وبين الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين، أي السنّة والشيعة، إذ إن نظام العائلة بينهم وبين معظم المسلمين يتضمن اختلافات كبيرة، منها، مثلاً، رفضهم لتعدد الزوجات، فيما الطلاق عندهم مباح للزوجة كما للزوج في حال وجود أسباب مشروعة، وعودة الزوجين المطلقين للزواج مجدداً محظورة كلياً. كما يوجد بعض الاختلافات في شأن المواريث، بينما هم في الواقع طائفة تفرعت أساساً عن الإسلام، فهم يعتقدون بالقرآن وبالنبي محمد، الأصل والأساس في الإسلام، فيما مصدر التشريع عندهم، إضافة للقرآن، ١٦ كتاباً مخطوطاً لا يطلع عليها سوى مشايخ العقل[2].

أ ـ الترقي السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي:

في نهاية القرن الحادي عشر، عام ١٠٩٦م، بدأت الحملات الصليبية على

(١) فيليب حتي، «تاريخ لبنان»، مرجع مذكور، ص ٣١٨.
(١٠) المرجع السابق، ص ٣١٩.
(٢) محمد حمزة، «التآلف بين الفرق الإسلامية»، دار قتيبة، دمشق، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٢٦. ويقول المؤلف إن هذه المعلومات هي إفصاح من قبل شيخ عقل الدروز محمد أبو شقرا.

ساحل الشام، فوقف الدروز التنوخيون والبحتريون إلى جانب حاكم دمشق ضد الصليبيين، وعملوا ما بوسعهم في التصدي للجيش الصليبي، فأدى موقف العائلات الدرزية المعادي للصليبيين إلى نتيجتين هامتين جداً في تاريخ الموحدين الدروز في المقاطعات اللبنانية وفي لبنان لاحقاً: الأولى كانت إقدام حكام دمشق على الاعتراف بزعامة أعيان التنوخيين والبحتريين، وأقروهم على مناطق نفوذهم، ومنحوهم لقب «الأمراء»، فأفضى ذلك إلى تركيز السلطة المحلية بأيدي الزعامات المقاطعجية منهم[1]. أما النتيجة الثانية فهي تحول هذه العائلات بمعظم أفرادها إلى مقاتلين أشداء متمرسين بفنون القتال والتباهي بالانتصارات العسكرية فاكتفوا بالحكم مستخدمين الفلاحين للعمل في إقطاعاتهم، وبدأت تظهر تسمية الإمارة التنوخية التي كانت السلطة المحلية الوحيدة آنذاك التي تتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي المحلي. وكان ذلك أول ترقٍّ ملموس للدروز على الصعيد الاجتماعي/ السياسي.

وتقوى ساعد الدروز بعد أن انضم إليهم المعنيون القادمون من جوار مدينة حلب إلى منطقة الشوف، كما انتقل العديد من القبائل العربية المعتنقة للمذهب الدرزي كآل نكد وآل تلحوق من بلاد الشام إلى سفوح المتن في بداية القرن الثاني عشر وذلك بناءً على طلب حاكم دمشق «طغتكين» لمحاربة الصليبيين. ونظراً لجهودهم في مقاتلة الصليبيين طوال قرنين من الزمن، منح حكام دمشق المتعاقبون إقطاعات واسعة للأمراء الدروز[2] حتى شكلوا الفئة الأكثر تملكاً للأراضي والأكثر ثراءً وغنى بين الفئات المقاطعجية اللبنانية، وبلغ أحدهم وهو الشيخ بشير جنبلاط، درجة كبيرة جداً من النفوذ والثراء حتى أنه ملك وحده ثلث الجبل عام ١٨١٤م[3]. فأدت أراضيهم وإقطاعاتهم الممنوحة والمأخوذة عنوة إثر الصراعات المقاطعجية إلى ترقٍّ كبير حققه

(١) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، مرجع مذكور، ص ١٧.
(٢) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٣.
(٣) A. Ismail, «Documents...», T. 3, p. 114-115.

المقاطعجيون الدروز على الصعيد الاقتصادي حتى بات معظم مقاطعجي الجبل منهم، بينما معظم الفلاحين ينتمون إلى العائلات المارونية والمسيحية الأخرى، وقد تشكّلت هذه البنية الاقتصادية للعائلات الدرزية الكبرى منذ أواسط القرن السادس عشر.

وكان من نتيجة هذا الترقي الاقتصادي/ الاجتماعي أن اشتد ساعد الإمارة وباتت تعرف «بإمارة الدروز» واستمرت فرمانات السلطنة العثمانية تسمّي حاكم الإمارة باسم «أمير الدروز»، حتى وإن كان الحاكم ينتمي إلى غير طائفة الدروز كما حدث في عهد الأسرة الشهابية.

ب ـ تراجع نفوذ الدروز:

حقق الدروز كعائلات مقاطعجية كبرى وحاكمة وضعاً اجتماعياً ـ اقتصادياً سياسياً جيداً منذ العقود الأولى لتواجدهم في المقاطعات اللبنانية. غير أن أحداثاً تاريخية وتبدلات البنية الاقتصادية للمقاطعات اللبنانية، أفضت إلى تراجع ملموس في سلطة العائلات الدرزية الكبرى:

انتقلت بيعة الإمارة من المعنيين إلى الشهابيين عام ١٦٩٧م، وعملية انتقال حكم الإمارة تمت حسب التقاليد المقاطعجية لا الطائفية: فالشهابيون السنّة انحدروا من عائلة مقاطعجية كبرى عرفت بتحالفها مع المعنيين الدروز. ولم تؤثر خسارة حكم الإمارة على الوضع العام للعائلات الدرزية الكبرى؛ كآل أرسلان وعلم الدين ونكد وغيرها، فقد ظلت التحالفات السياسية الأساسية في مطلع حكم الأسرة الشهابية تستند إليهم بالدرجة الأولى، بل بقوا حماة الإمارة. ولكن بوادر تراجع العائلات الدرزية المقاطعجية الكبرى ظهرت في النتائج المباشرة لمعركة عين دارة عام ١٧١١م التي جرت بين الزعيم الدرزي محمود أبو هرموش متحالفاً مع آل علم الدين وآل ارسلان، وبين الأمير حيدر الشهابي متحالفاً مع عائلات درزية أخرى كآل تلحوق وآل أبي اللمع. وهذه التحالفات كانت سياسية ـ مقاطعجية دون أن تكون طائفية. وانتهى الصراع

لصالح الأمير حيدر وأنصاره، وقُضي على نفوذ آل علم الدين وآل ارسلان، غير أن النتائج الاقتصادية لمعركة عين دارة وما أعقبها من الضغط على الخصوم، كانت كبيرة جداً: فالمعارك دارت في أراضٍ وقرى المقاطعجيين الدروز، فأتلفت أرزاقهم وهدمت قراهم. أما على الصعيد الاجتماعي/ السياسي، فقد فُتح الباب واسعاً أمام صعود عائلات مقاطعجية صغيرة، ولم تعد الألقاب ذات الرتبة العالية حكراً على العائلات التقليدية وهي الأسر الإسلامية الطابع ومعظمها من العائلات الدرزية[1].

وكان للعاميات الفلاحية التي توالت منذ عام ١٧٩٩م وحتى عام ١٨٦٠م أثر بالغ في إضعاف القوة الاقتصادية الاجتماعية للمقاطعجيين الدروز بالدرجة الأولى: فالعاميات ثورات قام بها الفلاحون ومعظمهم من الموارنة، ضد أصحاب الإقطاعات الكبيرة أي المقاطعجيين ومعظمهم من الدروز[2]. وفي ذات الفترة، أي في بدايات القرن التاسع عشر، ظهر عاملان رئيسان: عامل سياسي وآخر اقتصادي أديا إلى تدنٍ ملحوظ في سلطة العائلات الدرزية المقاطعجية.

على الصعيد السياسي كان نفوذ المقاطعجيين بشكل عام، ونفوذ المقاطعجيين الدروز بشكل خاص عائقاً كبيراً أمام خطة الأمير بشير الشهابي الثاني في حصر حكم الإمارة بيده، فأدت خطته إلى القضاء على الأمراء الأكثر نفوذاً، دروزاً كانوا أو سنّة أو شيعة، ولم ينج من هذه الخطة أمراء الأسرة الشهابية نفسها.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد بدأت تظهر، بوضوح، التبدلات الأساسية في البنية الاقتصادية للمقاطعات اللبنانية إثر غزو السلع الأجنبية

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ٨٣.

(٢) بدأ الفلاحون انتفاضاتهم الأولى ضد المقاطعجيين الموارنة في كسروان، وسرعان ما امتدت إلى المناطق حيث التمركز السكني الدرزي، بشكل بالغ العنف والتعقيد.

المصنعة للأسواق الداخلية وتدهور الاقتصاد الطبيعي وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأوروبي وبروز فئة التجار، وأفضى الأمر إلى تقهقر واضح في الوضع الاقتصادي وبالتالي السياسي للمقاطعجيين التقليديين، ومعظمهم من العائلات الدرزية.

ونتيجة التراجع الاقتصادي/ الاجتماعي للدروز، دخل هؤلاء طرفاً أساسياً في الفتن الطائفية التي رافقت وأعقبت انهيار الإمارة الشهابية، ولعلهم لهذا السبب قبلوا أخيراً باقتسام الجبل بين قائمقامية درزية وأخرى مسيحية. وهذا الاقتسام كان التدبير «السياسي ـ القانوني» الأول للطائفية السياسية في المقاطعات اللبنانية.

٣ ـ الشيعة الإمامية:

بُعيد الانشقاق السياسي الأول بين المسلمين إثر مسألة التحكيم بين معاوية والإمام علي، انضوى تحت اسم شيعة الإمام علي الفئات التي عارضت مبايعة معاوية بن أبي سفيان بالخلافة.

وسرعان ما تفكّك الصف المعارض إلى فرق سياسية، وفرق سياسية دينية. فخرج من شيعة الإمام علي وفي أوقات مختلفة ومتباعدة: الشيعة الإمامية، الزيدية، الإسماعيلية، النصيرية، وغيرها من الفرق السياسية/ الدينية.

تعتقد الشيعة الإمامية بأحقية الإمام علي بن أبي طالب بالخلافة بعد الرسول وأنها تستمر في أولاده الأحد عشر، فقد أرسى فقه هذا المذهب الإمام جعفر الصادق (وهو الإمام السادس) في بداية العصر العباسي الأول[١]، وقد عرفت الطائفة «بالجعفرية» نسبة إليه، واحتفظت بتسمية شيعة الإمام علي دون غيرها من الفرق الأخرى، ويشكل الشيعة اليوم الطائفة الإسلامية الأكبر عدداً في العالم الإسلامي وفي الوطن العربي بعد السنّة.

(١) الشيخ عبد الله نعمة، «روح التشيّع»، دار الفكر اللبناني، ١٩٨٥م، ص ٣١٠.

LAU LIBRARY

ولقد ورد في بعض المصادر الشيعية اللبنانية أن التشيُّع في الشام وفي المقاطعات اللبنانية كان على يد أحد صحابة الرسول أبي ذر الغفاري الذي كان معارضاً تولية الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان، فأبعده الخليفة المذكور إلى الشام حيث أبعده واليها معاوية بن أبي سفيان آنذاك، إلى جبل عامل، فمكث قرابة العامين حيث تأثر العديد من سكان جبل عامل بآرائه المناوئة للعثمانية (أي لولاية عثمان بن عفان) والمؤيدة لأحقية الإمام علي بالخلافة. إلا أنه لا يمكن القول إن أبا ذر هو الذي نشر التشيع في جبل عامل، إذ إن تشكّل الشيعة كطائفة إسلامية كان في أعقاب استيلاء معاوية على الخلافة ومحاولات أبناء الإمام علي، الحسن والحسين، استرداد الخلافة، وكان أبو ذر قد توفي قبيل خلافة الإمام علي نفسه.

وهناك مصادر شيعية أخرى ترى أن التشيُّع انتشر في بلاد الشام وفي المقاطعات اللبنانية منها «من أوائل المائة الثالثة للهجرة، وازداد ذلك في أواخرها»[١]، أي خلال القرن العاشر الميلادي. فقد أشار الرحالة ناصر خسرو العلوي الذي زار مدينتي صور وطرابلس في أواسط القرن الحادي عشر إلى أن أكثر سكان المدينتين كانوا من الشيعة[٢]. وازداد تواجدهم في مدينة طرابلس بعد أن تشيّع أمراء بني عمار الذين حكموا المدينة بين عامي ١٠٦٩م و١١٠٢م، ثم تمددوا حتى مدينة جبيل[٣].

وقد بلغت الحركة الشيعية عصرها الذهبي في أواخر القرن العاشر وخلال القرن الحادي عشر مستفيدة من قيام الدولة الفاطمية في مصر التي تحدّت سلطة الخلافة العباسية في بغداد وبسطت نفوذها وضمت بلاد الشام إليها، فأدى ذلك إلى قيام إمارات محلية شكلت مراكز قوى للنفوذ الشيعي في طرابلس وحلب وصور ودمشق وفلسطين. ولكن الوضع ما لبث أن تغيّر منذ

(١) السيد محسن الأمين، «خطط جبل عامل»، الدار العالمية، ط ١، بيروت ١٩٨٣م، ص ٨٥.
(٢) نقلاً عن المرجع السابق، ص ٨٦.
(٣) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧١.

BEIRUT

أواسط القرن الثاني عشر بعد استيلاء نور الدين زنكي على سوريا، فرأى في الفرق الشيعية المختلفة، الجعفرية والإسماعيلية والنصيرية عوامل خلل في بناء دولته، فاتبع سياسة التضييق على هذه الفرق، خصوصاً الجعفرية منها، فأبطل الشعائر الشيعية التي كانت تُمارس علناً، ومنع رفع الآذان على الطريقة الشيعية ابتداءً من حلب حتى المناطق الداخلية من المقاطعات اللبنانية، وكان يهدف من وراء ذلك إلى محاولة توحيد المسلمين في وجه الصليبيين[1].

ولكن الضغوط الشديدة التي واجهت الشيعة كانت من جانب المماليك، فقد ورث المماليك الحكم الزنكي في سوريا، وسعوا إلى توحيد الفرق الإسلامية على أساس المذاهب الأربعة السنية، واتبعوا سياسة صارمة في تعاملهم مع باقي المذاهب الإسلامية، إذ أمر السلطان الظاهر بيبرس سنة ١٢٦٧م، باتباع المذاهب السنية الأربعة وتحريم ما عداها. كما أمر «بألا يولىّ قاضٍ ولا تُقبل شهادة أحد ولا يُرشّح لإحدى وظائف الخطابة أو الإمامة أو التدريس ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب (أي مذاهب السنة)»[2].

وكانت منطقة كسروان قد شهدت تمركزاً شيعياً كثيفاً في العهد الصليبي، إذ إن احتلال الصليبيين للسواحل دفع بالمسلمين الشيعة إلى الانكفاء باتجاه جبال كسروان. وما إن فرغ المماليك من طرد الصليبيين عام ١٢٩١م، حتى باشروا بالقيام بحملات عسكرية شديدة ابتداءً من عام ١٢٩٢م، وحتى عام ١٣٠٥م، فانتهت هذه الحملات بهزيمة شيعة كسروان، فنزحوا باتجاه البقاع وجزين وجبل عامل. واتقاء لأساليب القمع والتنكيل التي استمر المماليك على ممارستها بحقهم، اعتمد الشيعة مبدأ «التقية» الذي يسمح للشيعي بالتظاهر مؤقتاً بأنه ينتمي إلى غير مذهبه، ومنهم من تحوّل عملياً إلى مذهب السنة. وهذا ما يفسر منشأ بعض الجماعات السنية التي ظهرت في المناطق

(١) محمد علي مكي، «لبنان من ٦٣٥ إلى ١٥١٦م»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩م، ص ١٥٠.
(٢) محمد علي مكي، مرجع مذكور، ص ٢١٨.

LAU LIBRARY

الداخلية في قرى البقاع الأوسط وبعض قرى جبل عامل ووادي التيم وإقليم الخروب وفي عكار والضنية.

وفي مطلع العهد العثماني، عاد الشيعة إلى التكاثر من جديد في كسروان، كما توسعوا مجدداً في مناطق جبيل والبترون، ولكن خلال القرن الثامن عشر[1] ومع نزوح الموارنة من جبال قاديشا باتجاه الجنوب بمساعدة فخر الدين المعني الثاني ثم الأمراء الشهابيين من بعده، نزح الشيعة تدريجياً وبشكل سلمي باتجاه بيروت وجبل عامل بشكل خاص، حتى بات جبل عامل المركز الرئيسي لتجمع الشيعة في المقاطعات اللبنانية، بحيث شكلوا ما يزيد عن ٨٠٪ من عدد سكانه منذ بداية القرن التاسع عشر، وسرعان ما أصبح جبل عامل مركزاً هاماً يستقبل نازحين جدداً من أبناء الطائفة، ومركزاً لنشر التشيُّع خارج حدوده عبر العديد من مدارسه الدينية، فقد تتلمذ عدد من دعاة التشيُّع في بلاد فارس على يد مشايخ جبل عامل، ومنهم «المولى عبد الله التستري (وهو) من أعاظم علماء إيران»[2].

الحالة العامة للشيعة في المقاطعات اللبنانية:

كان السكان الشيعة في جبل عامل منذ بداية الفترة العثمانية في ثلاث فئات رئيسية: «العلماء» أي المتخصصون في الفقه الجعفري وهم في الوقت نفسه دعاة للتشيع، والزعماء المقاطعجيون الذين يمسكون بالسلطة الزمنية، وعامة الناس الذين يعيشون تحت السلطة المباشرة للعائلات الإقطاعية.

أما «العلماء»، فقد كانوا فئة كبيرة نسبياً تشتغل في تطوير الفقه الجعفري وإرساء قواعده، انطلاقاً من مبدأ الاجتهاد. وقد اعتنوا بإنشاء المدارس الدينية، وتولوا مسألة القضاء خصوصاً بين فئات عامة الناس. وأسسوا مكتبات خاصة تحوي مؤلفات لهم ومخطوطات قيمة، صادر قسماً كبيراً منها

(١) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، مرجع مذكور، ص ١٦.
(٢) السيد محسن الأمين، «خطط جبل عامل»، مرجع مذكور، ص ٧٥.

BEIRUT

والي عكا أحمد باشا عام ١٧٨٢ ووزعها على أفران عكا.

أولى مدارسهم الدينية كانت مدرسة جزين[1] التي أسسها الشيخ شمس الدين الجزيني العاملي المعروف لدى شيعة جبل عامل بالشهيد الأول، إذ إنه قُتل في دمشق عام ١٤٠٨م، ومدرسة «ميس» التي أسسها الشيخ علي بن عبد العلي عام ١٥٢٦م، ومدرسة الكرك عام ١٥٣٠م، ومدرسة النورية في بعلبك، التي أسسها زين الدين بن صالح الجبعي المعروف باسم الشهيد الثاني، إذ إنه قُتل في طريقه إلى القسطنطينية عام ١٥٨٧م[2]، وقد كثرت المدارس الدينية التابعة «لعلماء» الطائفة الشيعية خلال القرن التاسع عشر، وهي تدرّس إضافة إلى الفقه الجعفري والعلوم الدينية اللغة والحساب والتاريخ. وكان لهذه المدارس الفضل الكبير في نشر وإرساء التشيُّع في جبل عامل.

وقد حاز «العلماء» على تقدير واحترام عامة الناس والزعماء المقاطعجيين العامليين على حد سواء نظراً للمكانة المذهبية التي يتبوأونها، ولم تتحدث المصادر الشيعية والمصادر التاريخية عن أي اضطهاد أو تعسف قام به الزعماء المقاطعجيون الشيعة ضد «العلماء»؛ وقد يعود السبب إلى أن «العلماء» اكتفوا بالسلطة الدينية دون السلطة الزمنية. كما أن هذه المصادر لم تسجّل موقفاً بارزاً لأولئك «العلماء» ضد تعسف واضطهاد وظلم المقاطعجيين الشيعة لعامة الناس من الشيعة.

أما الزعماء المقاطعجيون في جبل عامل، فقد انتموا إلى عدة عائلات شيعية حكمت جبل عامل حكماً داخلياً شبه مستقل على غرار سيطرة المقاطعجيين الموارنة والدروز على أتباعهم، وذلك بقوة الأمر الواقع والاقتطاع الذي تمنحه لهم السلطة العثمانية عبر الولاة والأمراء.

(١) محمد جابر، «تاريخ جبل عامل»، دار النهار للنشر، ط ٢، بيروت ١٩٨١م، ص ٢٣٣ - ٢٥٢.
(٢) السيد محسن الأمين، «خطط جبل عامل»، مرجع مذكور، ص ٧٦.

LAU LIBRARY
BEIRUT

أول ظهور للزعماء المقاطعجيين في جبل عامل كان للأمير حسام الدين بشارة الذي رافق الملك الناصر صلاح الدين في فتح قلعة هونين، فأقطعه القلعة وبانياس[1] وكان ذلك في أوائل القرن الثالث عشر، فعرف جبل عامل تسميته الثانية، بلاد بشارة، نسبة إلى الأمير حسام الدين.

ومع بدايات الفترة العثمانية توزعت العائلات المقاطعجية البارزة كل أراضي جبل عامل، فحكم نواحي الشقيف آل صعب، وحكم إقليمي الشومر والتفاح آل منكر، وتقاسم آل الصغير وآل شكر رياسة الأسر العاملية، وتصارعا حولها، فانفرد آل شكر برياسة العائلات العاملية، منذ أواخر القرن السادس عشر، وتمركزوا في قانا وتبنين وعيتا، إلى أن داهمهم علي الصغير على رأس أتباعه، عام ١٦٤٩م فشتت شملهم[2] وتفرّد آل الصغير برياسة العائلات العاملية حتى مطلع عهد الاستقلال دون أن يلغوا منافسة العائلات المقاطعجية الأخرى لهم.

لم تختلف التركيبة الاجتماعية/ الاقتصادية/ السياسية للمقاطعجيين الشيعة في جبل عامل.عن زملائهم في بقية المقاطعات اللبنانية، فقد كانوا دائماً تحت السلطة العثمانية عبر ولاتها في صيدا وعكا ودمشق، يدفعون الضرائب لهم بعد جباياتها من عامة سكان جبل عامل، فقد تملكوا «حق التصرف» بأراضي واسعة من الجبل وساحله، وكان لهم القرى ببيوتها وأراضيها، عُرف بعضها بأسمائهم (الغندورية، التامرية، . . .). وقد أدخلوا في نفوذ الإمارة المعنية إثر حروب ومعارك طاحنة في عهد الأمير فخر الدين الثاني، كما أصبحوا جزءاً من الإمارة الشهابية في أعقاب سياسة الأمير بشير الشهابي الثاني في مركزة حكم الإمارة.

(١) السيد محسن الأمين، مرجع مذكور، ص ١٣٢.
(٢) الشيخ سليمان ظاهر، في مجلة العرفان، ذكره السيد محسن الأمين، خطط جبل عامل، ص ٤٤.

أما عامة سكان جبل عامل من الشيعة، فقد كانوا فلاحين ومزارعين وأجراء يعيشون بأكثريتهم تحت رحمة العائلات المقاطعجية العاملية، يعملون في أراضي المقاطعجيين، ويحملون السلاح معهم ومن أجلهم، وقد دفعوا ثمناً باهظاً من أرواحهم، وأرزاقهم إزاء الحروب المتكررة[1]، فقد قاد الزعماء المقاطعجيون عامة الناس من أتباعهم في جبل عامل إلى معاركَ دامية ومستمرة ضد الأمراء المعنيين والشهابيين وضد الولاة المجاورين، أسفرت عن تدمير وإحراق عشرات القرى في جبل عامل وتشريد فلاحيها، ويكفي الإشارة إلى أن بلدة أنصار أبيحت ثلاثة أيام عام ١٦٣٨م على يد الأمير ملحم المعني، وبعد قرن من الزمن، عام ١٧٤٣م، تعرضت لمذبحة مماثلة على يد الأمير ملحم الشهابي، ورغم أن قادة الزعماء المقاطعجيين العامليين نكبوا خلال هذه الحروب، فقُتل العديد منهم، وهاجر البعض إلى خارج حدود المقاطعات اللبنانية، إلا أن النتائج المدمرة والأكثر خطورة كانت أشد قسوة على عامة السكان الشيعة في جبل عامل، «فتحولوا إلى مجموعات كبيرة من أشد فلاحي لبنان فقراً في تاريخه الحديث»[2]، وقد كان لانتفاضة الزعماء المقاطعجيين ضد والي عكا أحمد باشا الأثر الأبرز إذ أدت إلى إفقار جبل عامل على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عاش عامة سكان الجبل في ما يشبه العزلة خلال القرن التاسع عشر، لا يعرفون عن العالم الخارجي سوى ما يقوله «الوسيط» المزدوج المتشكّل من علماء المذهب والزعماء المقاطعجيين.

٤ ـ الطوائف الإسلامية الأخرى:

عرفت الخارطة «الديمغرافية الطائفية» للمقاطعات اللبنانية مجموعة أخرى

(١) للإطلاع على الانتفاضات العاملية، يراجع: مسعود ضاهر، «الإنتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي»، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، صفحات ٤٣ ـ ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤.

LAU LIBRARY

من الطوائف الإسلامية، لم تلعب منذ نشأتها دوراً هاماً في تاريخ المقاطعات بسبب قلة أتباعها، واستمرت في موقعها الهامشي طيلة التاريخين الحديث والمعاصر؛ كالعلويين الذين ينتشرون في مناطق واسعة من بلاد الشام والعراق وفي جنوب الأناضول، وكانوا قد دخلوا المقاطعات اللبنانية حوالى القرن العاشر الميلادي، واستقروا أولاً في مناطق كسروان، ولكن الحملات المملوكية بين عامي ١٢٩٢م و١٣٠٥م دفعت بهم إلى أطراف منطقة عكار.

ويعود العلويون بنسبهم إلى محمد بن نصير، حيث انطلق دعاتهم من العراق بعيد الانشقاق السياسي الأول بين المسلمين، وتحت ضغط الحكومات السنية الإسلامية توجهوا إلى شمالي سوريا واستقروا في الجبال المعروفة باسمهم. ويُعتبر العلويون إحدى الفرق الشيعية التي تغالي بتعلقها بالإمام علي بن أبي طالب. وكانت علاقة العلويين بالسلطة الإسلامية السنية المملوكية والعثمانية سيئة، فالعثمانيون لم يعترفوا بالعلويين طائفة إسلامية أو ملة إسلامية. فقد ظلّ «العنصر العلوي مضطهداً في العهد العثماني، . . ومُنعت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئاً من العلم والكتابة»[1]. فأدى هذا الأمر إلى أن ينعزلوا في مراكزهم، فبقوا بعيدين عن المؤثرات المدينية، وفي منأى عن المؤثرات الغربية، الثقافية تحديداً، وتمسكوا بتقاليدهم التراثية العربية.

رابعاً ـ أحجام الطوائف والاستنتاجات الرئيسية:

إحدى أكبر العقبات أمام الباحثين في الشأن السكاني في بلادنا هي ندرة الإحصاءات السكانية وتناقض الموجود منها، وهي بمعظمها أرقام تقديرية إحتمالية، بعضها يشكو من غياب الموضوعية، والبعض الآخر يتسم

(١) يوسف الحكيم، «سورية والعهد العثماني»، دار النهار للنشر، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م، ص ٧٠.

BEIRUT

بالتلوثات الإيديولوجية. أما الإحصاء الرسمي الوحيد في لبنان الذي جرى عام ١٩٣٢م، فقد قامت به السلطة الاستعمارية الفرنسية، التي لم تكن تسعى إلى معرفة دقيقة لعدد السكان بقدر ما كانت تهدف إلى تثبيت واقع سياسي قائم آنذاك. والدولة اللبنانية وبعد خمسين عاماً على استقلالها لم تجر أي تعداد رسمي كي لا تؤثر نتائج التعداد على الوضع السياسي القائم منذ بداية الاستقلال، علماً بأن دولاً كثيرة أقل نمواً من لبنان تجري إحصاءات سكانية مرة واحدة كل عشر سنوات، فيما الدول المتقدمة تجري تعداداتها مرة واحدة كل خمس سنوات.

وفي غياب الإحصاء الرسمي، لا بد من اللجوء إلى التقديرات المعلنة، وهي غير دقيقة ومتناقضة، لكنها على أي حال تساعد في تحديد مسارات نمو هذه الطوائف، وتكشف بعض المعطيات التي يلجأ إليها صانعو التوازن الداخلي/ الطائفي في المقاطعات اللبنانية وفي لبنان لاحقاً، كما تقدم فكرة أولية عن احجام الطوائف اللبنانية الكبرى، وسننطلق من تقديرات أحد الفرنسيين «هنري غيز» الذي حدّد عدد سكان بلاد الشام بـ ١٧٩١٠٧٦ نسمة[١]، يتوزعون كما يلي: ٦٢٪ مسلمون سنة، ٢٥٪ مسيحيون من كل الطوائف، ٣,٥٪ دروز. وكما يبدو، لا تتضمن هذه التقديرات أعداد الشيعة والعلويين. وأشار «غيز» إلى أن سكان جبل لبنان بلغوا ١/٧ من عدد سكان بلاد الشام، أي قرابة ٢٥٢ ألفاً.

وفيما يلي جدول بجميع التقديرات لعدد السكان في المقاطعات اللبنانية منذ القائمقامية حتى عام ١٩٨٤م حسب التوزيع الطائفي. وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد الخاصة بعهدي القائمقاميتين والمتصرفية لم تلحظ سكان المدن والمناطق التي ضُمّت إلى جبل لبنان عام ١٩٢٠م.

(١) Domenique Chevallier, «Société du Mont-Liban à l'Époque de la révolution industrielle en Europe», Paris 1971, p. 52, D'après H. Gryus (p. 72).

مقارنة أحجام الطوائف الكبرى

	القائمقاميتان[١]	المتصرفية ١٩١٣[٢]	لبنان ١٩٢١[٣]	لبنان ١٩٣٢[٤]	لبنان ١٩٤٤[٥]	لبنان ١٩٨٤[٦]
الموارنة	١٠٢١٠٥	٢٤٢٣٠٨	١٧٥٧٠٢	٢٢٧٨٠٠	٣٢٧٨٤٦	٩٠٠٠٠٠
روم أ	٣٠٣٧٥	٥٢٣٥٦	٦٨٤١٦	٧٧٣١٢	١٠٩٨٨٣	٢٥٠٠٠٠
روم ك	٤٠١٢٥	٣١٩٣٦	٣٣٥٥٩	٤٦٧٠١	٦٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠
سنة		١٤٥٢٩	١٢١٩٦٠	١٧٨١٠٠	٢٣٥٥٩٥	٧٥٠٠٠٠
شيعة	[٢٨٩٣٥]	٢٣٤١٣	١٠٣٠٦٨	١٥٥٠٣٥	٢٠٩٣٣٨	١١٠٠٠٠٠
دروز	٥٦٠٣٥	٤٧٢٩٠	٣٩٨٤١	٥٣٣٣٤	٧٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
ط. أخرى	١٢٠٠	٣٠٣٦	٣٢٢٣١	١٧٥٧٥	٦٩٨٩٧	٢٢٥٠٠٠
المجموع	٢٥٨٧٧٥	٤١٤٨٦٨	٥٧٤٧٧٧	٧٥٥٨٥٧	١٠٩٠٥٥٩	٣٥٧٥٠٠٠

يقودنا هذا الجدول إلى استخراج عدة استنتاجات هامة من أرقامه التقريبية حول التركيبة الديمغرافية/ الطائفية لسكان المقاطعات اللبنانية. فالجدول يرصد تطور حجم الطوائف منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر وحتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، مع العلم أن أرقام هذا الجدول ليست بالضرورة أرقاماً دقيقة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فهي تقدم لنا صورة أولية للتطور الديمغرافي الطائفي. ويمكن حصر الاستنتاجات في ثلاثة:

(١) مجموعة المحررات السياسية، مرجع مذكور، ص ٤٦٠ ـ ٤٧١.
(٢) Edmond Rabbath, «La formation historique du Liban politique et constitutionnel», V.L. Beyrouth 1978, p. 4.
(٣) تعداد ١٩٣٢م، مركز المحفوظات الوطنية.
(٤) Albert Hourani, «Minorities in the Arab World», Oxford, 1947, p. 76.
(٥) مصطفى كركوتي، «دراسة أكاديمية بريطانية عن الأقليات في لبنان»، منشورة في صحيفة «السفير» اللبنانية، عدد ١١، ك ٢/ ١٩٨٤م، ص ١١.

- يشير هذا الجدول إلى وجود ست طوائف رئيسية في لبنان الدولة، (الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، السنّة، الشيعة، الدروز). أما الطوائف الأخرى، المسيحية والإسلامية، فهي من ضآلة الحجم بحيث لا تتمكن من احتلال موقع بارز في الخريطة الديمغرافية الطائفية، وبالتالي لا تتمكن من أن تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان.

- باعتبار أن حجم هذه الطوائف الست يتصاعد باستمرار وأن الحروب الداخلية التي شهدها لبنان لم تسفر عن نزوح أو انقراض أية طائفة من هذه الطوائف الست، باعتبار ذلك، يصبح لبنان الوطن النهائي لأبناء هذه الطوائف، شاؤوا أم أبوا، وعبارة «الوطن النهائي» تعني القبول بالعيش المشترك في هذا الوطن، والتفتيش عن طرق وأساليب علمية تلغي التوتر والاحتكاك السلبيين بين أتباع هذه الطوائف.

- من أرقام هذا الجدول، يمكن احتساب جدول آخر حول تطور حجم كل من السكان المسيحيين والمسلمين:

	لبنان ١٩٢١	لبنان ١٩٣٢	لبنان ١٩٤٤	لبنان ١٩٨٤
المسيحيون	٢٧٧٦٧٧	٣٥١٨١٣	٤٤٤١٢٩	١٣٠٠٠٠٠
المسلمون	٢٦٤٠٩٦	٣٣٣١٣٥	٥١٨٩٣٣	٢٠٥٠٠٠٠

يبدو واضحاً من أرقام هذا الجدول أن المسلمين يتكاثرون[١] بوتيرة أسرع من وتيرة تكاثر المسيحيين. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب المتنوعة، منها، أنّ دعوات تحديد النسل، وهي أصلاً تدبير أوروبي ـ غربي حديث يهدف إلى تنظيم الأسرة، لم تلق قبولاً عملياً منذ بداية عهد الانتداب سوى لدى

(١) تجدر الإشارة إلى أن نزوح الأكراد السنة إلى لبنان قابله نزوح مماثل للأرمن المسيحيين.

LAU LIBRARY

المسيحيين اللبنانيين بشكل عام، وذلك نتيجة لسياق تقبلهم بكل ما يأتي من الغرب، بينما لم تتقبل الشرائح الكبرى من المسلمين اللبنانيين دعوات تحديد النسل، فقد تضمنت الأحاديث النبوية الشريفة إشارات واضحة حول ضرورة تكاثر المسلمين[٢]، فأثر ذلك في ارتفاع وتيرة زيادة المسلمين نسبة للمسيحيين.

وإذا أخذنا بالاعتبار مسألة تعدد الزوجات المحظورة دينياً لدى المسيحيين (إضافة إلى الدروز) بحيث تتعدد الأسرة الواحدة، يمكن الافتراض بأن الأسر المسلمة تتضمن عدداً وسطياً من الأفراد أكبر مما لدى الأسر المسيحية. وتؤكد هذه الفرضية دراسة أجرتها جمعية تنظيم الأسرة في لبنان في مطلع السبعينات، فقد أشارت هذه الدراسة[٣] إلى أن المعدل الوسطي لحجم الأسرة في لبنان موزّع طائفياً كالتالي:

شيعة	سنّة	دروز	موارنة	روم ك	روم أ
٥,٩	٤,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٦

أي بمعدل وسطي للأسرة المسلمة مقداره ٤,٩، وللأسرة المسيحية مقداره ٣,٧، يؤيد هذا الأمر أن نسبة زيادة الولادات لدى الطوائف الإسلامية تفوق نسبة زيادة الولادات لدى الطوائف المسيحية، فهي موزعة طوائفياً كالتالي:

شيعة	سنّة	دروز	موارنة	روم ك	روم أ
٪٣٨,٥	٪٣١	٪٣٨	٪١٨	٪١٢,٥	٪١٤

(٢) على سبيل المثال وليس الحصر: «تناكحوا وتكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة» و«تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم». ورد هذان الحديثان في: «تطور بنى الأسرة العربية»، مرجع مذكور، ص ٨٠، نقلاً عن «الترهيب والترغيب» جزء ٢، ص ٢٢٧.

(٣) ورد في: هشام الأسعد، «الوضع الديمغرافي والمسألة الطائفية»، مجلة الطريق، المجلد ٣٧، العدد نيسان ١٩٧٨م، ص ١١٠.

BEIRUT

وذلك وفق إحصاء رسمي لنسبة الولادات حسب الطوائف أعلن في حزيران ١٩٤٣م[1].

وزيادة عدد المسلمين عن عدد المسيحيين لا يعني انتقال الامتيازات الطائفية من المسيحيين إلى المسلمين، أو من الموارنة إلى الشيعة، بقدر ما يعني إسقاط الحجج والذرائع الديمغرافية التي تعتمدها الطوائف في سبيل الحصول على الامتيازات، إذ إن الامتيازات تلك، بما تعنيه من توزيع للمناصب السياسية والوظيفية، هي أحد أهم أسباب الحروب الداخلية، وأحد أهم أسباب ترهّل الإدارة اللبنانية وانتفاء تكافؤ الفرص وهدر الإمكانيات والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الامتيازات الطائفية، عادت لمن عادت من الطوائف اللبنانية، هو الطريق الأسلم، والأسلوب العلمي والعملي معاً، نحو بناء الوطن الواحد والدولة الواحدة، وخلق وتمتين الولاء للوطن الواحد، خاصة في حال وجود تنوُّع طوائفي وأثني كبير، كما هي الحالة في لبنان.

(1) محمل جيل بيهم، «النزاعات السياسية في لبنان في عهد الاحتلال والانتداب ١٩١٨-١٩٥٥م»، دار الأحد، ط ٢، بيروت ١٩٧٧م، ص ٢٠.

LAU LIBRARY

المعطيات المشتركة لتاريخ الطوائف اللبنانية

الطائفية ومنهج البحث التاريخي

أولاً: الوحدة في شروط التشكل الاجتماعي

ثانياً: الاستنتاج الرئيسي: تاريخ مشترك للطوائف

BEIRUT

المعطيات المشتركة
لتاريخ الطوائف اللبنانية(*)

تمهيد:

الطائفية ومنهج البحث الاجتماعي:

لا يحتاج المراقب لأي جهد في سبيل معرفة العقبة الكأداء التي تكمن وراء العجز الدائم في إصلاح المجتمع والإدارة وفي إقامة الدولة الحديثة في لبنان، حتى المرء العادي اللامبالي يعرف أن وراء كل علة لبنانية «أم العلل»، وأقصد بها الطائفية والطائفية السياسية. فقد باتت الطائفية ظاهرة أساسية تتحكم بالمجتمع والدولة بحسب قوانينها ومتطلباتها، لدرجة ظنّ البعض معها، كما ردّد آخرون، أن لبنان والطائفية صنوان توأم، ولدا معاً، وبموت واحدٍ منهما يموت الآخر.

غير أن التحليل التاريخي لشروط التشكل الاجتماعي للطوائف اللبنانية الكبرى يؤدي إلى نتيجة مغايرة، إذ يحاول هذا البحث أن يثبت الفرضية التالية: «الطوائف في المقاطعات اللبنانية كانت مشروع شعب واحد لقرون طويلة قابل للتحقق في أي زمن، لكنه أُجهض لظروف داخلية لم تصبح فاعلة

(*) نشر هذا البحث والبحث الذي يليه في مجلة «الاجتهاد»، في العدد المزدوج ٣١/ ٣٢، ربيع وصيف ١٩٩٦، بعنوان: الطوائف اللبنانية: من الديني إلى السياسي.

إلا في أعقاب كارثة التدخل الأوروبي منذ بدايات القرن التاسع عشر، وتدعّم هذا الإجهاض بتأسيس عرفي وقانوني، رعته الدولة الفرنسية منذ البداية، فأنتج امتيازات طائفية تمسّك بها ممثلو الطوائف، دينيون وزمنيون، منذ وضع صيغة عام ١٩٤٣، ومشروع الشعب الواحد هذا قابل للإحياء مجدداً بالاستناد للمعطيات التاريخية».

ويستند هذا البحث على آلية منهج البحث الاجتماعي في علم التاريخ الذي يرى أن الأحداث التاريخية معلّلة في عمق الصراعات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وتخضع إلى توازن دقيق بين معطيات الداخل ومؤثرات الخارج، سيّما خلال القرنين الماضيين، إذ إن أحداث بلدٍ ما لم تعد من عندياته وحده، خاصة في حال امتلاك هذا البلد مواقع هامة استراتيجية واقتصادية، كالمشرق العربي خصوصاً.

في سبيل تحقيق هذا الهدف، سنحاول تلمس شروط التشكل الاجتماعي للطوائف الكبرى في لبنان، وتحديد الخطوات الأولى باتجاه الطائفية، ووضع الإطار السياسي لتدخل الدول الأجنبية ودعم الاتجاهات الطائفية وصولاً إلى معرفة نهج عملية التأسيس القانوني للطائفية السياسية. وقد قادنا التحليل المستند للمعطيات التاريخية إلى عدد من الاستنتاجات، أبرزها أن حيّز التماثل والتشابه من حيث التشكل الاجتماعي للطوائف اللبنانية هو أكبر بكثير من حيّز الاختلافات والتمايز، وأن الاضطهادات التي يلوّح بها كتّاب طائفيون كانت أعنف وأخطر بين طوائف الدين الواحد مما كانت عليه بين المسلمين والمسيحيين[١] فقد عاش سكان المقاطعات اللبنانية في إطار نظام مقاطعجي وغير طائفي منذ القرن الأول للفتح العربي الإسلامي وحتى بدايات القرن التاسع عشر، وكانوا مشروع شعب واحد قيد التحقق، يعيشون في إطار

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء العربي، ط ٢، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٨٠.

LAU LIBRARY

تاريخ واحد، ويمتلكون بنية اقتصادية اجتماعية ثقافية واحدة؛ ولم تتفكك هذه الوحدة إلا ابتداءً من العقد الثالث من القرن التاسع عشر، بفعل كارثة التدخل الأجنبي التي أنتجت القائمقامية كشكل رسمي لتنظيم طائفية الطوائف في زمن الحرب، ثم المتصرفية حيث خضعت الطائفية إلى قوننة في زمن السلم، نقلتها من المستوى الاجتماعي إلى المستوى السياسي والإداري، انتهت إلى تأسيس قانوني للطائفة السياسية منذ بداية عهد الانتداب، ومورست «بكفاءة» في عهد الاستقلال.

أما الاستنتاج الرئيسي في هذا البحث فيشير إلى أن معالجة الطائفية السياسية هي عملية صعبة دون شك لكنها ليست مستحيلةً ما دامت المعطيات التاريخية تفيد بوضوح أن الطوائف اللبنانية مارست لقرون طويلة «العيش الواحد» (أي أهم بكثير من العيش المشترك)؛ ويمكن استلهام هذا العيش الواحد من تراثها التاريخي في سبيل بناء لبنان كوطن واحد لطوائفه كلها.

فهل عاشت الطوائف اللبنانية الأساسية في ظروف خاصة لكل منها، أم أن لهذه الطوائف تاريخ مشترك واحد أكثر أهمية من التطور الداخلي لكل طائفة؟

ما هي المعطيات التاريخية «للعيش الواحد» هذا، وبالتالي، هل يمكن الاعتقاد والاطمئنان، كما ندعي في هذا البحث، لصيرورة تاريخية موحدة ومتشابهة للطوائف اللبنانية؟ وأين نجد هذه المعطيات: في شروط التشكل التاريخي للبنى الاجتماعية/ الاقتصادية لهذه الطوائف؟ أم في تلمس أصلها الواحد في التراث والنسب، أو في الإطار السياسي والثقافي الذي أحاط تاريخها؟

سنحاول فيما يلي وضع اليد على هذه الشروط التاريخية التي تؤذن بكتابة تاريخ واحد لهذه الطوائف، وبالتالي تاريخ واحد للمقاطعات اللبنانية التي باتت لبنان في مطلع القرن العشرين، وذلك عن طريق معاينة الوحدة والتمايز

BEIRUT

في شروط التشكل الاجتماعي للطوائف، وهي:

- الوحدة في التراث والنسب
- وحدة السلطة والعلاقات السياسية منذ ما يزيد على الألف عام
- وحدة البنية الاقتصادية/ الاجتماعية لهذه الطوائف
- وحدة البنى الثقافية/ التربوية لهذه الطوائف.

أولاً ـ الوحدة في شروط التشكل الاجتماعي للطوائف:

منذ بدء التشكل التاريخي للطوائف اللبنانية الكبرى في أواخر القرن الخامس الميلادي وحتى مطلع القرن التاسع عشر لم تتخذ هذه الطوائف أشكالاً وشروطاً متمايزة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. فكلٌ من تلك الطوائف لم يحقق انغلاقاً اجتماعياً تاماً، ولم ينجز لنفسه إطاراً سياسياً خاصاً به. وهذا يعني أن كل طائفة لم تكن وحدها «وحدة اجتماعية» خاصة، وبالتالي لم تتمتع دون غيرها من الطوائف بسمات ذاتية اجتماعياً وسياسياً. أما ممارسة الطقوس المذهبية الدينية، والتي قد تختلف بين طوائف الدين الواحد، لا تشكّل «علامة فارقة» على الصعيدين الاجتماعي والسياسي لمجموع الطوائف في المقاطعات اللبنانية. فقد تعرضت هذه الطوائف خلال عملية تشكّلها التاريخية لشروطٍ واحدة بحيث انتفت أسباب التمايز بينها، خاصة لدى الموارنة والدروز، باعتبارهما الطائفتين اللتين لعبتا دوراً هاماً في تاريخ المقاطعات اللبنانية من جهة، وفي الصراعات والمنازعات الطائفية في أواسط القرن التاسع عشر من جهة ثانية. يمكن إيجاز هذه الشروط في العناوين التالية:

١ ـ الوحدة في التراث والنسب:

الأكثرية الساحقة من سكان المقاطعات اللبنانية أي من أتباع الطوائف اللبنانية ينتمون لبيئة تاريخية أنبتت الرسالات وحفلت بالأحداث التاريخية. والتراث العربي ـ الإسلامي لا يخص المسلمين وحدهم في بلاد الشام، بل هو نتيجة جهود السكان العرب، مسلمين ومسيحيين، في ظل المفاهيم الإسلامية الجديدة. وبالتالي يصبح سكان بلاد الشام بما فيهم سكان المقاطعات اللبنانية «ذوو تراث، لا دخلاء على تراث»[(١)]، وللمسيحيين العرب دور هام في انبناء الحضارة العربية الإسلامية، فقد كانوا دائماً جزءاً من عملية تطوير هذه الحضارة[(٢)]، بل كانوا من الأجزاء الأساسية التي أذنت لهذه الحضارة أن تتسع وتستمر لقرون طويلة.

والعائلات الرئيسية للطوائف اللبنانية بمعظمها تعود من حيث النسب إلى أصل رئيسي هو القبائل العربية في الجزيرة العربية وبلاد الشام، وكانت تلك العائلات، مسيحية وإسلامية، تتفاخر بنسبها هذا، «فالعائلات المارونية العربية واقع قائم وإن دار حول بعضها الخلاف»[(٣)]. فيما تشير المصادر المذهبية للموارنة بأن نشأتهم كانت قرب وادي العاصي وفي شمال سوريا[(٤)]. والعائلات/ القبائل الدرزية تنتسب إلى اثني عشرة قبيلة سكنت معرة النعمان[(٥)].

(١) هنري أبو خاطر، «من وحي تاريخ الموارنة»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٤.
(٢) للإطلاع على دور النخبة المسيحية في التراث العربي الإسلامي، يُراجع: الأب لويس شيخو، «علماء النصرانية في الإسلام»، سلسلة التراث العربي المسيحي (٥)، المكتبة البوليسية، بيروت ١٩٨٣.
(٣) هنري أبو خاطر، مرجع مذكور، ص ٣٦.
(٤) يراجع المبحث السابق: «التشكل التاريخي للطوائف اللبنانية الكبرى»، فقرة: الموارنة.
(٥) محمد كامل حسين، «طائفة الدروز: تاريخها وعقائدها»، مصر، ط ٢، القاهرة ١٩٦٠، ص ٥.

LAU LIBRARY
BEIRUT

أما العائلات/ القبائل العربية التي دخلت المقاطعات اللبنانية والتي تسنّت أو تشيّعت لاحقاً، أتت من شبه الجزيرة العربية ومن داخل بلاد الشام، قبل الفتح العربي بعدة قرون؛ فقد أشار المؤرخ الدكتور أسد رستم إلى وجود سكانٍ من أصل عربي في جزء من السواحل الشرقية للبحر المتوسط منذ زمن الاسكندر المقدوني الذي «فاجأهم شرقي صور وعند قرى جويا وقانا»[1].

ولعل سهولة الفتح العربي ـ الإسلامي لبلاد الشام بعد معركة اليرموك عام ٦٣٦ ميلادية وما تلاها من تمدد حتى كامل السواحل الشرقية للمتوسط يدل فيما يدل على تواجد ملموس للعائلات/ القبائل العربية الأصل والتي استقبلت الفاتحين الجدد دون مقاومة تذكر، مع الإشارة أن سكان بلاد الشام عامة عانوا كثيراً، في تلك الفترة، من مساوىء الحكم البيزنطي.

أدى ذلك إلى قيام روابط مستلهمة من التراث العربي الإسلامي، خاصة في بلاد الشام. وليس جديداً في بلاد الشام أن يستلهم الناس تراثهم، فقد تماثلت الطوائف المسيحية قبل الفتح العربي، في امتلاك خصوصية مشرقية إزاء الخصوصية البيزنطية، فقد «برزت في الكنيسة الأنطاكية (عناصر الحضارة السورية الوطنية بإزاء الحضارة البيزنطية اليونانية، واشتد التنافس بينهما، وتكوّن لدى السوريين الأصليين ميل إلى تأكيد وإبراز حضارتهم والانعتاق من النفوذ البيزنطي اليوناني في الفن واللغة والطقوس وسائر عناصر الحضارة»[2].

وعلى صعيد الأعراف والتقاليد والعادات، فقد كانت متماثلة بين الطوائف إلى درجة انتفاء القدرة على رؤية اختلافات بين المسلمين والمسيحيين، فقد أشار الرحالة الفرنسي «فولني» إلى شدة الشبه بين الدروز والموارنة في أساليب

(١) مجلة العرفان، المجلد ٥٠، ص ١٦.
(٢) الأب بطرس ضو، «تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري ٣٢٥ ـ ٧٠٠م»، طبعة ثانية، دار النهار، بيروت ١٩٧٧، ص ٣٢٤.

LAU LIBRARY

العيش واللهجة والعادات والآداب العامة[1]، فيما السمات الاجتماعية، التي تستند إلى وحدة التراث، تشترك بها وتعيشها العائلات المقاطعجية «أصحاب المقاطعات في الجبل والمناطق الأخرى دون تمييز بين مسيحيين ومسلمين[2]»، وقد أشار رحالة فرنسي آخر، زار بلادنا عام ١٨٤٣ إلى شدة تشابه الموارنة مع باقي الشرقيين بقوله: «بشكل عام لا يمكننا أن نميّز أي شيء في حياة الأمراء والمشايخ الموارنة عن غيرهم من الشرقيين. إنه المزيج نفسه من العادات العربية»[3].

٢ ـ وحدة السلطة والعلاقات السياسية:

عاشت جميع العائلات المقاطعجية ومن كل الطوائف في إطار النظام المقاطعجي المحلي وتحت سلطة سياسية عليا واحدة (عربية إسلامية، ثم عثمانية إسلامية) ولم تكن «المقاطعجية» (بمعنى إطار سياسي ضيق) حكراً لطائفة دون أخرى[4]: فالأمير الحاكم شأنه شأن شيخ العشيرة النافذ والمسيطر في جبل عامل (العائلات الشيعية) وفي جبل حوران والشوف (العائلات الدرزية) وفي جبال العلويين (العائلات العلوية) وجبال كسروان وقاديشا (العائلات المارونية).

والأهم من ذلك، لم تكن سلطة الأمير الحاكم ولا سلطة شيخ العشيرة

(١) ذكره: فيليب حتي، «تاريخ لبنان»، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢، ص ٤٩٥.
(٢) يراجع بشأن هذه السمات:
Dominique Chevalier, «Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Revolution industrielle en Europe», Paris 1971, p. 66-105.
(٣) Gerard de Nerval, «Voyage en Orient», Librairie Juillard, Paris 1964, Tome II, p. 9.
(٤) يراجع المبحث الأول: «التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية» فقرة: محاولة تعريف بالنظام المقاطعجي اللبناني.

BEIRUT

متحققة انطلاقاً من انتمائه المذهبي. فهي تستند للعصبية العائلية بتحالفاتها المتنوعة بالدرجة الأولى. وكانت الانقسامات المقاطعجية تستند حتى نهاية القرن الثامن عشر لحزبية محددة وليس لطائفة محددة، ولعل المثل الأبرز على هذه الانقسامات ما قام من تحالفات بين الزعماء المقاطعجيين قبيل وخلال وبعد معركة عين دارة عام ١٧١١، فقد انقسمت التحالفات إلى «قيسية» و «يمنية» يشتمل كل منها على عائلات مقاطعجية مسيحية وإسلامية، وأحياناً من داخل الأسر نفسها[١]. أكثر من ذلك، فإن التنافس على سلطة الإمارة كان بين زعماء العائلة المقاطعجية الواحدة بحيث يتحالف هذا الزعيم أو ذاك مع عائلات وزعامات درزية، مارونية، سنية، وشيعية في سبيل القضاء على منافس من عائلته. وقد كان هذا الأمر شديد الوضوح في عهد الإمارة الشهابية. ولم يكن، حتى نهاية القرن الثامن عشر، لرجال الدين «مسلمين» ومسيحين، سلطة فعلية على الزعماء المقاطعجيين المسلمين والمسيحيين. وكانت الزعامة المقاطعجية، درزية أو مارونية، زعامة زمنية دنيوية تفوق أهمية الموقع الاجتماعي لرجال الدين، فلم يكن لمجلس العقال الدرزي دور ما في تقرير النشاط السياسي المحلي لزعماء الدروز، فلدى رجال الدين الدروز «كره تقليدي للسياسة، وخضوع معروف للأرستقراطية (الدرزية)»[٢]، إضافة إلى تخلي رجال الدين الدروز عن محاولة ضم الآخرين إلى مذهبهم. كما لم يكن لرجال الكنيسة، قبل القرن التاسع عشر، وزن في العمل السياسي للعائلات المارونية، فقد كان بطريرك الموارنة يزور باستمرار آل الخازن المقاطعجيين ليطلب: «الصفح والموافقة»[٣].

---

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، مرجع مذكور، ص ٦٩.

(٢) هاني فارس، «النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث»، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٠، ص ٩٦.

(٣) Iliya Harik, «Politics and Changes in a Traditional Society, Lebanon 1711-1845», Princeton, P.U.P., 1968, p. 91.

أما تنظيم الإمارة ذاته، بوصفه أداة سلطوية بيد الدولة العثمانية، فهو «تنظيم واحد» في كل المناطق التي دخلت تحت الحكم العثماني منذ عام ١٥١٦م ولم يكن للإمارة المعنية أو الشهابية، أية خصوصية مذهبية أو دينية، ولا حتى خصوصية نووية (من نواة) على الصعيد السياسي أو الكياني، فقد استندت الإمارة إلى عصبية وقوة العائلة، بغض النظر عن الانتماء المذهبي لهذه العائلة[١]. فقد أسندت الدولة العثمانية «الحكم المحلي»، إذ جاز التعبير، للعائلات القادرة بقوتها وسطوتها أن تفرض الأمن وتجبي الضرائب وتساعد الوالي العثماني بحروبه. والأمثلة كثيرة على تولي هذا النوع من العائلات «الحكم المحلي» في أنحاء عدة من بلاد الشام، كالعائلة الزيدانية في شمال فلسطين، والحمدانية والطرشانية في جبل العرب، وآل الصفير وآل شكر في جبل عامل. وجميعها كانت تحت مراقبة الولاة العثمانيين، المراقبين هم بدورهم من السلطة العليا العثمانية، فقد قضي على كل من حاول، من ولاة وأمراء، التمرد والتخلص من السلطة العثمانية كما حدث للأمير فخر الدين الثاني، ولوالي عكا ظاهر العمر، وعلي بك الكبير في مصر.

٣ ـ وحدة البنية الاقتصادية/ الاجتماعية:

عاش جميع أتباع الطوائف اللبنانية في إطار بنية اقتصادية ـ اجتماعية واحدة تستند إلى علاقات إنتاج أفرزها الاقتصاد الطبيعي الزراعي/ الحرفي، يرافقه نشاط تجاري محدود في سوق داخلية ضيقة بين الأرياف والمدن[٢]. وكانت

---

(١) المعنيون كانوا دروزاً، والشهابيون كانوا في البدء سُنّة، ثم سرعان ما تنصّر العديد من أمرائهم الحاكمين، ومع ذلك، استمرت الدولة العثمانية بتولية الأمراء الشهابيين، وبتسمية إمارة الجبل «بإمارة الدروز» المرجع:
Testa Baronde, «Recueil des Traités de la Porte Ottmane avec les Puissances Etrangères», Paris 1892-1894, T. 3, p. 83.

(٢) يراجع المبحث السابق: «التطور البنيوي للمقاطعات اللبنانية»، فقرة: التطور الاجتماعي الاقتصادي.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية في جميع الأراضي العثمانية بما فيها المقاطعات اللبنانية، وقد أدى اتباع نظام التزام الضرائب مقابل الحصول على حق التصرف بالأرض إلى تركيز ودعم النظام المقاطعجي اللبناني، حيث عاش سكان المقاطعات اللبنانية في إطار علاقة استبدادية معقدة: عامة الناس من فلاحين ومزارعين وحرفيين وصنّاع مرتهنون لإرادة الزعماء المقاطعجيين يقدمون لهم الفروض المقاطعجية التي تتمثل في دفع الضرائب على أنواعها وتقديم الهدايا وجزءاً من إنتاجهم، والقيام بالسخرة في بناء منازل وقصور المقاطعجيين، واحتطاب حاجتهم للتدفئة، وغير ذلك من «الخدمات المجانية»، فيما المقاطعجيون اهتموا بتوسيع مناطق نفوذهم وبجمع الضرائب واجتزاء حصة لهم، ودفع الباقي للأمير الحاكم الذي يجتزىء بدوره لنفسه من هذه الضريبة ليرسل الباقي إلى خزينة الدولة.

لقد عاش الموارنة في جبال قاديشا وكسروان في إطار هذه العلاقات المقاطعجية، كذلك الأرثوذكس في عكار، والحال عينه بالنسبة للسنّة والشيعة والدروز، فلم تختص طائفة دون أخرى بالسمات المقاطعجية هذه، فالفلاحون والحرفيون انتموا لكل الطوائف، والمقاطعجيون انتموا لكل الطوائف. منطقة واحدة كادت أن تشذ عن هذه القاعدة، هي الجزء الجنوبي من جبل لبنان (المتن والشوف) فقد كان معظم المقاطعجيين من الدروز ومعظم الفلاحين من الموارنة، دون أن يكون لهذه المنطقة أية خصوصية اجتماعية أو اقتصادية.

وقد كان للزعيم المقاطعجي، بصرف النظر عن مذهبه أو ديانته، مصالح مشتركة مع زعيم مقاطعجي آخر ينتمي لهذا المذهب أو ذاك، وقد كان أمراً مألوفاً أن تتحالف عائلة مقاطعجية مع عائلة أخرى لا تنتمي لذات المذهب أو الدين، وسُميت هذه التحالفات «تآخياً»، فقد تحالفت، على سبيل المثال وليس الحصر، عائلة البستاني المارونية مع عائلتي حمادة وعبد الصمد الدرزيتين، كما تحالفت عائلة أبو الحسن الدرزية مع عائلة مجاعص

المسيحية[١]. وقد عاشت العائلات المسيحية والدرزية جنباً إلى جنب متصافية ومتوادة حسب رأي الرحالة الفرنسي المشهور «فولني» والمعروف بدقة ملاحظته[٢]، كما لاحظ الراهب الإيطالي «مارتيني» الذي زار جبل لبنان عام ١٧٦٠م أن الدروز يظهرون الود والاحترام للنصارى، ويصلي الدرزي في الكنيسة كما يصلي في مسجد تركي[٣]، ويشترك مع جيرانه النصارى في كثير من الاحتفالات والأعياد الدينية.

وعلى الصعيد القضائي، ساد جزءٌ كبير من الشرع الإسلامي جبل لبنان مدفوعاً بظل وهيبة السلطة العليا العثمانية الإسلامية، وأُدخلت الأحكام الشرعية إلى معاملات الموارنة والدروز، فقد نصح الحبر الأعظم عام ١٨٠٣م أتباعه الموارنة بأن يرتضوا بذلك، «بداعي الضرورة في التعامل بين رعايا الدولة الواحدة»[٤].

وفي تماثل شروط التشكل الاجتماعي للطوائف اللبنانية يمكن ملاحظة أثر البيئة الجغرافية الطبيعية، إذ إن علماء الاجتماع وفي مقدمتهم ابن خلدون[٥] يؤكدون على أهمية دور البيئة الطبيعية في تحديد الكثير من السمات الاجتماعية للمجموعات البشرية، بهذا المعنى، تدعّم البيئة الطبيعية الجغرافية الواحدة مسألة التماثل في شروط التشكل الاجتماعي للطوائف اللبنانية: فالموارنة والدروز والشيعة كانوا بمعظمهم سكان الجبل، فجعلت منهم البيئة الجبلية أقواماً أشداء، ذوي عصبية عشائرية جامحة، وأرست لديهم تقاليد السخاء

(١) أسد رستم، «آراء وأبحاث ١٨٩٧ ـ ١٩٦٥»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٧، ص ٥٤.
(٢) ذكره: فيليب حتي، مرجع مذكور، ص ٤٩٥.
(٣) ذكره المرجع السابق، ص ٤٩٥ نقلاً عن كتاب للراهب مارتيني.
(٤) بيار روندو، مرجع سابق، ص ٧٧.
(٥) لمزيد من التفاصيل حول دور البيئة الطبيعية في التشكل الاجتماعي يُراجع: مقدمة ابن خلدون، دار القلم، ط ١، بيروت ١٩٧٨، الفصول الأربعة، ص ص ٤٤ ـ ١٢٠.

وحب التندر وتعظيم البطولات الفردية. فيما سكن السنّة والروم الأرثوذكس، بشكل أساسي، في المدن، فأتاحت لهم المدينة نسج علاقات سياسية مع أجهزة الدولة، كما أتاحت لهم انبناء مسلكية مدينية متشابهة.

٤ ــ الوحدة في المحصلة الثقافية والتعليمية:

إن أية معاينة لثقافة مجموعة بشرية ما، تبدأ بمعاينة اللغة السائدة وتحديد النمط التعليمي لدى هذه المجموعة، فاللغة هي حاملة الثقافة، فيما التعليم، بمعناه التربوي العريض، يشكّل المنصة التي تنطلق منها ثقافة تلك المجموعة، أما التراث بما فيه من تقاليد وأعراف وعادات يشكّل السمات الأساسية لتلك الثقافة.

اللغة العربية بقيت، رغم السيطرة العثمانية، اللغة السائدة في بلاد الشام والمقاطعات اللبنانية، و «كادت أن تكون وسيلة التعبير الوحيدة بين السكان في حين اقتصرت (اللغة) التركية على المعاملات الرسمية ودوائر الحكومة، خصوصاً في مراكز الولايات»[١]، ورغم الضعف الذي انتاب اللغة العربية خلال الفترة العثمانية بسبب انحسار الاهتمام الرسمي بها، فقد ظلّت حية بين دفتي القرآن بلغته العربية الفصحى بوصفه الكتاب المقدس لقرابة ٧٥٪ من سكان بلاد الشام.

ثقافة المسلمين في المقاطعات اللبنانية استندت أولاً للغة العربية، ولم يكن مسيحيو المقاطعات اللبنانية خارج دائرة نفوذ هذه اللغة: فالطوائف الأرثوذكسية نقلت اللغة العربية من الحياة العامة إلى طقوسها الدينية. وكان مسيحيو جبل لبنان قد سبقوا مسلميه بتأسيس المطابع (مطبعة مار يوحنا عام ١٧٣٢) التي عملت باللغة العربية المكتوبة بالخط الكرشوني ثم بالخط العادي.

---

(١) محمد مراد، «المؤثر الأوروبي في التشكل الاجتماعي في بلاد الشام»، بحث منشور في مجلة المنطلق، العدد ٨٠/٨١، بيروت ١٩٩٢، ص ١٠٠.

وقد برع كثير من الرهبان في إتقان اللغة العربية. ومن اللافت للملاحظة أن البطاركة والرهبان كانوا يؤرخون بالتقويم الهجري (ككتاب الأزمنة للبطريرك أسطفان الدويهي)، وقد أشارت مقررات «مجمع سيدة اللويزة» الماروني عام ١٧٣٦ إلى العناية «بتدريس أصول اللغة العربية... وذلك ليشرب الطلبة حُبّ تلقي العلم وصفوة اللغة العربية»[١]. تؤكد هذه الاستشهادات انتساب الموارنة الثقافي للغة العربية، وهو «انتساب باللغة والعادات والتراث والتاريخ»[٢].

على صعيد التعليم اقتصر اهتمام السلطنة العثمانية على إنشاء المدارس في مراكز الولايات وباللغة التركية، فيما نشطت الطوائف المسيحية والإسلامية في إنشاء مدارسها الخاصة سواء في المدن أو في أرياف المقاطعات اللبنانية معتمدة اللغة العربية في التدريس. فالمسلمون ألحقوا بجوامعهم ما يُعرف بـ «الكُتّاب» حيث انصبّ اهتمامهم بالدرجة الأولى على تعلم وحفظ القرآن ثم تعليم مبادىء الصرف والنحو والكتابة والحساب، قابلها لدى المسيحيين ما عُرف بـ «مدرسة السنديانة» التي غالباً ما ألحقت بالكنائس والأديرة حيث يتعلم «التلميذ» اللغتين العربية والسريانية[٣]، وخلال القرن الثامن عشر بدأت الطوائف المسيحية والإسلامية بإنشاء مدارس بدائية منفصلة عن الكنيسة والجامع، ولم تتكاثر المدارس بمعناها الحديث إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر مع مرحلة كارثة الاختراق الأوروبي الثقافي لبلادنا.

---

(١) بيار عيد، «الدور التربوي للإكليروس الماروني في جبل لبنان في القرن التاسع عشر»، رسالة كفاءة في علم اجتماع التربية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، بيروت ١٩٨٥، ص ١٩.

(٢) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء العربي، ط ٢، ١٩٨٩، ص ١٦٥.

(٣) هنري غيز، «بيروت وجبل لبنان منذ قرن ونصف قرن»، ترجمة مارون عبود، الجزء الثاني، ١٩٥٠، ص ٦٦.

LAU LIBRARY BEIRUT

إذن يمكن القول إن لا خصوصية ثقافية أو لغوية ميّزت إحدى الطوائف اللبنانية عن زميلاتها، كما لا خصوصية تعليمية تربوية، قبل القرن التاسع عشر، امتازت بها طائفة دون أخرى. يقود ذلك إلى استنتاج أساسي هو أن المحصلة الثقافية والتعليمية لدى الطوائف اللبنانية هي واحدة ومتماثلة، مما يدعّم وحدة شروط التشكل الاجتماعي لهذه الطوائف.

ثانياً ـ الاستنتاج الرئيسي: تاريخ مشترك للطوائف:

انطلاقاً من وحدة النسب والتراث واللغة والبيئة الطبيعية والثقافية ووحدة التعامل السياسي ووحدة البنية الاجتماعية الاقتصادية التي عاشها معظم أتباع الطوائف اللبنانية منذ بدء تشكلها خلال القرنين السادس والسابع الميلاديين وحتى مطلع القرن التاسع عشر، انطلاقاً مما تقدم يمكن تحديد فرضية عامة أساسية هي أن الطوائف اللبنانية شكلت لقرون طويلة «مشروع شعب» واحد، بتاريخ واحد، ومصالح مشتركة واحدة. ولا يعيب هذه الوحدة الاجتماعية التاريخية التمركز السكني لبعض الطوائف الكبرى في أماكن رئيسية، وبخاصة أن الطوائف الأكثر عدداً انتشرت في أجزاء كثيرة من المناطق اللبنانية مع احتفاظهم بمركز رئيسي: فالموارنة انتشروا تدريجياً من جبال قاديشا إلى جنوب جبل لبنان وإلى المدن الساحلية وجبل عامل، والسنّة لم يكتفوا بسكن المدن، والشيعة نزحوا إلى المدن الساحلية فضلاً عن إقامتهم في جبل عامل والبقاع. أما الأرثوذكس فهم منذ البدء منتشرون في المدن وبعض الأرياف.

إن قراءةً موضوعية لتاريخ تشكُّل هذه الطوائف ولتماثل شروطها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، تؤيد الفرضية القائلة بأن الطوائف اللبنانية تشكل شعباً واحداً، وبالتالي لم تكن الصراعات الداخلية قبل عام ١٨٤٠ صراعات طائفية، وما يُحكى عن اضطهادات «تاريخية» بين المسلمين والمسيحيين قبل العام المذكور ما هو إلا من باب «الإسقاط الأيديولوجي

الطائفي»، وتزوير الحقائق التاريخية لأهداف سياسية لا ترتبط بالحاجات الأساسية لأبناء الطوائف اللبنانية، أقلها استدرار العطف الخارجي[١]. فالاضطهادات كانت بين طوائف الدين الواحد: فاليعاقبة المسيحيون في شمال سورية، وليس المسلمين، هم الذين اضطهدوا الموارنة[٢]. والموارنة بعد مجيئهم إلى جبال لبنان اضطهدوا اليعاقبة. والروم، بشقيهم الأرثوذكسي والكاثوليكي، تنازعوا بشكل شبه دائم فيما بينهم. كما أن الضغط الطائفي اشتد بين الطوائف المسيحية إثر التنافس على استقطاب كل طائفة لأتباع الطائفة الأخرى عن طريق المبشرين والمرسلين المحليين والأجانب.

والمماليك (السنّة) هم الذين باشروا بالقيام بحملات عسكرية عنيفة ضد الشيعة والنصيرية المتمركزين في كسروان بين ١٢٩٢ و١٣٠٥م كما سبقت الإشارة[٣]. أما الحملات العسكرية العنيفة ضد سكان جبل عامل من قبل الأمراء المعنيين (الدروز) والأمراء الشهابيين (السنّة) أدت إلى كوارث واضطهادات طالت عامة الناس من الشيعة، علماً أنها حملات عسكرية اندرجت في إطار توسيع نفوذ الإمارة.

إذن الاضطهادات العنيفة لم تكن بين مسلمين ومسيحيين، بصفتهم الانتمائية للإسلام أو للمسيحية أو لأي من الطوائف، كما يحاول أن يحلل ويستنتج مؤرخون وكتاب مستلبين بالهواجس الطائفية؛ بل بالعكسُ تماماً، فإن مواقف لطوائف لبنانية في أوج الاقتتال الماروني ـ الدرزي عام ١٨٤٢م تستند إلى معطيات غير طائفية: فالروم الأرثوذكس في زحلة انحازوا للدروز، كما مدّ آل حرفوش (الشيعة) في البقاع يد المساعدة للموارنة[٤].

أما الموقف المسيحي، خاصة موقف الموارنة الداعم للصليبيين في بدء

(١) Dominique Chevalier, op. cit., pp. 40-42.

(٢) يوسف مزهر، «تاريخ لبنان العام»، جزء أول، بيروت، ص ١٦٣ ـ ١٦٨.

(٣) يراجع: مبحث «التشكل التاريخي للطوائف»؛ فقرة: الشيعة.

(٤) جورج قرم، «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»، مرجع مذكور، ص ٢٨٦.

LAU LIBRARY
BEIRUT

حملاتهم يعود إلى قصور موضوعي مبرر في ولائهم للسلطة القائمة آنذاك، إضافة إلى أن موقفهم لم يؤدّ إلى تبديلٍ يُذكر في قوة الصليبيين[1]، بينما المواقف المهادنة التي اتخذها بعض الجماعات المسلمة إزاء الصليبيين، فضلاً عن انقساماتهم، هي التي سمحت للصليبيين في البقاء في بلادنا طوال قرنين من الزمن، وليس موقف المسيحيين الموارنة إطلاقاً.

وخلاصة القول إنه، لم يسجّل تاريخنا قبل عام ١٨٤٠ صدامات ومذابح متبادلة طائفية بين المسيحيين والمسلمين، ولم تصبح الطائفية مكوِّنة للعمل السياسي في المقاطعات اللبنانية إلا خلال الفتن والاضطرابات (١٨٤٠ - ١٨٦٠) ثم عهد المتصرفية، لذا لا بد من التفتيش عن جذور التأسيس العرفي والقانوني للطائفية السياسية الراهنة في التبدلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي بدأت تظهر مع بداية القرن التاسع عشر بشكل عام، وفي كارثة الاختراق الأوروبي الاقتصادي ثم السياسي للبنية الاجتماعية في المقاطعات اللبنانية بشكل خاص.

---

(١) تبدل موقف المسيحين بعد فترة من استقرار الصليبيين، لدرجة أن المسيحين ساعدوا المسلمين على دحر كونت طرابلس الصليبي (Pons) عام ١١٣٧. المرجع: فؤاد قازان، «الإقطاعية ومراحل تطورها في عهد المماليك»، مجلة الطريق، عدد أيلول ١٩٦٩، ص ٥٠. نقلاً عن: غروسيه، «تاريخ الحروب الصليبية»، المجلد الثاني، ص ٦٧ ـ ٦٩.

المبحث الخامس

الطوائف اللبنانية:
من الديني إلى السياسي

نظام الملل والامتيازات

أولاً: التاسيس العملي للطائفية السياسية

ثانياً: التاسيس القانوني للطائفية السياسية

الطوائف اللبنانية:

من الديني إلى السياسي

حاولنا خلال المبحث السابق تحديد المعطيات المشتركة لتاريخ الطوائف اللبنانية من حيث وحدة وتشابه ظروف تشكّلها التاريخي على الأصعدة الاجتماعية/ الاقتصادية/ السياسية/ الثقافية. وتوصلنا إلى استنتاج رئيسي هو أن الطوائف اللبنانية كانت، تاريخياً، مشروع شعب واحد.

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، ومن خلال التبدلات الأساسية التي طرأت على البنى الاجتماعية الاقتصادية لهذه الطوائف، مضافة لضعف السلطة المركزية العثمانية مقابل اشتداد حدة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية عبر نظام «الملل» ونظام الامتيازات، من خلال كل ذلك، تمّ إحباط مشروع الشعب الواحد، ووُضعت الطوائف اللبنانية في مواجهة بعضها، ثم دُفعت للانتقال التدريجي من سمة الطوائف الدينية إلى سمة «الطوائف السياسية» بحيث لعبت دوراً متصاعداً في التركيبة السياسية لنظام المتصرفية، ثم لنظام دولة لبنان منذ عام ١٩٢٠ وحتى الآن.

سنحاول في هذا البحث وضع اليد على الخطوات الأولى العملية وعلى طبيعة التأسيس القانوني للطائفية السياسية.

تمهيد:

نظام الملل العثماني والامتيازات الأجنبية:

مع اتساع رقعة الدولة العثمانية واحتضانها لمزيد من الطوائف الدينية غير الإسلامية، اتخذت السلطة العثمانية وعلى مدى فترات طويلة سلسلة إجراءات تهدف إلى تنظيم شؤون هذه الطوائف، عُرفت «بنظام الملل العثماني». والأساس في هذا النظام هو منح الطائفة غير المسلمة نوعاً من الحرية في تدبير شؤونها الدينية الداخلية بالدرجة الأولى، وذلك عبر رؤساء الملل الذين يتم «انتخابهم» من قبل أبناء طائفتهم على أن يقترن هذا الانتخاب بموافقة السلطان العثماني. ولهؤلاء الرؤساء حق إدارة «رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية»[١]. فقد أتاحت هذه الإجراءات التي اتخذت طابعاً قانونياً لكل طائفة أن تهتم مباشرة بكنائسها وأمكنة العبادة الخاصة بها، وأن تدير أملاكها الوقفية بالطريقة التي تراها مناسبة، كما أتاحت للطوائف أن تنشىء وتدير مدارسها وتنشر بين أبنائها ثقافتها الدينية ـ المذهبية. وسمح نظام الملل لكل طائفة التدخل في تفاصيل الحياة الشخصية لأتباعها، فكانت قضايا الأحوال الشخصية من إرث وزواج وطلاق والإفتاء فيها تعود للرؤساء الدينيين. ولتدعيم موقف هؤلاء الرؤساء عمدت الدولة العثمانية في فترات لاحقة إلى تخصيص رواتب سنوية لهم، كما أعفت أراضي المؤسسات الدينية من الضرائب، ومنحت الطوائف حق التمثيل في مجالس دعاوى الأقضية[٢].

ويعود نظام الملل العثماني إلى التشريعات الإسلامية التي اعترفت منذ عهد الرسول بأهل الكتاب، أي النصارى واليهود، فأدخلتهم في ذمة الإسلام ورعايته، ومنحتهم حرية ممارسة العبادة حسب طقوسهم وعاداتهم الدينية، مما

(١) محمد عبد العزيز عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية»، القاهرة ١٩٦٩، ص ٣٠٨.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٣١١ ـ ٣١٤.

خفّف، إلى الحد الأدنى، الاحتكاك المباشر بين النصارى واليهود وبين السلطة المركزية الإسلامية.

والواقع أن نظام «الملل» هو إحدى أدوات الدولة السلطانية، خاصة السلطنة العثمانية، لإقامة توازن دقيق بين السلطة الحاكمة وبين مجتمعاتها الشديدة التنوع، وبهذا المعنى يصبح نظام «الملل» إحدى «هيئات المجتمع الأهلي وتراكيبه التي لعبت دور وسائط السلطة»[١].

وتجدر الإشارة أن الدولة العثمانية لم تعترف بالطوائف الإسلامية الأخرى[٢]، ولم تدخلها في تصنيف الملل العثماني، كالشيعة والدروز والنُصيريين الذين تمركزوا في مناطق جبلية في المقاطعات اللبنانية.

ورغم أن القصد من نظام الملل هو تنظيم شؤون الطوائف المسيحية، فإنه كان الثغرة التي وجد فيها الغلاة من أبناء الطوائف المسيحية، خاصة الموارنة، استقلالاً داخلياً واعتبار أنفسهم «أمة»، والأخطر من ذلك أن تعبير «أمة» اتخذ لاحقاً لدى العامة وبعض الخاصة صفة الكيان السياسي المستند لطائفة محددة، مما جعلهم يعتقدون أن مشاركتهم لفرنسا، خاصة في «الكاثوليكية المسيحية» يعني انتماءً سياسياً لها، وظهر هذا الاعتقاد واضحاً في عهدي المتصرفية والانتداب.

أما ما عُرف بالامتيازات الأجنبية في أراضي الدولة العثمانية، فقد شهدت ولادتها الفعلية عام ١٥٣٥ بمعاهدة بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول[٣] تتضمن حماية فرنسا لرعاياها على الأراضي العثمانية

(١) وجيه كوثراني، «مشروع النهوض العربي»، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ١٤٦.
(٢) وجيه كوثراني، «الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان»، معهد الإنماء العربي، ط ٣، بيروت ١٩٨٢، ص ٣١.
(٣) فيليب حتي، «تاريخ لبنان»، مرجع مذكور، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

من قناصل وتجار ووكلاء، وسرعان ما حصلت بريطانيا على امتيازات مماثلة عام ١٥٨٠. وتوسعت الامتيازات الفرنسية عام ١٧٤٠ بمعاهدة بين السلطان محمود الأول والملك الفرنسي لويس الخامس، تنص على «حق» فرنسا في حماية الحجاج الفرنسيين والأوروبيين إلى الأراضي المقدسة، وكانت هذه المعاهدة هي أساس الإدعاء الفرنسي بحماية الكاثوليك من رعايا الدولة العثمانية. وطالت الامتيازات الطوائف المسيحية اللبنانية المرتبطة بروما، الموارنة تحديداً، حتى أن فرنسا أقدمت على تعيين قناصل لها في بيروت من آل الخازن الموارنة بين عامي ١٦٥٥ و١٧٥٣[1].

ومع بداية مرحلة غزو السلع الأوروبية للسوق العثمانية، وأسواق بلادنا خاصة، شدّد الأوروبيون ضغطهم على الدولة العثمانية لتخفيض نسبة الرسوم الجمركية للسلع التي يستوردها التجار الأوروبيين في المدن العثمانية، فبدل أن يدفع التاجر الأوروبي نسبة ما بين ٧٪ و١٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة كما هي الحال بالنسبة للتاجر المواطن، بات التاجر الأوروبي يدفع ٢٪ فقط[2] من قيمة السلع المستوردة، مما دفع ببعض التجار المحليين لاستيراد السلع باسم التاجر الأوروبي هرباً من دفع النسبة الجمركية العالية، وهذا يؤدي، بحسب طبائع الأمور، إلى ارتهانه وحاجته للتاجر الأوروبي.

وفي إطار نظام الامتيازات الأجنبية، كانت الدولة العثمانية، بعد كل هزيمة تُمنى بها أمام أية دولة أوروبية خاصة خلال فترات ضعفها، تقدم للأوروبيين تنازلات جديدة: ففي اتفاقية صلح باريس عام ١٨٥٦ (بعد حرب القرم) اضطرت الدولة العثمانية أن تمنح امتيازات بناء سكك الحديد وصناعة

(١) رينيه وستلبوخر، «تقاليد فرنسا في لبنان»، ترجمة القس بولس عبود، حريصا، لبنان ١٩٢١، ص ١٦٥.

(٢) زهير حطب، «تطور بنى الأسرة العربية»، معهد الإنماء العربي، طبعة ثالثة، بيروت ١٩٨٣، ص ١٩٢.

التعدين على أراضيها للرأسماليين الأوروبيين مع تسهيلات لوكلائهم[1].

رغم كل ذلك، لم يؤد نظام الامتيازات ولا نظام «الملل» إلى تدخلات أوروبية سافرة خلال فترة قوة الدولة العثمانية، فالامتيازات ساهمت في تفعيل التجارة الأوروبية في الأراضي العثمانية. ومع ضعف الدولة العثمانية خاصة خلال القرن التاسع عشر، وجد الأوروبيون في نظام الملل والامتيازات باباً للتدخل في الشؤون الداخلية للولايات العثمانية، لكن هذا التدخل لم يؤد إلى نتيجة حقيقية لمصلحة الأوروبيين إلا لدى توفر معطيات داخلية قابلة للانصياع: فقد تجاوز والي عكا أحمد باشا عام ١٧٨٩ كل اتفاقات الامتيازات وطرد كل التجار والرعايا الفرنسيين وعلى رأسهم قنصل صيدا وعكا دون أن تستطيع فرنسا إعادتهم، وقد كُوفِئ أحمد باشا من قبل الدولة العثمانية بإضافة ولاية دمشق لمناطق نفوذه[2]، بينما وجد التدخل الفرنسي آذاناً صاغية لدى الموارنة خلال المفاوضات الدولية التي سبقت وضع نظام المتصرفية، مما جعل فرنسا قادرة على تنفيذ بعض شروطها.

أولاً ـ التأسيس العملي للطائفية السياسية:

رغم انتفاء وجود النزاعات الطائفية بين الطوائف اللبنانية منذ تشكُّلها ولقرون طويلة، حدثت الاحتكاكات الأولى بين الدروز والموارنة خلال عام ١٨٤٠ وسرعان ما أصبحت نزاعات دموية خطرة في خريف ١٨٤١، ودامت متقطعة وحذرة حتى صيف ١٨٦٠ فتحولت إلى مذابح متبادلة حتى قيام نظام المتصرفية عام ١٨٦١ كتعبير عن توازن دقيق يستند داخلياً إلى قوة وحجم الطوائف، وخارجياً إلى مدى قدرة كل من فرنسا وبريطانيا في تحقيق أهدافهما السياسية. فكان ذلك تأسيساً أولياً للطائفية السياسية وللامتيازات

(١) لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص ٢٤٧.

(٢) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ٢٨٦.

الطائفية، سرعان ما تدعّم هذا التأسيس في عهدي الانتداب والاستقلال حتى باتت الطائفية ظاهرة أساسية في بنية المجتمع اللبناني.

لذا، فإن التفتيش عن أسس تأسيس هذه الطائفية يجب أن يبدأ في المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

١ ــ نشوء التكتل الطائفي لدى الموارنة:

تعتبر الطائفة المارونية أولى الطوائف اللبنانية التي باشرت تدريجياً باتباع خطوات ثابتة باتجاه بناء طائفي عصبوي خاص بها، أدى في مطلع القرن التاسع عشر إلى تكتيل اتباع الطائفية حول الإكليروس الماروني وعلى رأسهم البطريرك. وقد بدأت هذه الخطوات في بداية القرن السابع عشر حين بدأ الأمير فخر الدين الثاني اختيار مدبرين لأولاده من العائلات المارونية بشكل أساسي. إلا أن المدبرين لم يصبحوا قوة سياسية في الإمارة إلا في عهد الأمراء الشهابيين، خاصة في عهد الأمير يوسف منذ عام ١٧٦٠، فقد بدأ المدبِّر «يضع نفسه في تصرف قوى سياسية مقاطعجية جديدة ينتمي إليها طائفياً.. وهنا بالضبط تكمن الأهمية التاريخية لفئة المدبرين الموارنة ودورهم في ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية من جهة، وإضعاف العائلة الشهابية تمهيداً لضربها من جهة ثانية»[١] وقد جهد المدبرون الموارنة في تنصير العديد من الأمراء الشهابيين.

الخطوة الثانية باتجاه إنشاء التكتل الطائفي الماروني كان تعاظم دور الكنيسة والأديرة الرهبانية: أنشئت المدرسة المارونية في روما بهدف ربط الطائفة بالكرسي البابوي من جهة، «وإعداد الكادرات اللازمة ولا سيما الدينية منها لتنظيم الطائفة المارونية وجعلها قوة متماسكة»[٢] من جهة ثانية؛ ومع تسلم

---

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ١٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٩.

البطريرك أسطفان الدويهي سدة البطريركية عام ١٦٧٠ وهو خريج المدرسة المارونية في روما، ارتبط تنظيم الكنيسة المارونية بدعم البابا في روما في إطار تلك المدرسة، فقد اعترف للموارنة بحق تنظيم شؤونهم الكنيسة ورهبانياتهم وفق ظروفهم الخاصة، ووقف ضد الآباء الفرنسيسكان «الذين يعملون على تحويل الموارنة إلى طائفة اللاتين»[١].

وساهمت فرنسا عبر قناصلها في دعم الكنيسة المارونية ومنع الانشقاقات داخل الطائفة خاصة إثر انتخاب البطريرك يوسف عواد عام ١٧٠٥ ونشوء معارضة شديدة لانتخابه في أوساط الموارنة من رجال دين وزعماء مقاطعجيين[٢]، كما أشار تقرير قنصل فرنسا في صيدا عام ١٧٠٢ إلى «مساعدات مالية هامة قدمتها فرنسا إلى البطريركية المارونية»[٣].

واستطاعت الكنيسة المارونية الحصول على اعتراف الأمير الشهابي الحاكم، حيدر الشهابي، عام ١٧٩١ باعتبارها المرجع الوحيد للقضاء في جميع المنازعات بين الموارنة[٤].

أما الأديرة الرهبانية فقد أُنشئت في بدايات القرن الثامن عشر، فاهتمت باستصلاح الأراضي وإنشاء الحرف حتى غدت قوةً اقتصادية للطائفة، خاصة بعد أن توسعت في شراء الأراضي بأسعار بخسة من الفلاحين الموارنة الذين باعوا أراضيهم بعد عجزهم عن دفع الضرائب. كما اهتمت الأديرة بتعليم أبناء الطائفة الفقراء واليتامى خاصة، فغدت تجمعات سكانية نشطة وذات طاقة اقتصادية وتربوية كبيرة، امتد تأثيرها إلى أوساط جميع المسيحيين، «فضلاً

---

(١) Joseph Hajjar, «Christians en Orient 1864-1968», Librairie du Liban, 1971, p. 20.

(٢) Adel Ismail, «Documents Consulaires et Diplomatiques», T. 1, pp.152-154.

(٣) Adel Ismail, opt. cit., T. 1, p. 38.

(٤) Mansour Awad, «Le clérgé doit-il payer la capitation et l'Impot Fioncier»; Etudes historiques et canoniques, Beyrouth, Imprimerie Al-Ijtihad, 1923, pp. 40-41.

LAU LIBRARY BEIRUT

عن كونها وحدات تبشيرية تدعو لتكتل أبناء الطائفة المارونية والمسيحيين عموماً وراء رجال الدين الموارنة»[1]. وقد شهد القرن التاسع عشر صراعاً بين مطارنة الكنيسة ورهبان الأديرة انتهى لمصلحة الكنيسة المارونية، التي باتت أكبر قوة مارونية على صعيد امتلاك مساحات وقفية شاسعة والتي بلغت في النصف الأول من القرن التاسع عشر قرابة ربع مساحة جبل لبنان[2]. وتقلص دور الزعامات المقاطعجية المارونية، خاصة بعد أن دعمت الكنيسة الفلاحين الموارنة في ثورتهم ضد آل خازن في كسروان. وفي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت الكنيسة وتحديداً البطريرك الناطق «الرسمي» باسم الطائفة المارونية بشكل عام.

أثار هذا التكتل الماروني الطائفي حذر وريبة الطوائف الإسلامية والمسيحية الأخرى، خاصة وأن الطوائف الإسلامية لا تملك آنذاك تنظيماً دينياً مماثلاً، إذ إنه «لا رهبانية في الإسلام»، وملكيتهم الوقفية قليلة بحيث لا تقاس بما لدى الموارنة: فالسنّة اعتمدوا على نفوذ الدولة العثمانية، وأوقافهم ملحقة بوزارة خاصة، والملكية الوقفية للشيعة الإمامية كانت قليلة الأهمية، وليس لها أثر يذكر على صعيد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأبناء الطائفة الشيعية خاصة وأنها كانت منتهكة من قبل الزعماء المقاطعجيين الشيعة. وعلى صعيد التنظيم الديني كانت مجالس العقال الدرزية منتشرة دون ترابط ولا تشكل تنظيماً دينياً متماسكاً سيّما وأن الدروز كفوا في وقتٍ مبكّر عن محاولة استقطاب الآخرين لمذهبهم.

لذا، يمكن القول أن الطائفة المارونية كانت الطائفة الأولى من بين الطوائف اللبنانية التي أنجزت تكتلها الطائفي بمعنى التفاف معظم أبنائها حول القيادة المذهبية التي تمثلت بالكنيسة منذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر، مما دفعها

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ١١١.

(٢) Charles Churchill, «Mont Lebanon, a ten years Residence, 1842-1852», V. III, London 1853, pp. 88-89.

إلى المطالبة بحصة سياسية أكبر إن على صعيد القائمقامية أو على صعيد المتصرفية. وتُرجمت هذه الحصة إلى امتيازات طائفية، سياسية ووظيفية بدعم وحماية فرنسية في عهد الانتداب، واستمرت فاعلةً في عهد الاستقلال.

٢ ـ المتغيرات الاقتصادية والتأزم الطائفي:

بالإمكان رصد عشرات الأمثلة التي تفتح كلها على تأسيس عملي للطائفية السياسية منذ بداية القرن التاسع عشر، ولن تقدم هذه الأمثلة إضافات علمية جديدة ما لم يتم ربطها بنمط الإنتاج الاقتصادي والعلاقات السائدة: فالطائفية كأية ظاهرة اجتماعية ليست خارج التطور الاقتصادي البنيوي لمجتمع المقاطعات اللبنانية، فهي تعبير عن مأزق هذه البنية ونتيجة عملية لتبدلات اقتصادية لم تأتِ في سياق تطور ذاتي للمجتمع. فقد أوجد التغلغل الرأسمالي الأوروبي الهادف إلى ربط اقتصاد الشعوب المقهورة، تبدلات اقتصادية عنيفة لم تكن البنية الاقتصادية في بلاد الشام على استعداد لتقبلها نظراً لحدوثها قسرياً دون أن تتلاءم مع التطور الذاتي للمجتمع، فأفضت إلى أزمات حادة أبرزها انهيار النظام المقاطعجي وإسراع دعاة الطائفية لملء الفراغ وتقديم الطائفية على أنها الأساس الجديد لبناء نظام سياسي جديد.

هذا ما حدث بالضبط خلال العقود الوسطى من القرن التاسع عشر، فالتغلغل الرأسمالي وإغراق السوق المحلية بالبضائع المصنّعة قضى تدريجياً على الاقتصاد الزراعي الحرفي الذي ساد المقاطعات منذ الفتح العربي الإسلامي وحتى نهاية القرن الثامن عشر. وما هي إلا عقود قليلة حتى تقهقر الموقع الاقتصادي والاجتماعي للزعماء المقاطعجيين: فقد كانت ملكية الأرض والإنتاج الزراعي والحرفي القاعدة التي استند إليها المقاطعجيون لقرون طويلة، فإذا بالتبدلات الشديدة في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأوروبي تسمح بولادة قسرية لعلاقات إنتاج جديدة هي العلاقات السلعية ـ النقدية التي أفضت بدورها إلى بروز فئة تجارية عن طريق التجارة الوسيطة بين القوى

LAU LIBRARY BEIRUT

الصناعية الأوروبية الفتية من جهة والداخل السوري ذي الاقتصاد الحرفي الزراعي البدائي. فشارف عشرات العائلات المقاطعجية على الإفلاس إلى درجة أن بعضهم غرق بالديون، فتجار دير القمر الذين كانوا قبل فترة وجيزة من «أقنان» الشيوخ النكدية (آل نكد) سلفوا الشيوخ أنفسهم مبالغ كبيرة بفائدة مرتفعة بلغت ٤٠٪[1]. وأسهمت الصراعات المقاطعجية خاصة في عهد الأمير بشير الثاني في تسريع وتيرة إضعافهم وتقهقرهم. وفي ذات الاتجاه عملت العاميات الفلاحية (بين ١٧٩٩ و١٨٦٠) إلى إضعاف السيطرة المقاطعجية ثم انهيار نظامهم واستبداله بنظام المتصرفية.

وفي حصر أولي لانتماءات المقاطعجيين والتجار والفلاحين، نجد أن معظم المقاطعجيين الأثرياء كانوا ينتمون للدروز، ومعظم التجار هم من العائلات الفتية التي كانت قد اتصلت، مبكراً، بالغرب الأوروبي والعدد الأكبر منهم كان ينتمي للموارنة. أما الفلاحون فقد كانوا موارنة في شمال الجبل ووسطه، ودروزاً وموارنة في جنوب الجبل. ومع تسارع خطى الترقي الاقتصادي للموارنة وثراء الكنيسة المارونية، مقابل التقهقر الاقتصادي للمقاطعجيين الدروز، اتخذت الصراعات الاجتماعية بين الفلاحين والمقاطعجيين الوجه الطائفي: فقد ثار الفلاحون الموارنة ضد مقاطعجييهم الموارنة (خاصة آل الخازن)، فوقفت الكنيسة إلى جانب الفلاحين بهدف إضعاف المقاطعجيين الموارنة وارتمائهم نهائياً في أحضان الكنيسة. وخشي المقاطعجيون الدروز في جنوب الجبل من امتداد الثورة إلى إقطاعاتهم حيث أكثرية الفلاحين ينتمون للموارنة، فشددوا قبضتهم على الفلاحين فأدى ذلك إلى توترات عنيفة سرعان ما تحولت إلى مذابح عام ١٨٦٠[2].

(١) William Polk, «The Opening of South Lebanon, 1788-1840», Paris 1964, pp. 280-281.

(٢) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٧٩.

LAU LIBRARY BEIRUT

كان ذلك في الأرياف، أما في المدن اللبنانية الساحلية فالوقائع التاريخية لا تؤكّد أنها شهدت نزاعات طائفية حادة خلال فترة الصدامات الطائفية (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠)، غير أن بروز أحداث طائفية في حلب ودمشق (كتدمير الحي المسيحي في دمشق) يعود إلى «مدى الدمار الذي حلّ بتلك الحرف (التي كان يعتاش منها سكان حلب ودمشق) من جراء المنافسة الأوروبية التجارية وارتباط التجار المسيحيين بها»[1].

لذلك يمكن الاستنتاج أن الصدامات والصراعات الطائفية في المقاطعات اللبنانية انطلقت من قاعدة التبدلات الاقتصادية العنيفة في وقت اكتمال التكتل الطائفي لدى الموارنة، المترافق مع أحداث وسياسات اتخذها كل من الأمير بشير وإبراهيم باشا خلال السيطرة المصرية في العقد الرابع من القرن التاسع عشر، فولّدت هذه المعطيات حتمية حدوث الخطوات العملية الأولى باتجاه الصدام الطائفي، ولاحقاً، باتجاه الطائفية السياسية.

٣ ـ الخطوات الأولى باتجاه الصدام الطائفي:

لا يبرر وجود التكتل الطائفي والترقي الاقتصادي لدى الموارنة حصول صدامات طائفية عفوية أو مخططة، ولكن أحداثاً هامة خارجية وسياسات داخلية وضعت الموارنة والدروز لأول مرة في موقفين متعارضين:

ـ مع وصول نابليون إلى أسوار عكار، حاولت الكنيسة المارونية مساعدته، فهو يمثل حليفتهم التقليدية فرنسا. وأرسل البطريرك وفداً يؤكد تأييد الكنيسة له، وكلف الشيخ يوسف حبيش بجمع المتطوعين لدعم الجيش الفرنسي[2] بينما اجتمع أعيان الدروز في عبيه وقرروا الوقوف ضد حملة

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٣٥٠.

(٢) أسعد داغر، «بطاركة الموارنة»، بيروت، ط ١، ١٩٥٨، ص ٧٥.

نابليون خوفاً من سيطرته على المقاطعات اللبنانية[1] بذلك، وقف الدروز والموارنة للمرة الأولى، موقفين متناقضين من حدث هام كحملة نابليون على فلسطين.

- في سبيل تحقيق هدفه في مركزة سلطة الإمارة، قضى الأمير بشير على منافسيه من الأمراء الشهابيين، ثم انتقل للضغط المباشر على أقوى الزعماء المقاطعجيين في المقاطعات اللبنانية، وأولئك بمعظمهم ينتمون للطائفة الدرزية. فنجح بالقضاء على نفوذهم، ثم انقلب على حليفه الدرزي الأساسي الشيخ بشير جنبلاط، وعمد إلى شنقه عام ١٨٢٤ في عكا، وصادر أملاكه وأرزاقه. ومنذ هذا التاريخ بدأ العديد من زعماء الدروز المقاطعجيين بالنزوح إلى الداخل السوري، بعضهم بسبب خسارته لأرزاقه، والبعض الآخر نزح تجنباً لبطش الأمير بشير.

- بذلك، كسب الأمير بشير عداوة الدروز، وباتت الإمارة من غير حليف قوي يدعم وضعها الداخلي، فبادر إلى إيجاد حلفاء جدد عن طريق تشجيع العائلات المقاطعجية الناشئة، وأولئك انتموا بمعظمهم للطائفة المارونية. وهكذا وُجد الموارنة والدروز، للمرة الثانية، في موقفين سياسيين متناقضين على صعيد العلاقة بالإمارة.

- مع حملة إبراهيم باشا على سوريا واحتلالها وتحالف الأمير بشير معه، ظهر موقف انقسامي جديد بين الموارنة والدروز. فالدروز ما يزالون موالين للدولة العثمانية إضافة للعداوة المستحدثة بينهم وبين الأمير بشير، فوقف الدروز بشكل عام ضد الحملة المصرية. وبينما الموارنة بشكل عام والكنيسة بشكل خاص كانوا على علاقات جيدة بالأمير بشير ويحاولون الحلول محل الدروز في عضد الإمارة، إضافة إلى أن حملة المصريين كانت مدعومة من فرنسا، فسارع البطريرك إلى دعم المصريين والأمير بشير «وإصدار الأوامر

(١) طنوس الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مكتبة الوفاء، بيروت ١٩٥٤، ص ٩٨.

LAU LIBRARY BEIRUT

بواسطة رؤساء الأساقفة والمطارنة بوجوب إعداد أبناء الأبرشيات لتأييد الأمير وحلفائه المصريين»[1].

يعتبر صدور هذه الأوامر من رأس الكنيسة المارونية أول توجيه سياسي طائفي معلن وشديد الوضوح على مستوى الطائفة المارونية بأكملها، خاصة أن الكنيسة باتت تمثّل إلى حد ما عامة السكان الموارنة. ويزيد من خطورة موقف الكنيسة أنه يطال مسألة مصيرية في جبل لبنان، وصدور تلك الأوامر من رأس الكنيسة يعني أن تحوّلاً حدث في طبيعة الولاءات بين أبناء الموارنة من حزبية مقاطعجية إلى طائفية.

إذن، وقف كل من الموارنة والدروز موقفاً سياسياً متعارضاً من الحملة المصرية. وكان بالإمكان ألا يكون هذا الموقف السياسي المتعارض خطراً لو لم يتحوّل إلى موقف عسكري ـ قتالي: فقد اضطر إبراهيم باشا وحليفه الأمير بشير عام ١٨٣٧ إلى تجنيد قرابة ثمانية آلاف مقاتل جلهم من الموارنة بهدف القضاء على تمرد الدروز في حوران[2]، وفي نفس الوقت تمّ تسليح قرابة ثلاثمائة مسيحي من جبل عامل للقتال ضد دروز وادي التيم[3].

وهكذا وجد الموارنة والدروز أنفسهم في مواجهة مسلحة فيما بينهم: الموارنة في صدد دعم المصريين والأمير بشير، والدروز بهدف الدفاع عن أنفسهم. فأدت هذه المواجهة المسلحة إلى بذر أولى الصراعات الطائفية بين الموارنة والدروز، وهي البذور التي أحسن استغلالها وتنميتها والاستفادة منها كل من فرنسا وبريطانيا وتركيا.

(١) Ilya Harik, opt. cit., p. 236.

(٢) William Polk, «The Opening of South Lebanon, 1788-1840», Cambridge, Harvard University Press, 1963, pp. 121-122.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٩.

٤ ـ كارثة التدخل الأجنبي في دعم الاتجاهات الطائفية:

من أخطر النتائج التي أسفرت عنها الحملة المصرية على سوريا عام ١٨٣٠ وانسحابهم عام ١٨٤٠ هي صيرورة سوريا وخاصة المقاطعات اللبنانية منها جزءاً عضوياً من «المسألة الشرقية» التي كانت تعني في مطلع القرن التاسع عشر كيفية اقتسام الأوروبيين لأرض وسكان السلطنة العثمانية وهي على وشك الانهيار. فاشتدت وتيرة التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لتركيا بحجة الامتيازات في حماية الأقليات الدينية، وبرز التدخل سافراً جداً في المقاطعات اللبنانية مع انهيار الإمارة الشهابية وبدء إنشاء نظام القائمقامية ثم المتصرفية، «بحيث لم تقع حادثة في لبنان إلا وكان لها صدى في عواصم أوروبا خصوصاً لندن وباريس»[١] وكانت المقاطعات اللبنانية أرضاً خصبة للتأثر الشديد نظراً للنزاعات المقاطعجية المستمرة وانهيار الاقتصاد الحرفي، وللتوتر الطائفي بعد أن خطا الموارنة والدروز خطواتهم الأولى باتجاه الصدام الطائفي.

لقد كان سقوط الإمارة الشهابية بعد نفي الأمير بشير الثاني وعجز الأمير بشير الثالث في مواجهة المستحدثات المحلية والدولية، مناسبةً علنية لتكشُف الأهداف الحقيقية للفرنسيين والإنكليز، فالامتيازات كانت الحجة، ودعم الطوائف واستغلالها كان الوسيلة، أما الأهداف فكانت سياسية/ اقتصادية:

إذا كانت السياسة التركية خلال الفترة التي أعقبت خروج المصريين تسعى إلى إلغاء الاستقلال الداخلي لجبل لبنان وإعادته إلى الحكم المباشر مع توسُّلها إثارة النعرات الطائفية، فإن سياسة الفرنسيين والإنكليز سعت إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية/ الاقتصادية، يسمح لهم بفتح أسواق سوريا الداخلية لبضائعهم ورساميلهم بشكل كامل، وإنشاء دويلات طائفية تكون ركيزة أساسية للسيطرة، لاحقاً، على المشرق العربي. وكلا الاستعمارين،

(١) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٨، ص ١٠٠.

الفرنسي والإنكليزي، توسّل النزاعات والخلافات الطائفية لتحقيق أهدافه. فالفرنسيون خططوا لقيام حكم ماروني في الجبل يكون موقعاً ثابتاً لنفوذهم في المشرق العربي، وهذا ما تلاءم مع تطلعات الكنيسة المارونية في إخراج الموارنة من سلطة الدولة العثمانية المسلمة، فاشتدّ التحالف بين فرنسا والكنيسة، خاصة وإن لفرنسا سوابق عدة في دعم الكنيسة وحمايتها من معارضيها الموارنة منذ بداية القرن الثامن عشر. وتمتّن هذا التحالف لدرجة أن الكنيسة المارونية أبدت رغبتها في مذكرة علنية بإقامة دولة مارونية تحت حماية فرنسا[١]. بينما خطط الإنكليز ليكون نفوذهم في جبل لبنان مدخلاً للعبور إلى فلسطين بهدف «إنشاء دولة صهيونية فيها تتسع لثمانية ملايين إسرائيلي أوروبي»[٢]، فدعموا الدروز[٣] ومدّوهم بالسلاح والذخيرة خلال فترة الصدامات الطائفية.

يطول بنا إيراد عشرات الأمثلة على توسل السياستين الفرنسية والإنكليزية النزاعات الطائفية بين الموارنة والدروز، واستثمار الحقد الطائفي الذي يولّد حقداً طائفياً آخر. لذا نكتفي بما أوردناه، مع الإشارة إلى أن مراجع ومؤلفات كثيرة أسهبت في وصف دور الدبلوماسيين الأجانب في اضطراب العلاقات بين الطوائف عن طريق تدخلات متواصلة وتقديم مساعدات ونصرة قضايا متضاربة[٤].

لقد تحققت أهداف الفرنسيين والإنكليز تدريجياً: فنظام القائمقامية الذي وُصف بأنه «تنظيم رسمي للحرب الأهلية الطائفية» بين سكان جبل لبنان، والمتصرفية التي كانت الشكل القانوني الأول للطائفية السياسية، كلاهما، القائمقامية والمتصرفية وُضعا بضغط فرنسي/ إنكليزي بالدرجة الأولى، فهما

(١) نص المذكرة في: Ilya Harik, opt. cit., Appendix, 1, pp. 290-293.

(٢) Adel Ismail, «Documents...», V. 7, pp. 282-284.

(٣) Adel Ismail, «Documents...», V. 7, p. 374-380.

(٤) محمد عوض، مرجع مذكور، صفحات ٣٢٢ ـ ٣٣٣.

نتيجة ضغوط عسكرية وسياسية مورست على الدولة العثمانية للقبول بهما.

أما إنشاء دولة صهيونية فقد تمّ كما هو معروف بعد الحرب العالمية الثانية كحصة بريطانية مقابل حصة الفرنسيين في الانتداب على سوريا بقسميها السوري واللبناني.

ثانياً ـ التأسيس القانوني للطائفية السياسية:

المقصود بالتأسيس القانوني للطائفية السياسية هو نسج شبكة من القوانين والممارسات الطائفية التي تتخذ صفة القانون العرفي في بنية السلطة السياسية العليا للبلاد مما يدعّم الطائفية في القاعدة وينظم العلاقات الاجتماعية على أساسها، ويمنع الخروج عنها بقوة القانون والعرف والعادة.

وقد بدأت هذه العملية خطواتها الأولى عام ١٨٣٥ بوتيرة صاعدة ومتسارعة فأنجزت عام ١٩٦٧ وباتت الطائفية المحرك الرئيسي للحياة السياسية في جبل لبنان ثم في لبنان.

١ ـ الخطوات الأولى في أجواء التأسيس الثقافي:

أول عهد سكان المقاطعات اللبنانية بقرارات إدارية تلحظ الطائفية كان على يد إبراهيم باشا عام ١٨٣٥، حيث أسس محكمة بيروت من ستة مسيحيين وستة مسلمين[1]. وكان ذلك في إطار تنظيم الشأن الإداري للمقاطعات اللبنانية.

ومع منتصف القرن التاسع عشر، وتفاقم الضعف والوهن في جسد الدولة العثمانية، تحول نظام الملل العثماني إلى «قميص عثمان» لدى دعاة الاتجاهات الطائفية، فقد فُسّرت المهام الموكولة لرؤساء الطوائف المسيحية

(١) Adel Ismail, «Documents Consulaires...», T. 5, p. 318.

LAU LIBRARY BEIRUT

بموجب نظام الملل على أنها امتيازات طائفية سياسية تطرح في كل مفاوضات تجري بين الفرقاء اللبنانيين منذ قيام القائمقامية وحتى الاستقلال. فالقائمقامية شكلت أول تقسيم عامودي للسكان: قائمقامية مسيحية وأخرى درزية ترتبطان بوالي صيدا، فبدأ الناس للمرة الأولى يعايشون الطائفية على المستوى الإداري والسياسي. وفي ذات الاتجاه كانت الطوائف قد بدأت تنقل مدارسها من الكنيسة والجامع إلى مبانٍ مستقلة تتضمن نواة المدرسة الحديثة. وتطور عدد هذه المدارس وازدادت أهميتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبات لكل طائفة مدارسها: أبرز المدارس المارونية ـ الكاثوليكية كانت مدارس البطريركية، الحكمة، قلب يسوع، مريم، الراهبات المارونيات. وأهم المدارس التابعة للأرثوذكس كانت الثلاثة أقمار، وأبرز مدارس السنّة كانت الرشيدية والعلمية والعثمانية، وفي نهاية القرن أُنشئت مدارس المقاصد الإسلامية. وأشهر مدارس الدروز كانت الداودية، ولم يشكّل الشيعة مدارسهم الخاصة إلا في بداية عهد الاستقلال[1].

خصصت هذه المدارس لتعليم أبناء الطائفة الواحدة خلال القرن التاسع عشر، ورغم مساهمة هذه المدارس الطائفية في تشكيل مستوى التعليم العام في لبنان، فإنها عمدت إلى بناء الذهنية الطائفية لتلامذتها وربطت سلوكهم بما يتناسب مع المفاهيم الطائفية لدرجة المغالاة والتعصب، فبات التلميذ مُستلباً ومرهوناً بالفكر الطائفي، يقدم الولاء طوعاً لطائفته، أي لرؤساء طائفته والقيّمين عليها. وعلى هذا النحو من التشوّه الذهني يخرج التلميذ إلى الحياة العملية مُسيّراً ومنقاداً لأوامر وتوجهات رؤساء الطائفة، إلا في حالات نادرة.

وفي بداية عهد الاستقلال اتسعت هذه المدارس لتلامذة من كل الطوائف

(١) كان الشيعة في المقاطعات اللبنانية قد أسسوا العديد من المدارس الدينية التي تهتم بشكل مباشر بالتعليم الديني ـ المذهبي.

دون أن يعني ذلك تخلي المسؤولين عنها عن أهدافهم في التشكيل الذهني الطائفي للتلامذة، علماً أنه بقي لكل مدرسة أكثرية ساحقة من أبناء الطائفة التابعة لها.

وتسارع مع بداية القرن العشرين إنشاء وتطوير المجلات الطائفية التي تحمل هموم الطائفة دون غيرها، وتدفع شعاراتها السياسية وتدعو لها: فالبشير ورسالة قلب يسوع والكنيسة والمشرق وصديق العائلة للكاثوليك والموارنة، والنشرة الأسبوعية والكلية للبروتستانت، والاتحاد العثماني والنبراس والكوثر للسنّة، والعرفان للشيعة، والهداية والمنار للأرثوذكس[1]. وازداد الأمر «طائفية» في عهد الاستقلال، وشكّلت كل طائفة جمعيات الشبيبة الكشفية التابعة لها والمقتصرة على أبنائها، كذلك هيئات الإسعاف الصحي والجمعيات الخيرية، إضافة للأندية الرياضية و«الثقافية» التي يتّسم كل منها بطابع طائفة محددة.

٢ ـ المتصرفية: قنونة الطائفية في زمن السلم؛ ١٨٦٠ ـ ١٩١٥:

نُظمت المتصرفية على أساس نظام من ١٧ بنداً أو مادة[2]. الأولى منه تقضي بمسيحية المتصرف وبتابعيته العثمانية، يساعده مجلس إدارة مؤلف من ٤ موارنة، ٣ دروزاً، وواحد لكل من الشيعة والسنّة والروم، وذلك بحسب أحجام الطوائف عدا الطائفة الدرزية التي كانت تشكل ١/٧ من سكان المتصرفية، فأعطيت حصة أكبر نظراً لملكيتها العقارية الواسعة. وكانت نيابة المتصرف من حصة الموارنة، والضابطة العدلية للدروز، وعلى رأس المحكمة

(١) أنيس الصايغ، «لبنان الطائفي»، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٢) للإطلاع على بنود القانون:
British and Foreign State Papers, (1860-1861), Vol. LI, London 1868, pp. 288-292.

المدنية ماروني.. فتأسس بذلك التمثيل الطائفي في مؤسسات الدولة، «وقد ارتضاها الجميع بصفة مبدئية، وإن اختلفوا في حيثياتها وأساليب تطبيقها العملي»[1].

والمادة الثالثة قسمت جبل لبنان إلى مناطق إدارية، يرأس كل منها مأمور يعيّنه المتصرف من الطائفة الغالبة سواءً بعدد أفرادها أو بأهمية أملاكها، فيما اهتمت المادة السادسة بتوزيع مناصب القضاء على الطوائف. أما جهاز الدرك، فقد أقيم هو أيضاً على أسس طائفية[2]، فقد بلغ مجموع عناصره في أول تشكيل له ١٨٤٠ دركياً، منهم ١١٩٧ مارونياً، و٢٠٤ روم أرثوذكس، و١٩٦ دروزاً، و١٣١ روم كاثوليك، و٦٣ شيعة، و٤٩ سنّة. وبقيت النسب تقريباً هي هي طوال عهد المتصرفية. وتبرز أهمية جهاز الدرك بوراثته لمهمة «أزلام» المقاطعجيين في العهود السابقة، فقد كانوا السلطة المباشرة في مواجهة السكان، وكلفوا بجباية الضرائب لحساب خزينة الدولة.

مارس المتصرفون سياسة التعاون مع رؤساء الطوائف، إلا في بعض الحالات الاستثنائية، أبرزها حالة تمرد مدعومة من الكنيسة المارونية قادها يوسف كرم عام ١٨٦٦، وانتهت بفشل التمرد واضطرار الكنيسة للخضوع بضغط مباشر من الحكومة الفرنسية[3] التي لا ترغب في تفجير الموقف الداخلي في المتصرفية حفاظاً على الصيغة الطائفية وتثبيتها.

واستمر المتصرفون يعيّنون الموظفين الكبار والصغار ممثلين لطوائفهم، وغالباً ما يتم التوظيف بالتفاهم مع رؤساء الطوائف. وقد حققت الطائفة المارونية، باعتبارها أكبر طوائف المتصرفية وأكثرها تكتلاً، موقعاً أساسياً في ميزان القوى الداخلي في المتصرفية، فتسلمت معظم الوظائف الأساسية في

(١) بيار روندو، مرجع مذكور، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٢) أحمد طربين، «لبنان في عهد المتصرفية إلى الانتداب»، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٩٥.
(٣) المرجع السابق، ص ١٨٣.

الإدارة تحت الإشراف المباشر لبطريرك الكنيسة.

خلاصة القول إن المتصرفية كانت مناسبةً لولادة التأسيس القانوني للطائفية السياسية، وهي من حيث الجوهر لا تختلف عن القائمقامية: فالقائمقامية كانت شكلاً رسمياً لتنظيم الطوائف في زمن الحرب، والمتصرفية كانت شكلاً رسمياً لتنظيم الطوائف في زمن السلم، فالنظام الأساسي للمتصرفية «حمل مشروعاً سياسياً طائفياً لحكم مقاطعات المتصرفية، دخلت معه الطائفية حقوقياً وبشكل رسمي كل جزئيات الدويلة الجديدة من أعلى المستويات حتى أدناها»[1].

٣ ـ الدستور وإنجاز التكتلات الطائفية؛ ١٩٢٠ ـ ١٩٦٧:

ولدت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ على يد الفرنسيين تنفيذاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو السيئة الصيت التي قسمت المشرق العربي إلى دويلات إثر هزيمة تركيا بالحرب العالمية الأولى. ولم يسع الفرنسيون لإقامة دولة حديثة في لبنان فهذا الأمر يناقض سياستهم الاستعمارية الهادفة إلى استمرار سيطرتهم، ولن يتم ذلك إلا عبر مزيدٍ من التفرقة الطائفية والإمعان في قوننة الطائفية في دستور وفي ممارسات سياسية، قُصد منها أن تصبح عرفاً لها قوة القانون. لذلك انصب اهتمام الفرنسيين في عهد الانتداب على اجتذاب بقية الطوائف الإسلامية والعمل على تكتيلها، وعلى تطوير وتوسيع التأسيس القانوني للطائفية عبر وضع دستور عام ١٩٢٦. فكانت أولى «مآثر» الفرنسيين البدء في تكتيل الطوائف الإسلامية خاصة السنّة والشيعة. بالواقع، كان أبناء الطائفة السنية والطائفة الشيعية يستشعرون، بشكل عام، كينونتهم الطائفية منذ عهد المتصرفية، لكنهم لم ينجزوا حتى عهد الانتداب مستوى التكتل الطائفي الذي وصلت إليه الطائفة المارونية منذ عهد القائمقامية.

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ٤٤٣.

لذلك، وجد الفرنسيون صعوبة في توليد التكتلات الطائفية للسنّة والشيعة، لكنهم زرعوا بذرة التكتل فأثمرت مع بدايات عهد الاستقلال. وكانت البذرة هي اختيار السلطات الانتدابية الفرنسية «لثلاثة زعماء دينيين، اعترفت بهم كرؤساء لطوائفهم المختلفة، وصاروا يسمون «مفتي الجمهورية (سنّي) والمفتي الشيعي وشيخ عقل درزي»[1]. وسرعان ما اتبع رؤساء الطوائف الإسلامية طريقة رجال الدين المسيحيين في بدعة التحدث باسم طوائفهم، رغم أنه ليس هناك، على الصعيد الديني والإسلامي، تنظيم يجعل من المختصين بالشؤون الدينية مؤسسة دينية تستأثر بتمثيل الطوائف الإسلامية دون غيرها من المؤسسات المدنية.

ثم أصدر المفوض الفرنسي في آذار ١٩٣٦ بياناً رسمياً[2] بتعداد الطوائف المعترف بها ينطبق على دولتي لبنان وسوريا، ورغم احتجاج «علماء» مسلمين، في سوريا أولاً ثم في لبنان، على تقسيم «الأمة الإسلامية» رسمياً إلى فرق متعددة، فقد ثبت هذا التقسيم في لبنان في مطلع عهد الاستقلال، حيث عملت الدولة اللبنانية على منح الطوائف الإسلامية شخصية معنوية لمؤسسات مذهبية إسلامية.

«المأثرة» الثانية للفرنسيين في لبنان كانت وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ وتعديلاته اللاحقة، حيث أهدرت الطائفية روحية الدستور اللبناني عبر عدد من بنوده. أبرزها ما يلي:

جاء في المادة التاسعة أن الدولة «تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». وجاء في المادة العاشرة: «التعليم حرّ ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد

(١) هاني فارس، مرجع مذكور، ص ١٠٢.

(٢) وهو بمثابة قرار أصدره المندوب السامي الفرنسي في ١٨ آذار بإضفاء صفة مؤسسية لـ ١٨ طائفة في لبنان وسوريا والإبقاء على الامتيازات الطائفية). ويخالف هذا القرار المادة ٧ من دستور ١٩٢٦ التي تنص على أن «اللبنانيين متساوون أمام القانون».

الأديان والمذاهب. ولا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف لجهة إنشاء مدارسها الخاصة». المادة ٩٥ وهي المادة المغرقة بالطائفية السياسية والتي تشكل الأساس الأسوأ للطائفية السياسية في لبنان، تقول حرفياً: «بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تُمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

لقد أُستوحيت القوانين الصادرة منذ بدء العمل بالدستور حتى عام ١٩٨٩ (بل وحتى الآن بشكل معدّل) مضامين المادة ٩٥ في كل تفاصيل التعيينات الإدارية والوظيفية الرئيسية والثانوية. وقد استوحت كل قوانين انتخاب المجلس التمثيلي (النيابي لاحقاً) مضمون المادة ٩٥، فحددت المقاعد النيابية لكل طائفة نسبة لحجمها بحسب إحصاء عام ١٩٣٢.

وعملت دولة الاستقلال على تثبيت وتطوير الإجراءات الطائفية على هدي المادة ٩٥، ولم تحذف من المادة سوى عبارة «عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب»، ولم تؤد الوعود التي أطلقتها حكومة الاستقلال الأولى بإلغاء المادة ٩٥ إلى أية نتيجة، فقد كان المقصود من الوعود هو إسكات الأصوات المعارضة للطائفية.

وتابعت الدولة اللبنانية، منذ بداية عهد الاستقلال، تدعيم البناء القانوني للطائفية السياسية فأصدرت سلسلة من القوانين بهدف منح رؤساء الطوائف صلاحيات واسعة تسمح لهم بتشديد قبضتهم على أبناء طوائفهم: فكان «قانون نيسان عام ١٩٥١ بتحديد عدد الطوائف اللبنانية البالغة ١٧ طائفة (١١ طائفة مسيحية، و٦ طوائف إسلامية). واعتمدت الدولة اللبنانية رسمياً القوانين الخاصة بتلك الطوائف في قانونين: الأول صدر في كانون الثاني ١٩٥٥، والثاني في كانون الأول ١٩٦٧، وشرّعت الدولة إنجاز التكتلات الطائفية الإسلامية خلال عقد الستينات، فأصدرت في تموز ١٩٦٢ قانوناً يعترف للدروز بصلاحيات مشايخ العقل، كما نقلت الدولة الطائفة السنية

LAU LIBRARY BEIRUT

ولأول مرة في تاريخها من موقع طائفة الدولة إلى موقع الطائفة من بين طوائف الدولة، فأصدرت المرسوم الاشتراعي في كانون الثاني ١٩٦٥ ليحدد تشكيل المجلس الشرعي الإسلامي (السني) ويحدد طريقة انتخاب المفتي ومدى صلاحياته بوصفه الرئيس الديني. وسرعان ما طُلب من الشيعة بناء تكتلهم الطائفي، رسمياً، بصدور قانون خاص في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ينظم إنشاء المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى بوصفه الناطق الرسمي للطائفة الشيعية.

وهكذا، قبيل الحرب اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، اكتمل عقد التكتلات الطائفية في لبنان وسرعان ما استغلت هذه التكتلات الطائفية، الإسلامية والمسيحية، الحرب اللبنانية الأخيرة، حيث لعبت الطائفة دوراً أساسياً في هذه الحرب، فخرج رؤساء الطوائف، الزمنيون والروحيون، أكثر قوة وتماسكاً، فيما خرج أبناء الطوائف ذاتها أكثر ضعفاً وخراباً وتفتتاً... بذلك، باتت الطائفية السياسية بُعيد الحرب الأخيرة إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية في لبنان، بحيث يتطلب علاجها أو إلغاؤها إرادات وطنية، سياسية وفكرية وثقافية شجاعة، تقدم جهوداً مضنية، وتفتش عن طرق وأساليب علمية، تحفظ للأديان جوهرها الإنساني، وتولّد الولاء السياسي للوطن الواحد. ولا ينفع في معالجة الظاهرة إكثار الحديث عن ضرورة إلغائها، أو تشكيل لجان لدراستها، بقدر ما ينفع معها «عملية قيصرية» بالغة العنف والشدة، تعيد ولاءات اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، إلى لبنان الكيان دون غيره، والعملية صعبة دون شك لكنها ليست مستحيلة ما دامت المعطيات التاريخية المشار إليها تميل إلى اعتبار تاريخ الطوائف أساساً لشعب واحد ومصالح واحدة.

هل بالإمكان إلغاء الطائفية في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية؟

مقولة إلغاء الطائفية

أولاً: الطائفية ليست قدر اللبنانيين

١ ـ صعوبة إلغاء الطائفية

٢ ـ إلغاء الطائفية ليس مستحيلاً

ثانياً: مشروع مقترح لإلغاء الطائفية

الظروف المؤاتية

١ ـ مرحلة أولى: خطوات تمهيدية

٢ ـ المرحلة الثانية الحتمية

هل بالإمكان إلغاء الطائفية في الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية؟(*)

تمهيد:

مقولة إلغاء الطائفية وفصل الطوائف عن الدولة

من الضروري منذ البدء توضيح ما نقصده من تعبير «إلغاء الطائفية»، وذلك منعاً لأي التباس في مواجهة تعابير ومفاهيم أخرى يشتمل عليها القاموس السياسي اللبناني، مثل فصل الدين عن الدولة، العلمنة الكاملة، توزيع عادل للامتيازات الطائفية، تدجين الطوائف أو إلغائها، وما شابه؛ رغم أن ما نقصده يتقاطع في النهاية مع هذه المفاهيم في نقاط أساسية عديدة، دون أن يتطابق مع إحداها.

إن مقولة إلغاء الطائفية بمعنى إلغاء النظام الطائفي اللبناني أو فصل الطوائف عن الدولة لا تعني إطلاقاً إلغاء أو تقييداً لحرية الطوائف في ممارسة شعائرها الدينية، كما لا تعني منع انتشار الثقافة الدينية لأي من هذه

(*) كان هذا العنوان «مشروع خاتمة» للأبحاث الخمسة السابقة، إلا أنه عملياً، اتسع لمشروع مقترح يتيح إلغاء الطائفية بشكل سلمي و «نظيف»، ويمكن اعتباره مقالاً أو ورقة عمل، لذا، يكاد يخلو من الهوامش معتمداً على حقائق راهنة معروفة، كما يعتمد على آرائي وأفكاري الخاصة والتي هي آراء وأفكار الكثيرين من اللبنانيين.

الطوائف، وبالتالي لا يعني إلغاء جانبٍ من جوانب التعددية الثقافية الذي تغطيه الثقافة الدينية لهذه الطوائف؛ وليس المطلوب من المواطن اللبناني أن يتخلى عن معتقداته الدينية ـ المذهبية، أي كانت هذه المعتقدات. المقصود بإلغاء الطائفية، أولاً، إلغاء النظام الطائفي ومنع مفاعيل التعصب الطائفي والمصلحة الفئوية لأي من هذه الطوائف من التأثير في مجريات الحياة العامة الاجتماعية والسياسية في لبنان؛ وذلك عن طريق إجراءات تؤدي إلى منع الخلط بين مواطنية الفرد اللبناني وبين انتمائه لطائفته. أي، بمعنى آخر، الحد من غلبة انتماء هذا الفرد لطائفته على إنتمائه لوطنه، خاصة على صعيد مسلكيته الاجتماعية والسياسية، ومن ثم حصر هذه المسلكية في إطار واحد جامع لكل أبناء الطوائف هو الإطار الوطني. ويعني هذا أن الفرد اللبناني يمارس حياته العامة ويتعامل، اجتماعياً وسياسياً، مع غيره من المواطنين مهما كانت طبيعة معتقداتهم، تعاملاً لا يؤثر فيه، لا من قريب ولا من بعيد إيمانه الديني ومعتقده الطائفي.

وإلغاء الطائفية وفصل الطوائف عن الدولة يعني أخيراً رفع شأن الدولة فوق شؤون الطوائف، بحيث تصبح هذه الدولة هي حامية أبناء الطوائف، حقوقياً واجتماعياً، وليس المجالس الملية لهذه الطوائف. وفي هذه الحالة، تسقط المصالح الفئوية للطوائف أمام أولويات المصلحة العليا للدولة، فتلغى مقولة «دولة الطوائف» التي تُرجمت، عملياً ونظرياً، بوجود «دويلات طائفية» داخل بنية الدولة اللبنانية.

ولكن، هل بالإمكان إلغاء الطائفية التي تسود الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان؟

أولاً ـ الطائفية ليست قدر اللبنانيين:

١ ـ صعوبة إلغاء الطائفية:

لا شك أن الإجابة الكاملة عن هذا السؤال، تحتاج إلى مزيد من الدراسة

والبحث في تاريخ تطور الطوائف اللبنانية، وفي طبيعة العلاقات الإقليمية ـ الدولية خلال القرن التاسع عشر بهدف الإمساك بكل التفاصيل المعنية من وجهة نظر غير طائفية؛ فإلغاء الطائفية في الحياة السياسية وفي مجريات الحياة الاجتماعية اللبنانية عملية صعبة جداً وغير مأمونة النتائج، وذلك لوجود العديد من الأسباب، يتقدمها خمسة أسباب أساسية ومفصلية، هي:

أ ـ بلوغ سيطرة المفاهيم الطائفية لدى اللبنانيين عمراً ناهز المئة والخمسين عاماً (منذ عام ١٨٤٠ حتى الآن)؛ فإلغاء الطائفية يحتاج لتحييد أو منع ثقل هذا العمر المديد من التأثير المباشر في الحياتين السياسية والاجتماعية في لبنان؛ وهذا يتطلب جهداً تضافرياً ترضى به وتقوم به مراكز الثقل غير الطائفية لدى الطوائف اللبنانية الكبرى، خاصة الموارنة والشيعة والسنة.

ب ـ انتهاك الطائفية لأدق التفاصيل في الحياة الراهنة للفرد والأسرة في لبنان. فمن أكيد القول إن المواطن اللبناني يتواجه في كل لحظة مع متطلباتها ومقضتياتها؛ فهي تحدد له، برضاه أو رغماً عنه عمله وسكنه وجهده في تربية أطفاله، وأحياناً كثيرة تحدد له اسمه ولباسه، إلى غير ذلك من مفاصل أساسية في حياته الاجتماعية. في هذه الحالة، يصبح إلغاء الطائفية تبديلاً جذرياً في البيئة الاجتماعية التي يعيشها عدد كبير جداً من اللبنانيين، ويعني أيضاً جهداً كبيراً يُطلق عليه في الأدبيات الإسلامية «الجهاد الأكبر»، أي محاربة أهواء النفس وتبديل عاداتها السيئة.

ج ـ حدة الخلل في التوازن الاقتصادي للطوائف اللبنانية: لقد عاشت طوائف لبنان، لعشرات السنين، في دونية بالغة على الصعيد الاقتصادي؛ وذلك لأسباب ذاتية من جهة، ومن جهة ثانية لأسباب أخرى فُرضت من قبل التركيبة السياسية الحاكمة منذ زمن المتصرفية وحتى مطلع ثمانينات هذا القرن. وأقصد بهذه الطوائف: الشيعة

والعلويين والأكراد السنة والأقلية الأشورية ـ الكلدانية المسيحية. فالغبن دائماً يدفع للتفتيش عن المصلحة الفئوية عن طريق استعداء الآخر.

د ـ توفر ضغوطات سياسية على الصعيد الإقليمي؛ تهدف بقوة إلى إبقاء الطائفية واحدة من المكوّنات الأساسية في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية: فالسياسة الإسرائيلية تتعاطى مع الشأن اللبناني من زاوية طائفية رغم عدائها لكل الطوائف اللبنانية. والتشتت العربي ينعكس انعزالاً وتقوقعاً وتفتيشاً عن المصالح الذاتية لدى الأقليات الطائفية والأثنية في لبنان وفي بقية بلدان الوطن العربي[1].

هـ ـ توفر ضغوطات سياسية على الصعيد الدولي؛ تسعى لإبقاء الجراحات الطائفية والأثنية مفتوحة في لبنان وفي غير مكان من مناطق الاضطراب في العالم؛ ولا نعتقد أن سياسة الدول الكبرى، تحديداً الولايات المتحدة الأميركية براء من توليد ضغوط سياسية هادفة لإبقاء جذوة الطائفية مشتعلة بشكل مباشر أو غير مباشر. ولنا من سياسة الولايات المتحدة أكثر من دليل على اتباع هذه الضغوط في معظم المناطق الملتهبة طائفياً (دعم الفئات الإسلامية المتناحرة فيما بينها، دعم غير مباشر لحركات الأصولية الدينية في الوطن العربي وخارجه) وذلك لهدف استراتيجي هو إحكام السيطرة الاقتصادية على دول العالم حيث يمكنها ذلك؛ فسياسة «العولمة» الاقتصادية والسياسية التي تسعى لها الولايات المتحدة تقتضي إبقاء العوامل المفجّرة للتوحُد حية.

لهذه الأسباب الخمسة، وغيرها أقل أهمية كالقوانين، يبدو إلغاء الطائفية

(١) في زمن التضامن العربي النسبي في مطلع الستينات، تراجعت الطائفية في لبنان، وأُنشئت أجهزة تحديثية على مستوى عالٍ من الجدة كالضمان الاجتماعي والصحي، ومجلس الخدمة المدنية وغيرها.

في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية شديد الصعوبة، بل يبدو للبعض أن الطائفية قدر اللبنانيين.

٢ ـ إلغاء الطائفية ليس مستحيلاً:

الطائفية ليست قدر اللبنانيين، وإن بدت صعبة الإلغاء أو التجاوز، فالأمر ليس مستحيلاً أو عاصياً عن التحقق، ذلك لعوامل عديدة، يتقدمها خمسة عوامل تشكِّل بدايات ناجحة في تفكيك أسباب صعوبة الإلغاء، تمهيداً لإسقاط مؤثراتها؛ والعوامل الخمسة هي:

أ ـ التاريخ الواحد لتشكُّل الطوائف الكبرى: صحيح أن الطائفية في لبنان بلغت قرابة المئة والخمسين عاماً من عمرها، لكن الصحيح أيضاً، أن التاريخ الواحد للطوائف اللبنانية السابق على وجود الطائفية استمر فترة زمنية لم تقل عن ١٢٠٠ عاماً، منذ تشكّل الطائفة المارونية وانتشار الإسلام وحتى عام ١٨٤٠: لقد عاشت الطوائف اللبنانية الأساسية في إطار وحدة من العلاقات السياسية/ الاجتماعية/ الاجتماعية والإدارية[1]. وتلك الوحدة في العلاقات تشكِّل معطى تاريخياً عاماً، يقلّل من تأثيرات عمر الطائفية من جهة، ويقدم، من جهة أخرى، للعامة والخاصة من اللبنانيين تراثاً ملهماً يسمح بالقول إن الطائفية ليست قدراً مولوداً مع نشوء الطوائف، وأنها اعوجاج كبير في سياق تطور تاريخها، يمكن إصلاحه أو الرجوع عنه.

ب ـ اتساع الشكوى من مظالم الطائفية: إن الحديث عن الطائفية والشكوى من آثارها السلبية واستذكار المذابح التي جاءت بها والتخوُّف من ويلات جديدة قد تحملها، هذا النوع من الحديث بات مباحاً ويومياً على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية؛ فالشكوى تتسع عاموديا

(١) يُراجع المبحث الرابع «المعطيات المشتركة لتاريخ الطوائف اللبنانية».

وأفقياً في شرائح المجتمع اللبناني. والمواطن اللبناني، رغم شدة انتمائه الطائفي أحياناً، بات يعلم ويعي ويعلن أن الطائفية هي «أم العلل» اللبنانية؛ ولعل من «حسنات» الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) إذ كان لها من حسنات، أن المسلك الطائفي سحق العامة وبعض الخاصة من أبناء الطوائف، فالمتضرِّرون من الفعل الطائفي هم أكثر عدداً بكثير من أولئك المستفيدين.

إن الشكوى اليومية من مفاعيل الطائفية باتت تساعد حتماً، وبحسب طبائع الأمور، على إمكانية وقف انتهاك الطائفة للحياة الاجتماعية العامة؛ خاصة إذ ترافقت هذه الإمكانية مع تدابير مدروسة لإلغاء الطائفية، كما سترد أدناه.

أضف إلى ذلك أن كثيراً من المؤسسات الدينية والأهلية والأندية الثقافية، تسعى منذ بداية التسعينات إلى الخروج من العزل (جمع عزلة) الطائفية ـ الدينية، والتضييق على المفاهيم الظالمة للطائفية، والأهم من ذلك، هو تقريب المسافات وإبراز الأسس المشتركة للديانتين الأساسيتين للبنانيين، ليس أقلها الدخول المباشر في حوارات إسلامية ـ مسيحية[1]، كانت محدودة في السبعينات على الأراضي اللبنانية، فإذا هي الآن تتجدد باندفاع مدروس.

هذا على الصعيد الاجتماعي، أما على الأصعدة السياسية والثقافية، فقد تضاعفت حدة الأصوات الشاكية من مظالم الطائفية نوعياً وكمياً، فبتنا نسمع علناً في لبنان نواباً ورجال علم ودين وثقافة، بل وزعماء سياسيين أحياناً، يشكون ويرفضون ويعملون للقضاء على الطائفية؛ ولا يضير هذا الأمر أن البعض قد لا يقصد الطائفية ذاتها، حين يرفع صوته.

(١) للإطلاع على الحوار الإسلامي ـ المسيحي على المستويات اللبنانية والعربية والعالمية، يراجع: سعيد المولى، «الحوار الإسلامي ـ المسيحي؛ ضرورة المغامرة»، دار المنهل اللبناني، طبعة أولى، بيروت ١٩٩٦.

هذا كله، من شكوى دائمة على معظم ألسنة اللبنانيين، ومن لقاءات وحوارات ونقاشات هنا وهناك، تساعد وتدعم الجهود الهادفة الى الحد من انتهاك الطائفية للمسلك الاجتماعي، وتقدم للبنانيين معيناً يسهِّل عليهم «الجهاد الأكبر» في تحررهم من الأوهام الطائفية.

ج ـ إمكانية تحقق التوازن الاقتصادي بين الطوائف:

ترتبط هذه الإمكانية مباشرة بالسياسة الإنمائية التي تتبعها الدولة اللبنانية: فقد لوحظ في مستحدثات القاموس السياسي الاقتصادي اللبناني تعبير هام جداً هو «التنمية المتوازنة للمناطق اللبنانية»، وهو قيد الترجمة العملية حسب ما نلمس من الخطط الإعمارية التي ما زالت تقوم بها حكومات «الجمهورية الثانية»[1]، مضاف إليها ما يعلن عن خطط إنمائية اجتماعية/ اقتصادية[2]، لا بد وأن تؤدي في النهاية إلى إيجاد تنمية متوازنة للمناطق اللبنانية، والتي ستنعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية لعامة الناس من الطوائف، فيتدنى الغبن بشكل ملموس؛ والغبن بكل أشكاله، يولِّد، كما أشرنا، انعزالية وتقوقعاً وسعياً لتحقيق المصلحة الفئوية عن طريق استعداء الآخر. وحين يتساوى العامة من أبناء الطوائف في الحصول على حصة عادلة من خيرات وثروات لبنان، عندئذ، يمكن الشروع في إلغاء الطائفية من الحياة الاجتماعية اللبنانية، ويمكن فصل الطوائف عن الدولة، كما سيرد أدناه.

د ـ إمكانية مجابهة الضغوط الإقليمية:

باتت القوى الإقليمية أقل قدرة على توليد الضغوط الهادفة لإبقاء جذوة الطائفية مشتعلة في لبنان: فالتشتت العربي الذي انعكس سلباً على

(١) يُستعمل تعبير «الجمهورية الثانية» للدلالة على إعادة بناء لبنان بعد الحرب الأهلية الأخيرة.
(٢) يُراجع بيان الحكومة اللبنانية الذي نوقش في المجلس النيابي في تشرين الثاني ١٩٩٦.

الحياة السياسية في لبنان، «جُمع وكُتِّف» في علاقات مميزة مع الجمهورية العربية السورية: لقد تعاملت الدولة السورية طوال الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة مع الفرقاء من منطلق غير طائفي، ووقفت على مسافة واحدة من الطوائف اللبنانية، وتدخلت عسكرياً عام ١٩٧٦، كما هو معروف، لمنع انتصار ساحق لفئة مدعومة من عامة المسلمين على فئة أخرى تمثل عامة المسيحيين، وذلك بطلب ومباركة المراجع الدينية اللبنانية. وبعد انتهاء الحرب، كثرت الدلائل على أن المسلك السياسي السوري في لبنان، ينأى بنفسه عن التجاذبات الطائفية اللبنانية، بل ويعمل على التقليل من تأثيراتها السيئة وأحياناً إيجاد الحلول لها.

أما «إسرائيل» باتت، خلال السنوات العشرة الأخيرة، أقل قدرة على توليد الضغوط الهادفة لإبقاء الصراع الطائفي حاراً؛ فقد تكشفت لكل اللبنانيين أهدافها الحقيقية، فهي تستهدف لبنان الكيان والوطن والأرض، وإذ لم تتمكن من ذلك، استهدفت الأمن والاستقرار والتنمية فقد أصبح ذلك شديد الوضوح للقسم الأكبر من العامة والخاصة من أبناء الطوائف اللبنانية جميعها. وبدى واضحاً للبنانيين أن مصلحتهم العليا في استقرار لبنان تتعارض مع سياسة اسرائيل في دعم الاتجاهات الطائفية.

إذن، لم يعد بإمكان القوى الإقليمية أن تلعب دوراً فاعلاً في إذكاء التوتر الطائفي الداخلي في لبنان، كما كانت تلعبه خلال العقود الخمسة الأخيرة.

هـ ـ إمكانية مجابهة الضغوط الدولية:

انطلق في بحث إمكانية مجابهة الضغوط الدولية الآيلة لإبقاء جذوة الطائفية في لبنان مشتعلة، من مقولة أثبتت صحتها في التجارب التاريخية، لبنانية وغير لبنانية؛ وهي أن التدخل الدولي لا يؤذي نتائجه إن لم يجد، في الداخل، آذاناً صاغية وأداةً متبرعة. من تاريخنا القريب

LAU LIBRARY
BEIRUT

في المقاطعات اللبنانية، أورد مثلاً واضحاً جداً: رغم الامتيازات التي فرضتها الدول الأجنبية (فرنسا وبريطانيا) على الدولة العثمانية، وفي شيخوخة الدولة العثمانية، استطاع والي عكا، أحمد باشا تجاوز كل الامتيازات والاتفاقات المعقودة مع السلطة المركزية[1] وطرد التجار والرعايا الفرنسيين وعلى رأسهم قنصل صيدا الفرنسي، علماً أن علاقته بالقنصل الفرنسي «كانت قد بدأت تسوء قبل ذلك بزمن طويل»[2].

وعلى صعيد آخر؛ لم يعد ممكناً في لبنان مع استعادة الدولة اللبنانية إمكانياتها الأولية (منذ بدء التسعينات) ومع بدء التأكيد على السيادة الوطنية والتمسك بها، لم يعد ممكناً أن تربط دولة ما علاقات سياسية مباشرة مع أي من الطوائف اللبنانية، والطوائف اللبنانية نفسها بدأت تتجنب هذا النوع من العلاقات. فالموارنة مثلاً، كفوا عن اعتبار أن لهم «أماً ثانية» غير الدولة اللبنانية، وأن حماية فرنسا لهم قد انتهت دون رجعة، والدروز فهموا جيداً أنه لا أصدقاء دائمين لبريطانيا. والشيعة في لبنان تخلوا عن فكرة إقامة حكومة إسلامية تربطهم لاحقاً بمحور إسلامي أو طائفي؛ والسنة، كمعظم الطوائف والجماعات والأفراد، وجدوا أن التوحُّد الممكن والوحيد مع الداخل العربي ـ الإسلامي هو علاقات مميزة مع الجمهورية العربية السورية.

استنتاجاً، لم تعد الضغوط الدولية قادرة على لعب ذات الدور المؤجّج للصراع الطائفي كما لعبته منذ عام ١٨٤٠ وحتى عام ١٩٩٠. ولم تعد الطوائف نفسها راغبة بعقد علاقات سياسية خارج دائرة الدولة اللبنانية ذاتها.

لقد شكلت العوامل الخمسة أعلاه مفاتيح تفكيك للأسباب التي تجعل من إلغاء الطائفية في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية عملية صعبة، وبالتالي

---

(١) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية...»، مرجع مذكور، ص ٢٨٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٦، هامش ١٢.

بات بالإمكان القول إنها عملية قابلة للتحقق والإنجاز، إذا ما توفر لها إرادات مخلصة وأساليب علمية تنطلق من الواقع المعاش، ساعية إلى تبديله تدريجياً نحو الأفضل.

ثانياً ـ مشروع مقترح لإلغاء الطائفية:

مدخل: الظروف المؤاتية

لا بد من اقتناص اللحظة التاريخية، فالظروف المحلية والإقليمية تبدو مؤاتية للشروع في تصحيح مسار التطور التاريخي للبنان. على الصعيد المحلي الداخلي باتت الشكوى واضحة من مظالم التعصب الطائفي ومن مساوىء نظام الامتيازات الطائفية؛ وما زالت ذكرى مذابح وكوارث الحرب الأهلية الأخيرة (الطائفية في معظم جوانبها) ماثلة في أذهان العامة من اللبنانيين، كما تشكل مستوى من الوعي العام لدى الخاصة ولدى جزء من العامة مناهض للطائفية. ولا يضير ملاءمة الظروف المحلية الداخلية للشروع في إلغاء الطائفية المواقع الهامة التي يحتلها الممثلون الروحيون للطوائف، فالإلغاء بالمعنى المقصود أعلاه لن يحد من مرجعياتهم الدينية.

وعلى صعيد آخر، فإن اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ قدّم فعالية حاسمة لملاءمة الظروف الراهنة للشروع في إلغاء النظام الطائفي حين أقرّ بضرورة إلغاء الطائفية السياسية، وحثّ المجلس النيابي المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين على تشكيل هيئة وطنية مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية، وبناءً عليه عدّلت المادة ٩٥ من الدستور اللبناني (التي تقضي بتوزيع طائفي للوظائف العامة) بقانون دستوري في ٢١ أيلول ١٩٩٠.

لكن إلغاء الطائفية لا بد أن يأتي في عملية «متمرحلة»، تنطلق في مرحلة أولى انتقالية من معالجة الواقع اللبناني المعاشر، وتعمل تدريجياً على تحجيم

واستيعاب المفاعيل الطائفية في الحياة الاجتماعية أولاً. وتستمر هذه المرحلة فترة زمنية قد لا تقل عن عشرة سنوات، على أن يصار في نهايات هذه المرحلة الخوض في تحجيم المفاعيل الطائفية في الحياة السياسية، وذلك تمهيداً لمرحلة ثانية، يتم فيها إلغاء الطائفية بالشكل الذي قصدناه أعلاه. ويمكن الاستفادة، في هذا المجال، من آلية تجربة انتشار الأمن وتثبيته على الأراضي اللبنانية من قبل القوة الأمنية اللبنانية بُعيد انتهاء الحرب الأخيرة، فقد تمت هذه الآلية تحت شعار: «نشر الأمن بالتراضي وتثبيته بالقوة».

إذن، ما هي الخطوات العملية الممكنة في مرحلتي إلغاء الطائفية؟

١ ـ مرحلة أولى: الخطوات التمهيدية:

أ ـ تهيئة الرأي العام اللبناني:

ليس من شك أن إنجاح أية عملية تغييرية كبرى، كإلغاء الطائفية على مستوى الوطن، يحتاج إلى خطة إعلامية مدروسة جيداً ومحكمة التفاصيل والمفاصل الأساسية، تهيء الرأي العام اللبناني لتقبل إلغاء الطائفية ومساعدة العامة من أبناء الطوائف وبعض الخاصة في جهادهم الأكبر في محاربة أهواء النفس الطائفية وفي تبديل مسلكهم الطائفي على الصعيد الاجتماعي. وتهيئة الرأي العام تتم عن طريق وسائل الإعلام المحكية ـ المرئية بشكل خاص، والمسموعة والمطبوعة بشكل عام؛ لما للأولى من تأثير مباشر في الأذهان والنفوس. ولا مفر من أن تلتزم وسائل الإعلام الخاصة، في المستوى الأدنى، عموميات الخطة الإعلامية المنشودة، بحيث تأتي معيناً لوسائل الإعلام الرسمية.

الخطة الإعلامية تسبق وترافق كل الخطوات التمهيدية شرحاً ودعوة وتسويقاً لها، في كل مستويات الرأي العام اللبناني. ويواكب هذه الخطة تشجيع ودعم رسميين للحوارات والمؤتمرات والندوات الثقافية والسياسية

والتي تدور حول أو تلامس مواضيع ذات صلة بإلغاء الطائفية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، بل على فريق العمل الذي سيقع على عاتقه تنفيذ الخطة[١] المبادرة في عقد وإقامة مثل هذه النشاطات الثقافية السياسية. ويمكن أن تتضمن الخطة جوائز معنوية ومادية لأفضل المطبوعات أو اللقاءات التي تعالج جانباً أو أكثر من جوانب إلغاء الطائفية.

لا بد من الإشارة، هنا، أنه ليس صحيحاً أن وسائل الإعلام تعبّر عن الرأي العام إلا في ظروف استثنائية تشتمل أحداثاً فجائية تنشط حيوية الرأي العام خاصة في مجتمعات دول العالم النامية؛ فالرأي العام «لا يصنع» وسائل أعلام بل العكس، أن وسائل الإعلام في لبنان وغيره، هي التي تصنع وتحرك الرأي العام[٢]: فضيحة لا تتناولها وسائل الإعلام لن يشعر بها أحد، بينما إشكال أو مشكل ثانوي تتناوله وسائل الإعلام إعلاناً وتأويلاً وتفصيلاً وتعليقاً، يجعل من هذا الإشكال قضية تثير اهتمام الرأي العام[٣].

خلاصة القول إنه ليس بإمكان أحد الشروع في إلغاء الطائفية ما لم يتم تحضير الرأي العام اللبناني، علماً أن الشكوى وتشكل الوعي المناهض للطائفية متحقق، كما سبقت الإشارة، لدى شرائح كبيرة من الشعب اللبناني، وهذا ما يساعد على إنجاح عملية تحضير الرأي العام بشأن الموضوع المطروح.

(١) يُطّلع على الفقرة الأخيرة وهي بعنوان «من يضع الاقتراح موضع التنفيذ؟».

(٢) للإطلاع على تفاصيل هذه المقولة، يراجع ملف كامل عن وسائل الإعلام في: مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، العدد المزدوج ١ و٢، إصدار المجلس الوطني الثقافي الكويتي، الكويت ١٩٩٤، صفحات ٨ ـ ٢٩٦.

(٣) مثلٌ على ذلك: انشغل الرأي العام الفرنسي بمتابعة «كارثة» تعرضت لها مجموعة من الدلافين في بحر الشمال لعدة أيام، في وقت لم يهتم الرأي العام الفرنسي بالمذابح والمجاعات التي تعرض لها السكان في الصومال خلال ذات الفترة. وعدم اهتمام الرأي العام لا يعود لانتفاء المشاعر الإنسانية لدى الشعب الفرنسي، بل يعود للطريقة المثيرة والمستمرة التي تناولت بها وسائل الإعلام الفرنسي «كارثة» الدلافين.

ب ـ تحقيق التوازن الاقتصادي/ الاجتماعي ـ السياسي:

يتطلب تحقيق هذا التوازن في جانبه الاقتصادي/ الاجتماعي تطبيقاً واعياً لمقولة التنمية المتوازنة أو الإنماء المتوازن بين كل المناطق اللبنانية وبين القطاعات الأساسية في الاقتصاد اللبناني. والتطبيق الواعي لهذا التوازن يتطلب انتقالاً سريعاً ومدروساً للتنمية الاجتماعية خاصة على صعيد الضمانات الصحية وضمانات الشيخوخة للأفراد والأسر التي لا يطالهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة، بحيث يتأمن للبنانيين جميعاً، أي لجميع أبناء الطوائف اللبنانية، ضماناً صحياً واجتماعياً كاملاً في الحد الأدنى على الأقل، وذلك عن طريق مؤسسات الدولة دون غيرها.

ويستدعي تحقيق هذا التوازن الاهتمام الكامل والشامل في تطوير التعليم الرسمي، ورفع مستوى التحصيل الدراسي فيه بالطرق المناسبة، لإفساح المجال أمام عامة الناس للجوء إليه، مما يدفع أعداداً كبيرة من التلامذة اللبنانيين للانتقال إلى مظلة التعليم الوطني الرسمي غير الطائفي، فلا يكون للمدارس الخاصة بالطوائف تأثير مباشر على التحصيل الدراسي للقسم الأعظم من التلامذة اللبنانيين. كما يتطلب تحقيق هذا التوازن الحد من أزمة السكن بحيث تتولى الدولة نفسها دون القطاع الخاص أو القطاع الأهلي[١] القيام بهذه المهمة.

عند ذلك، سيشعر المواطن اللبناني، لأية طائفة انتمى، أن ترقيه الاقتصادي/ الاجتماعي ممكن التحقق بشكل سليم على يد الدولة دون غيرها، فيتحرر من أوهام ترقيه عن طريق طائفته؛ فقد ثبت بشكل واضح

(١) نظراً لاشتداد حدة أزمة السكن في لبنان، تبادر مؤسسات أهلية ذات لون طائفي محدد لبناء مساكن لائقة تباع بالتقسيط المريح للراغبين بالزواج من أبناء الطائفة التي تنتمي إليها هذه المؤسسات.

ودون أدنى ريب، أن الترقي الاقتصادي/ الاجتماعي الذي يُتيحه النظام الطائفي القائم يستأثر به المتنفذون من كل طائفة، ولا يتاح هذا الترقي عن طريق الطائفة إلا لبعضٍ من حملة المباخر! . . .

أما التوازن السياسي، يعني إشراكاً واستيعاباً لكل الفئات والجماعات في الحياة السياسية اللبنانية العامة وفي إطار إتمام المصالحات الوطنية وإعادة جميع المهجّرين إلى ديارهم، والمحافظة على «هامش الديمقراطية» الراهن والعمل على توسيعه.

إن تحقيق التوازن الاقتصادي/ الاجتماعي ـ السياسي هو مهمة الدولة اللبنانية في كل الأحوال، وهو مطلوب لذاته كخطوة هامة في بناء الجمهورية الثانية، لكنه، فيما يتعلق بإلغاء الطائفية يشكّل الشرط الضروري الأول والذي لا يمكن لعملية إلغاء الطائفية والنظام الطائفي أن تنطلق من دونه. فتحقيق هذا التوازن هو الذي يُسقط الغبن الاقتصادي/ الاجتماعي، وهو الذي سيُلغي «الإحباط السياسي» الذي تستشعره شرائح كبرى لأبناء مختلف الطوائف اللبنانية[١].

ج ـ «تهذيب» الامتيازات الطائفية:

نظراً للعمر المديد للنظام الطائفي في لبنان، لا يمكن إلغاء الامتيازات الطائفية دفعة واحدة، فالأمر يتطلب تدرجاً مدروساً بحيث يُراعى في مرحلة أولى جزءاً هاماً من هذه الامتيازات؛ عن طريق «تهذيبها» وجعلها أقل ضرراً على المصلحة الوطنية العليا. وهذا يتطلب توافقاً بين الطوائف اللبنانية الكبرى، بحيث يتم «التهذيب» بالتراضي وإثر مشاورات ومناقشات يقودها

(١) ليس صحيحاً أن الإحباط السياسي يطال الطائفة المارونية وحدها كما يشاع راهناً، فالترقي السياسي لدى شرائح كبرى من أبناء الطوائف الأخرى، لا يتم، راهناً، إلا عن طريق الطائفة أو الثروات المادية الطائلة.

الفريق المولج بإلغاء النظام الطائفي، والتي ستصل إلى تحقيق رضى الطوائف الكبرى نظراً لمنطقية وضرورة عملية «التهذيب» المنشودة. وأقصد «بالتهذيب» ما يمكن فهمه بوضوح من الأمثال التالية: إذا كان، حسب الامتيازات الطائفية، منصبُ مدير عام وزارة التربية على سبيل المثال، يُعطى لطائفة محددة «أ»، فليتم اختياره من أبناء هذه الطائفة ذاتها شرط تأمين سمتين بشكل صارم: الأولى أن يكون المدير المعينَّ أحد أهم الأخصائيين المتخصصين في نطاق التربية والتعليم، وقد أمضى ما يزيد عن ربع قرن في عمله التربوي، بحيث يُشهد له بعلمه وإخلاصه من قبل الأكثرية المتخصصة والعاملة في حقل التربية والتعليم؛ فلا يؤتى بمدير عام للتربية من السلك الدبلوماسي أو العسكري أو القضائي أو غيرها. تسمح هذه السمة للمدير العام نفسه أن يصغي لعلمه وتجربته في التربية أكثر من إصغائه لتدخلات وأفكار «التربويين» في طائفته، فتُدار الوزارة بأقل قدر ممكن من التأثير الطائفي.

السمة الثانية، هي أن يكون المدير المعينَّ من بين الأوائل من أبناء طائفته (والأول إذا أمكن) الذين يتمتعون بالمستوى التخصصي العلمي في التربية والتعليم. والمعروف أن الطوائف الكبرى في لبنان تشتمل، كل منها، على أعداد وفيرة من الكوادر الجيدة في كل المجالات. بهذه الطريقة في اختيار كل مدير عام نكون قد حصلنا على أفضل ما عند الطوائف، فهذّبنا حصتها وأوجدنا موظفاً ذي رتبة عالية يؤمل أن يغلّب علمه واختصاصه على ميوله الطائفية.

والإجراء ذاته يتخذ على صعيد اختيار الوزراء: فوزير الصحة، مثلاً، يُعيَّن من بين أهم أشهر الأطباء، مشهود له ولسنوات طويلة تزيد عن ربع قرن، عمله الطبي والاستشفائي. وقد يعترض قائل بأن للوزير سمة سياسية باعتباره عضواً في الحكومة أو المجلس الوزاري الذي يشكّل جهة سياسية في لبنان. والجواب هو أننا أمضينا ردحاً طويلاً من الزمن نغلّب فيه سمة السياسة على سمة اختصاص الوزير بشكل كامل، فلا ضير، مرحلياً، من تغليب

الاختصاص على السياسة في اختيار الوزراء.

أضف إلى ذلك، أنه بالإمكان تطبيق المادة ٩٥ من الدستور المعدّلة في أيلول ١٩٩١ والتي تحصر التوزيع الطائفي للوظائف العامة في الفئة الأولى وما يعادلها، وتبقى الفئات الأخرى متاحة لكل أبناء الطوائف على أساس الكفاءة والخبرة والأهلية.

د ـ توحيد الكتاب المدرسي والتعليم الديني:

من نافل القول إن توحيد الكتاب المدرسي في المرحلة ما قبل الجامعة، يعمل على توليد جانبٍ هام من جوانب الوحدة الوطنية. وليس قصدنا توحيد كتب مواد التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية وحسب بل توحيد كتب مواد اللغات العربية والأجنبية لما تحويه من إرشادات وتوجهات يمكن توظيفها في التوحيد الوطني غير الطائفي.

ولا مندوحة من أن توحيد الكتاب المدرسي يتطلب تعاوناً مخلصاً وواعياً بين المركز التربوي للبحوث والإنماء من جهة وبين الرموز الكبرى الفاعلة في التعليم الخاص التابع للطوائف، وذلك عبر توافق بالتراضي في أعقاب حوارات ومناقشات حول هذا الأمر.

أما تدريس «مادة الدين» فلتدخل في أصل المواد التعليمية الأساسية وفي مواد الامتحانات للشهادات الرسمية ما قبل الجامعة. ولكن لا بد أولاً من وضع منهاج موحّد يبحث في نشأة وانتشار وتعاليم الأديان السماوية الثلاثة، ويبرز القواسم المشتركة لهذه الأديان. ويتم وضع المنهاج بالتعاون مع المراجع الدينية العليا في لبنان، ويُدرج في أجزاء كل الكتب المدرسية الدينية للصفوف الابتدائية وحتى الثانوية.

ستتيح مادة التعليم الديني في الشكل الذي اقترحناه للتلامذة اللبنانيين تربية دينية وثقافة دينية واحدة وغير طائفية المنحى. ولا مفر، كما سبقت

الإشارة من تطوير ودعم التعليم الرسمي بكل مراحله لاشتماله على الأكثرية الساحقة من التلامذة اللبنانيين.

وفي إطار التربية والتعليم، تجب العودة إلى تدبير عملي مناهض للعزل الطائفي، كانت وزارة التربية تتبعه بكفاءة قبل الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة. وهو يقضي بتعيين المدرسين الجدد في مراكز موجودة في مناطق تختلف من حيث الانتماء الطائفي لمعظم السكان عن انتماء هؤلاء المدرسين؛ ففي هذا الأمر تواصل بين أبناء الطوائف وإسقاط للأوهام الطائفية التي يحملها البعض عن البعض الآخر. ويمكن في ذات السياق، توزيع مراكز الخدمة لمجندي ومتطوعي خدمة العمل على ألوية متواجدة في مختلف المناطق اللبنانية.

هـ ـ توحيد الهيئات الأهلية ذات المنحى الطائفي:

في مطلع المرحلة الانتقالية التمهيدية المقترحة لا بد من إجراء توحيدي للهيئات والمنظمات ذات المنحى الطائفي وذات الاختصاص الواحد، على سبيل المثال: يوجد في لبنان هيئات ومنظمات كشفية ـ شبابية، كل واحدة منها أنشئت على يد طائفة ما أو يد جماعة ثقل في هذه الطائفة أو تلك، (الشابات المسيحيات، الشابات المسلمات، كشافة الجراح، كشافة المقاصد، كشافة المهدي، كشافة الرسالة. . .) وهي تدار من قبل مؤسسيها، وينتسب إليها الشباب من أبناء الطائفة المؤسسة ذاتها. تُجمع هذه الهيئات الكشفية، مثلاً، في «اتحاد كشفي عام»، يتشكل من رؤساء أو مديري هذه الهيئات ذاتها، يترأسه مندوب كشفي تعينه الدولة اللبنانية على أساس خبرة طويلة في العمل الكشفي/ الشبابي، وتدار هذه الهيئات بتوجهات الاتحاد الكشفي العام مع الحفاظ على استقلال داخلي لكل هيئة كشفية، ويضغط هذا الاستقلال الذاتي إلى الحد الأدنى الممكن في نهايات المرحلة الانتقالية ـ التمهيدية.

ويمكن تطبيق ذات الآلية على بقية اختصاصات الهيئات والمنظمات ذات

المنحى الطائفي كالإسعاف المدني، والجمعيات الخيرية، والمستوصفات، ورعاية المعاقين، ودور الأيتام، وغيرها من المؤسسات ذات الخلفية الطائفية.

و ـ وضع قوانين «مشاركة» جديدة:

في نهايات المرحلة الانتقالية ـ التمهيدية، يصبح بالإمكان وضع قوانين جديدة تشارك القوانين الطائفية المعمول بها، تهدف إلى التقليل من الارتباط السياسي والاجتماعي للمواطن اللبناني بطائفته، وتدفع به بشكل ملموس للتظلل تحت مظلة الدولة اللبنانية. ويمكن لهذه القوانين أن تتحدد وتطال مفاصل هامة في حياة المواطن اللبناني، وتحقق قدراً هاماً من «فك ارتباط» المواطن اللبناني مع طائفته، خاصة بعد تحقيق نجاحات ملموسة في تطبيق الخطوات التمهيدية المذكورة أعلاه. ويمكن أن يكون أحد هذه القوانين قانوناً مدنياً للأحوال الشخصية يشارك القوانين الطائفية المعمول بها حالياً، ويمزج إلى الحد الممكن بين متطلبات العصر في التحديث ومتطلبات دينية لا تتعارض في الجوهر مع التحديث والعصرنة. ويعتمد هذا القانون المدني للأحوال الشخصية دون إلغاء العمل بقوانين الأحوال الشخصية التابعة للطوائف. في هذه الحالة، يحق للمواطن اللبناني، وهو على أرض وطنه، أن يختار أحد القانونين (المدني أو الطائفي) ليحتكم إليه. وسيعمل القانون المدني على المدى الطويل إلى غلبة التوحيد على التعدد في الأحوال الشخصية للبنانيين.

ز ـ وضع قانون انتخابي ملائم:

من المعروف أن آلية انتخاب المجلس النيابي في النظام البرلماني تحدد بشكل حاسم أشكال وطبيعة السلطة السياسية المنتخبة، كما تحدد طبيعة الأنظمة والقوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تتبع في الحياة العامة، باعتبار أن المجلس النيابي هو السلطة التشريعية الأولى والأخيرة.

لا بد من وضع قانون انتخابي جديد يتلاءم مع المرحلة الانتقالية التمهيدية

لإلغاء النظام الطائفي عن طريق الابتعاد عنه تدريجياً.

نقترح فيما يلي إيجازاً لمشروع قانون انتخابي يؤدي إلى الانتقال التدريجي من «القضاء» إلى «المحافظة» كدائرة انتخابية، ومن «الطائفة» إلى «الوطن» كمجلس نيابي. وهو قانون متدرج في ثلاث دورات انتخابية نيابية للمجلس النيابي اللبناني[1].

يتلخص الاقتراح بإجراء الانتخابات على أساس الدائرة الصغرى (القضاء) والدائرة الكبرى (المحافظة) معاً وفي الوقت نفسه، فيتم انتخاب نوعين من النواب: نائب عن القضاء وآخر عن المحافظة من دون تبديل في عدد أعضاء مجلس النواب (١٢٨ نائباً). ويقضي الاقتراح بإنقاص عدد مقاعد الطائفة الأكبر في كل قضاء «واحداً» وجعله مقعداً حراً لا يرتبط بطائفة، ينتخبه سكان المحافظة. والاعتراض بالقول إن سكان محافظة ما ينتمون بأكثريتهم لطائفة واحدة لا يضر الاقتراح، لأن نائب المحافظة هو، قانوناً، لا يمثل طائفته بل يمثل المحافظة.

لتوضيح الاقتراح سأضرب المثل التالي: وجود خمسة أقضية في محافظة (أ) يؤدي إلى اعتماد خمسة مقاعد نيابية عن المحافظة (أ) بحيث يحوّل مقعد طائفي واحد في كل قضاء من حصة الطائفة الأكثر عدداً في القضاء (وتالياً صاحبة الحصة الكبرى في مقاعد القضاء)، يحوّل ليصبح مقعداً عن المحافظة (أ). مثلاً: يوجد في قضاء (ب) ستة مقاعد نيابية، منها ثلاثة مقاعد للطائفة الشيعية، واثنان للموارنة، وواحد للأقليات. يحوّل مقعد من المقاعد الخاصة بالطائفة الشيعية ليصبح مقعداً حراً عن المحافظة التي ينتمي لها القضاء يكون ترشيحه منذ البدء عن المحافظة من دون الأخذ في الاعتبار الانتماء الطائفي للمرشح.

---

(١) سبق لي أن نشرت هذا الاقتراح للقانون الانتخابي في: جريدة «النهار» اللبنانية، العدد ١٩٤٦٣ بتاريخ ١٤ ـ ٦ ـ ١٩٩٦.

لا شك أن آلية تنفيذ هذا النوع من الاقتراح ستواجه عقبات تقنية طائفية في اختيار المقاعد المحوّلة من القضاء إلى المحافظة، نظراً إلى الاختلافات بين حصص الطوائف بين قضاء وآخر. لذا لا بد من إيجاد تسوية تأخذ في الحسبان التوازن الطائفي الراهن من حيث عدد المقاعد المحوّلة، بمعنى أن كل الطوائف تخسر النسبة نفسها في عملية تحديد عدد المقاعد المحوّلة، فتكون المحصلة النهائية مثلاً ١٤ مقعداً محولاً من مجموع مقاعد الطوائف المسيحية، و١٤ مقعداً أخرى محولة من مجموع مقاعد الطوائف الإسلامية، ويبقى مئة مقعد ترتبط بالطوائف والأقضية.

وفي الدورة الانتخابية التالية، أي بعد أربع سنوات، يرتفع عدد المقاعد المحولة من ٢٨ إلى ٤٤ مقعداً، لمصلحة المحافظات، ويتم التحويل تبعاً للآلية المذكورة أعلاه، ويبقى اثنان وسبعون مقعداً ترتبط بالطوائف والأقضية: ٢٨ + ٤٤ + ٧٢ = ١٢٨ نائباً.

وفي الدورة الانتخابية الثالثة يرتفع عدد المقاعد المحولة إلى ٨٤ مقعداً لمصلحة المحافظات ويبقى ٥٦ مقعداً ترتبط بالطوائف والأقضية: ٤٢ + ٤٢ + ٥٦ = ١٢٨ نائباً. وذلك تمهيداً لإلغاء المقاعد الخاصة بالأقضية.

يبقى القول إنه لا مفر من رفق ودعم هذا القانون، أو أي قانون انتخابي آخر، يهدف إلى إيجاد تمثيل نيابي حقيقي للناخبين، بإجراءات أخرى تأخذ في الاعتبار ما يلي:

١ ـ يجب اعتماد البطاقة الانتخابية وقاعدة التمثيل النسبي، ولكن يمكن استثناء هذا الأمر لمرة واحدة في الدورة الانتخابية الأولى.

٢ ـ في كل الحالات، ينبغي تحديد السقف المسموح به على صعيد الإنفاق المالي على الدعاية الانتخابية من جانب المرشحين.

٣ ـ لا يختلف نائب القضاء عن نائب المحافظة سوى بالتسمية، أما الواجبات (والحقوق) فتبقى واحدة.

٤ ـ تدير الانتخابات (وقبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات) حكومة محايدة، أي ليس بين أعضائها مرشح عن القضاء أو المحافظة. كما تعتبر وسائل الإعلام الرسمية منبراً لكل المرشحين واللوائح والكتل المتنافسة بالتساوي من حيث الوقت والتوقيت.

بعد ذلك، يصبح الحديث عن لبنان دائرة انتخابية واحدة حديثاً مشروعاً، وحلها على قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ، ويصبح بالإمكان إلغاء النظام الطائفي النيابي القائم في لبنان.

٢ ـ المرحلة الثانية الحتمية:

أ ـ ضروريات هذه المرحلة:

ليس من شك أن تحقيق القسط الأكبر من أهداف الخطوات التمهيدية في المرحلة الأولى الانتقالية والتي قد تستمر قرابة عشرة سنوات، يوفر المنطلق الصحيح والمثمر المشروع والدخول في المرحلة الثانية الحتمية.

الخطوة الأولى في هذه المرحلة هي تثبيت الخطوات التمهيدية التي تمت بالتراضي، وجعلها خطوات ثابتة تُفرض وتفرض نفسها بالقوة: فالرأي العام اللبناني، خاصة لدى العامة من أبناء الطوائف، يصبح مستعداً عن طيب خاطر لتقبل التبديل الجذري المرتقب بإلغاء الطائفية بكامل نظامها، وتهذيب الامتيازات الطائفية يصبح مقدمة منطقية لإلغاء هذه الامتيازات جملة وتفصيلاً، وتوحيد الكتاب المدرسي والتعليم الديني يبيت واحداً من الإجراءات التقليدية في بنية التربية والتعليم، ويلغي توحيد الهيئات والمنظمات الأهلية ذات المنحى الطائفي خلفيتها الطائفية، ويحولها إلى هيئات ومنظمات أهلية مدنية، ينتمي إليها من يشاء، وتتحول المؤسسات ذات الخدمات الاجتماعية والصحية كدور الأيتام والشيخوخة ورعاية المعاقين وغيرها، تتحول إلى مؤسسات عامة مفتوحة لكل أبناء الطوائف، دعمها

المعنوي والمادي يتأتى من كل الطوائف، والاستفادة من خدماتها متاحة لأبناء كل الطوائف.

والأهم من كل ذلك، أن يحقق «الثلاثي الأساسي» من الخطوات التمهيدية أي: التوازن الاقتصادي/ الاجتماعي ـ السياسي، والقوانين المشاركة الجديدة، وقانون الانتخاب، أن يحقق هذا الثلاثي أهدافه في جذب القسم الأعظم من العامة من أبناء الطوائف ومن أبناء الأثنيات القومية، وإدخاله تحت الرعاية والمسؤولية المباشرة للدولة، بحيث يبقى للطوائف والأثنيات حرية ممارسة شعائرها وطقوسها في أماكن العبادة، ونشر ثقافتها الدينية ونظرياتها الطائفية بين أبنائها وأتباعها وفي أطر مجالسها الملية.

عند هذا المستوى من نجاحات الخطوات التمهيدية، يمكن وضع خطوات جديدة حاسمة في حينها، تحتم إلغاء النظام الطائفي برمته خاصة على المستوى الدستوري، فيوضع دستور جديد للبلاد، يخلو تماماً من مواد طائفية إلا تلك التي تنظم عموميات العمل الديني ـ الثقافي للمجالس الملية الطائفية.

يبقى السؤال: من يستطيع أن يبادر في وضع وتنفيذ الخطوات التمهيدية ثم الخطوات الحاسمة؟؟...

ب ـ من يضع الاقتراح موضع التنفيذ؟

تحتاج عملية وضع هذا المشروع في إلغاء الطائفية، أو في أي مشروع مشابه، موضع التنفيذ، تحتاج لوجود مجموعة بشرية تتصف بميول ذهنية وفكرية وطنية، ومُسلّحة بقناعات ثابتة تخرج عن نطاق القناعات الطائفية السائدة في لبنان ودون أن تتخلى عن احترامها للمبادىء الأساسية المشتركة للديانات السماوية التوحيدية، على أن تتمتع، في لبنان، بتأثير ملموس في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية.

هل يوجد في لبنان مجموعة ما يتسم أفرادها بهذه السمات والصفات؟؟!...

خلال تطور النظام الطائفي القائم في لبنان خاصة خلال عهد الاستقلال، أفرز هذا النظام الطائفي نقيضه غير الطائفي، وما زال يفرز طالما هو قائم؛ وكلما اشتدت طائفية النظام الطائفي بروزاً، كلما دفعت بنقيضها غير الطائفي إلى ظهور أوضح وسعي أكبر في محاربتها. لذلك نجد داخل البنية السياسية الاجتماعية للمجتمع اللبناني مجموعات وفئات وشخصيات يناهضون النظام الطائفي القائم، ويعملون هادفين لإلغائه نظرياً وعملياً.

هذه المجموعات تتمحور في أربعة محاور، هي:

١ ـ شخصيات سياسية(١):

ثمة شخصيات سياسية من داخل وخارج مجلس النواب ومجلس الوزراء، تجاوزوا طوائفهم ومناطقهم من حيث مصادر المؤيدين والمناصرين، فهم يتمتعون باحترام جزء كبير من الخاصة والعامة من أبناء مختلف الطوائف. نظراً لسياستهم المنفتحة والساعية إلى طرح ومعالجة القضايا الوطنية الكبرى. وبعض هؤلاء الشخصيات بات يتمتع بسمعة حسنة على أكثر من صعيد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

٢ ـ أحزاب غير طائفية:

يوجد في لبنان، كما هو معروف، ومنذ أكثر من نصف قرن أحزاب غير طائفية، تتشكل قياداتها ومحازبيها من خليط عفوي يشتمل على عناصر تنتمي، حسب النظام الطائفي، لكل أو لمعظم الطوائف اللبنانية. وتستند شعارات وأطروحات والنظريات السياسية لهذه الأحزاب إلى خلفيات وطنية وقومية

(١) ليس من المناسب ذكر أسماء الشخصيات أو الأحزاب أو الهيئات المقصودة، كي لا يُفسر أن في الأمر دعاية أو مدح أو ما شابه، على أن القارىء لا يُخفى عليه أولئك.

غير طائفية، وتستهدف إلغاء الطائفية في لبنان. وتعمل هذه الأحزاب داخل وخارج دوائر المنتسين لها على مناهضة النظام الطائفي.

يضاف لهذه الأحزاب مجموعات كبيرة من الأندية الثقافية والفكرية ذات الخلفية الوطنية غير الطائفية، وهذه الأندية تعمل وتنشر ثقافة تتجاوز الثقافات المذهبية ـ الطائفية.

٣ ـ مفكرون ومثقفون وشرائح من الأنتلجنسيا[1]:

ثمة أعداد من المفكرين والمثقفين، ينشغلون في التفكيك النظري لمفاصل النظام الطائفي، وفي طرح البدائل الوطنية على كل الأصعدة. وهم يرفعون الصوت باستمرار محذرين من عواقب الاستمرار في تبني الأطروحات والتسويات الطائفية، ومنادين للتخلص الكامل من الطائفية في لبنان. وفيما لو أجرينا إحصاء للكتب والكتابات والأبحاث والمقالات في لبنان المناهضة للطائفية، لوجدنا أنها بدأت، منذ سنوات، تفوق عدد الكتب الداعية للطائفية أو للإبقاء على النظام الطائفي. وتجدر الإشارة أن عشرات الكتب والأبحاث المناهضة للطائفية، هي كتابات علمية على صعيدي الشكل والمضمون، بعكس الكتابات الطائفية التي تستند كلية إلى الأدلجة الفئوية والآراء الشخصية والوجدانية، إضافة للتعصب والانعزالية.

٤ ـ شخصيات دينية منفتحة:

على قلة هذا النوع من الشخصيات الدينية، فإننا نلمس وجود عدد منها

(١) الأنتلجنسيا هي مجموعة المواطنين الذين توسلوا العلم والدراسة كمنطلق للمهن التي يعتاشون منها، كأساتذة الجامعات، والمهندسين، والمحامين، والقضاة، والأطباء والصحفيين، وأصحاب المراكز العليا في مؤسسات القطاع الخاص كالبنوك والشركات وغيرها، وهي عادة مجموعات متعلمة ومثقفة إلى هذا الحد أو ذاك.

داخل الطوائف اللبنانية تدعو لعودة التعاليم الدينية إلى الحياة الشخصية للمواطن، وترى أن تطبيق النظام الطائفي يتعارض مع جوهر الأديان السماوية الموحدة، إذ ليس من المنطقي أن الأديان السماوية التي جاءت لتوحّد وتجمع، ان تتحول إلى سبب للتفكيك والتفريق بين أبناء الوطن الواحد، فضلاً عن وحدانية الخلق وأحادية الخالق لدى هذه الأديان السماوية.

وترى هذه الشخصيات الدينية المنفتحة أن الامتيازات الطائفية والتعصب الطائفي والمحاباة الفئوية، تتناقض كلياً مع المساواة وتكافؤ الفرص بين البشر والتي تقول بها أديانهم. أضف إلى ذلك، أنه ليس بمقدور أي من الطوائف التسعة عشرة اللبنانية إقناع غير أتباعها و«دلائل الأشياء أقوى من أقوال الرجال». (بل جزء من أتباعها) بأنها الطائفة التي تمثل الدين الحقيقي، وإن ادعت ذلك.

لذا ترى هذه الشخصيات الدينية المنفتحة أن النظام الطائفي لا يعبر حقيقة عن النظام الديني.

تلك هي نوعية الشخصيات السياسية والفكرية والدينية والحزبية التي تلتقي مع مشاريع إلغاء الطائفية والنظام الطائفي، وهي، من الناحية الكمية قد تضاعفت عدداً في أعقاب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) لما لتلك الحرب من ويلات على الوطن والكيان.

لذا يمكن الافتراض أنها تشكّل مراكز ثقل غير طائفية داخل الطوائف اللبنانية نفسها، وبالتالي، يمكن لهذه المجموعات أن تكون الكل أو الجزء الهام من «الشخصيات السياسية والفكرية والاجتماعية» التي أشارت إليها المادة ٩٥ من الدستور اللبناني المعدّلة بقانون دستوري بتاريخ ٢١ ـ ٩ ـ ١٩٩٠، والتي تقضي بتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم إضافة لرئيسي مجلس النواب ومجلس الوزراء «شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية»...

مصادر ومراجع الأبحاث

أ ـ باللغة العربية

ب ـ باللغات الأجنبية

المصادر والمراجع

أ ـ باللغة العربية:

١ ـ أبو صالح، عباس، ومكارم، سامي، «تاريخ الموحدين الدروز في المشرق العربي»، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، ط ٢، بيروت ١٩٨١.

٢ ـ أبو خاطر، هنري، «من وحي تاريخ الموارنة»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٧.

٣ ـ ابن القلاسي، أبو يعلا حمزة، «ذيل تاريخ دمشق»، منشورات الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨.

٤ ـ الأمين، السيد محسن، «خطط جبل عامل»، الدار العالمية، ط ١، بيروت ١٩٨٣م.

٥ ـ الأسعد، هشام، «الوضع الديمغرافي والمسألة الطائفية»، مجلة الطريق، المجلد ٣٧، نيسان ١٩٧٨م.

٦ ـ ابن صاعد، «طبقات الأمم»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (لا. ت).

٧ ـ اتنجر، صموئيل، «اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠»، ترجمة جمال الرفاعي، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٩٧، أيار ١٩٩٥.

٨ ـ أبو خليل، جوزيف، «لبنان وسوريا»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩١.

٩ ـ بيهم، محمد جميل، «النزاعات السياسية في لبنان في عهد الاحتلال

والانتداب ١٩١٨ ـ ١٩٤٥م»، دار الأحد، ط ٢، بيروت ١٩٧٧م.
١٠ ـ تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم، تحقيق سليم حسن جشي، منشورات مديرية الآثار، بيروت ١٩٧١.
١١ ـ جابر، محمد، «تاريخ جبل عامل»، دار النهار للنشر، ط ٢، بيروت ١٩٨١م.
١٢ ـ حتي، فيليب، «لبنان في التاريخ»، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ١٩٥٩.
١٣ ـ حتي، فيليب، «تاريخ العرب»، دار غندور، بيروت ١٩٧٤م.
١٤ ـ حسين، محمد كامل، «طائفة الدروز: تاريخها وعقائدها»، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٠م.
١٥ ـ حمزة، نديم نايف، «التنوخيون»، دار النهار للنشر، ط ١، ١٩٨٤م، بيروت.
١٦ ـ حطب، زهير، «تطور بنى الأسرة العربية»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة ٣، ١٩٨٣.
١٧ ـ حمزة، محمد، «التآلف بين الفرق الإسلامية»، دار قتيبة، دمشق، طبعة أولى، ١٩٨٥.
١٨ ـ الخالدي، الشيخ أحمد بن محمد، «لبنان في عهد فخر الدين الثاني»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩.
١٩ ـ داغر، أسعد، «بطاركة الموارنة»، ط ١، بيروت ١٩٥٨.
٢٠ ـ روندو، الجنرال بيار، «الطوائف في الدولة اللبنانية»، ترجمة الياس عبود، دار الكتاب الحديث، ١٩٨٤.
٢١ ـ رستم، أسد، «آراء وأبحاث ١٨٠٧ ـ ١٩٦٥»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٧.
٢٢ ـ شيخو، الأب لويس، «علماء النصرانية في الإسلام»، المكتبة البوليسية، بيروت ١٩٨٩.
٢٣ ـ الشدياق، طنوس، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مكتبة الوفاء، بيروت ١٩٥٤.
٢٤ ـ الشهابي، الأمير حيدر، «الغرر الحسان في تواريخ حوادث الأزمان»، دار الآثار، ط ٢، بيروت ١٩٨٠.

٢٥ ـ شلبي، أحمد، «موسوعة التاريخ الإسلامي»، الجزء الأول، مكتبة النهضة، الطبعة السادسة، القاهرة ١٩٧٤.
٢٦ ـ صعب، أديب، «الأديان الحية»، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت ١٩٩٥.
٢٧ ـ الصايغ، أنيس، «لبنان الطائفي»، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥.
٢٨ ـ الصليبي، كمال، «تاريخ لبنان الحديث»، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٨.
٢٩ ـ الصليبي، كمال، «بيت بمنازل كثيرة»، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، ١٩٩٠م.
٣٠ ـ ضاهر، مسعود، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء العربي، ط ٤، ١٩٨٤م.
٣١ ـ ضاهر، مسعود، «الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي»، دار الفارابي، ط ١، بيروت ١٩٨٨م.
٣٢ ـ ضو، بطرس، «تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري ٣٢٥ ـ ٧٠٠م»، ط ٢، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧.
٣٣ ـ طربين، أحمد، «لبنان منذ عهد المتصرفية إلى الانتداب»، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٨.
٣٤ ـ عيساوي، شارل، «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ ـ ١٩١٤»، ترجمة رؤوف حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت ١٩٩٠.
٣٥ ـ عوض، محمد عبد العزيز، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية»، القاهرة ١٩٦٩.
٣٦ ـ غيز، هنري، «بيروت وجبل لبنان منذ قرن ونصف قرن»، ت: مارون عبود، ج ٢، بيروت ١٩٥٠.
٣٧ ـ فاعور، علي، «بيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠م»، المؤسسة الجغرافية، بيروت ١٩٩٠م.
٣٨ ـ فريسون، روبير، «الأكذوبة التاريخية»، ترجمة ماجد حلاوي. (لا. ت).
٣٩ ـ فارس، هاني، «النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث»، الأهلية للنشر، بيروت ١٩٨٠.
٤٠ ـ قازان، فؤاد، «الإقطاعية ومراحل تطورها في عهد المماليك»، مجلة الطريق،

عدد أيلول ١٩٦٩.

٤١ ـ قرم، جورج، «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»، دار النهار للنشر، طبعة ٢، بيروت ١٩٩٢.

٤٢ ـ قرألي، بولس، «فخر الدين الثاني أمير لبنان»، حريصا ١٩٣٧.

٤٣ ـ القلانسي، أبو يعلي حمزة، «ذيل تاريخ دمشق»، منشورات الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨ (أخبار سقوط بيروت).

٤٤ ـ كوثراني، وجيه، «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠»، معهد الإنماء العربي، ط ٣، بيروت ١٩٨٢.

٤٥ ـ كوثراني، وجيه، «مشروع النهوض العربي»، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥.

٤٦ ـ لامنس، هنري، «تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من أخبار»، ج ٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٠م.

٤٧ ـ لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.

٤٨ ـ مقدمة ابن خلدون، طبعة دار القلم، ط ١، بيروت ١٩٧٨.

٤٩ ـ مراد، محمد، «المؤثر الأوروبي في التشكل الاجتماعي في بلاد الشام»، مجلة المنطلق، عدد ٨٠/٨١، ١٩٩٢.

٥٠ ـ مزهر، يوسف، «تاريخ لبنان العام»، جزء أول، لا. ت، بيروت.

٥١ ـ المحبي، محمد بن أمين، «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، القاهرة، المطبعة الوهابية، الجزء الأول، ١٨٦٧.

٥٢ ـ المعلوف، عيسى اسكندر، «تاريخ فخر الدين الثاني»، جونية، مطبعة الرسالة اللبنانية، ١٩٣٤.

٥٣ ـ مكي، محمد علي، «لبنان من ٦٣٥ إلى ١٥١٦»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩م.

٥٤ ـ مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، دراسة وتقديم حسان حلاق، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٢م.

٥٥ ـ محفوظ، الأب يوسف، «التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية»، ترجمة الأب يوحنا ذليفة، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، لبنان ١٩٧٠م.

٥٦ ـ نسكايا، سيميليا، «الحركات الفلاحية في لبنان»، ترجمة عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢.

٥٧ ـ ندوة الفكر الوطني في مواجهة المشكلة الطائفية، ٥ ـ ٨ آذار ١٩٨١، منشورات مجلة الفكر، بيروت ١٩٨١م.

٥٨ ـ نظام المجلس الملّي الماروني، بيروت ١٩١٠م.

٥٩ ـ نعمة، الشيخ عبد الله، «روح التشيّع»، دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٨٥م.

٦٠ ـ الحكيم، يوسف، «سورية في العهد العثماني»، دار النهار للنشر، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م.

٦١ ـ بن يحيى، صالح، «تاريخ بيروت»، نشر وتحقيق الأب شيخو اليسوعي، بيروت ١٩٢٧م.

٦٢ ـ وستلبوخر، رينيه، «تقاليد فرنسا في لبنان»، ترجمة القس بولس عبود، حريصا، لبنان ١٩٢١.

أبحاث منشورة:

١ ـ قرألي، بولس، «فخر الدين ودولة توسكانا»، رد وإيضاح، في مجلة المشرق، المجلد ٣٥، جزء ١، ١٩٣٧.

٢ ـ يني، جرجي أفندي، «تاريخ آل معن»، في مجلة المقتطف، مجلد ٢٦، آذار ١٩٠٦.

٣ ـ كركوتي، مصطفى، دراسة أكاديمية بريطانية عن الأقليات في لبنان، في صحيفة «السفير» اللبنانية، عدد ١١، ك ٢/١٩٨٤م.

مخطوطة:

ـ مخطوطة أحمد بن أبي الحسن بن أحمد، «واقعة السلطان سليم خان في فتوح مصر»، الموجودة في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

ب ـ باللغة الأجنبية:

1 - Awad, Mansour, «Le clergé doit-il payer la Capitation et l'Impot Fonlier?», Etudes Historiques et canoniques, Beyrouth, Imprimerie Al-Ittihad, 1923.

2 - Baronde, Testa, «Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les

et l'atrophie de l'économie naturelle de la population, jusqu'à l'effondrement du régime des Moukataat libanais non confessionnel.

La seconde traite des conflits entre les adeptes des religions monothéistes du point de vue historique, sans toutefois intervenir dans les questions se rapportant à la théologie ou la jurisprudence, et ce afin de définir les principales confessions qui "héritèrent" de ces religions.

La troisième partie étudie la formation des grandes confessions libanaises et son évolution économique et sociale, depuis qu'elles existent au Liban jusqu'à son indépendance.

Quand au quatrième chapitre, il étudie les données communes à l'histoire des principales confessions libanaises, déterminant les espaces de ressemblance et de similitude de ces confessions dans les conditions sociales, économiques, politiques et culturelles.

Le cinquième chapitre traite la façon dont ces confessions passèrent de leur position religieuse à la position politique, expliquant les évènements politiques et les évolutions intérieures et extérieures qui permirent ce passage depuis le milieu du XIX siècle jusqu'à l'indépendance.

Le sixième et dernier chapitre extréserve à proposer un projet de travail progressif permettant d'une façon pacifique, de séparer les confessions de l'état, citant les difficultés objectives. Il discute ces dites difficultés et prouve que l'abolition du confessionnalisme est une affaire épinense guère impossible mais réalisable en suivant des procédures élémentaires suivies d'autres procédures radicales, conséquences logiques de la réussite des mesures préléminaires ultérieures. Ce chapitre expose la qualité du "groupe de travail" capable de réaliser ce projet proposé.

Cette étude, surtout dans son dernier chapitre, pourrait constituer entre autres un plan de travail exigé parle le contenu de l'article 95 abrogé en septembre 1990 et qui reclame l'abolition du confessionnalisme politique au Liban.

Puissances Etragères», Paris 1892-1894, T. 3.

3 - British and Foreign State Papers, (1860-1981), vol. 1, London 1868.

4 - Bruchardt, J.L., «Travels in Syria and the holy Land», London, John Murray, 1822.

5 - Blondel, E. «Deux ans en Syrie et en Palestine 1838-1839», Paris 1840.

6 - Churchill, Ch., «Mont Lebanon, a ten years Residence from 1842 to 1852», T. 2, London 1853.

7 - Chevalier, Dominique, «Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Revolution Industrielle en Europe», Paris 1970.

8 - Douin, G., «La Mission de Baron de Boisleconte, L'Egypte et la Syrie en 1883», Le Caire, Imprimerie Orientale du Caire, 1927.

9 - France, M.A.E., «Correspendance Commerciales», vol. 1, (1821-1829).

10 - Farlay, J.L., «Two years in Syria», London 1858.

11 - Guys, H., «Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban», T. 1, Paris 1847.

12 - Hajjar, Joseph, «Christianisme en Orient, Etude d'Histoire Contemporaine, 1864-1968», Beyrouth, Librairie du Liban, 1971.

13 - Harik, Ilya, «Politics and Changes in a Traditionnel Society, 1711-1845», Princeton, P.U.P. 1968.

14 - Haut Commissariat, Bulletin des Actes Administratifs, Recensement Ment de 1921.

15 - Hourani, Albert, «Minorities in the Arab world», Oxford 1947.

16 - «Documents Consulaires et Diplomatiques», Tomes: 1-2-3-5-7.

17 - Muchaud, J.F., et Poyoulat, «Correspondance d'Orient», V. 6, Paris.

18 - Nerval, Gerard de, «Voyage en Orient», Librairie Juillard, Paris 1964.

19 - Polk, W.R., «The Opening of South Lebanon 1788-1840», Harvard M.E. Studies 8, Harvard University Press, 1965.

20 - Rabbath, Edmond, «La formation historique du Liban politique et consitutionnel», U.L. Beyrouth 1978.

21 - Thomson, W., «The Land and the Book», London 1860.

22 - Volney, C.F., «Voyage en Egypte et en Syrie», V. 2, Paris 1823.

CE LIVRE...

Nul phénomène social libanais ne connut l'impact exercé apr le "phénomène confessionnel" sur la vie politique et sociale. Le cours historique dans les "Moukataat" libanaises, depuis le milieu du XIXème siècle jusqu'à nos jours, évolua vers l'hégémonie du confessionnalisme sur la société libanaise, de sorte qu'il affecta le très profond de la vie privée du citoyen libanais.

Les trois dernières décennies connurent tant de libres s'opposant au confissionnalisme et qui croient que la ressurection du Liban ne s'accomplira de nouveau qu'en séparant les confessions de l'état. Ce livre appartient à cette lignée de livres qui adoptent un style scientifique dans la forme et le contenu, et dont la plupart affirme que la lutte confessionnelle n'a été qu'une distorsion dans l'histoire des confessions libanaises qui a couvert mille ans avant que le confessionnalisme occupa la place primordiale dans la vie politique et sociale du Liban. Ces confessions étaient un projet pour un même peuple qui fut avorté à cause de circonstances extérieures qu'accompagnèrent des politiques intérieures erronnées. Anisi, il est possible, en s'appuyant sur le patrimoine politique, de redresser cette distorsion et ressuciter le Liban de nouveau sur le fondement de la récupération de l'état de sa souveraineté totale sur ses citoyens dans le domaine politique, social et économique, car la souveraineté sur la terre n'a pas de signification si elle ne touche pas la population qui vit sur cette même terre.

Cette étude comprend six parties:

La première est un chapitre préléminaire visant à connaitre la base politique, sociale et économique des Moukataat libanaises, signalant la transformation articulaire sur le plan économique qui survint par l'infiltration du capitalisme européen

Dr. Khalil Arzouni

L'abolition du confessionnalisme au Liban et la séparation des confessions de l'Etat

Etude de l'histoire sociale

- L'évolution structurale des "Moukataat" libanaises.
- Le schisme entre les adeptes des religions monothéistes.
- La formation historique des principales confessions religieuses libanaises.
- Les données communes à l'histoire des confessions religieuses libanaises.
- Les confessions libanaises: Du religieux au politique.
- Peut-on abolir le confessionnalisme au Liban?.

Beyrouth
1997

Dr. Khalil Arzouni

L'abolition du confessionnalisme au Liban et la séparation des confessions de l'Etat

Etude de l'histoire sociale

- L'évolution structurale des "Moukataat" libanaises.
- Le schisme entre les adeptes des religions monothéistes.
- La formation historique des principales confessions religieuses libanaises.
- Les données communes à l'histoire des confessions religieuses libanaises.
- Les confessions libanaises: Du religieux au politique.
- Peut-on abolir le confessionnalisme au Liban?

Beyrouth
1997